مِيزانُ العربيَّةِ

صنعةُ أبي البركات الأنباري

(٥١٣-٥٧٧هـ)

حققه

عبدالله بن محمد السديس

معهد تعليم اللغة العربية

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث تحقيق كتاب «ميزان العربية» لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، وهو كتاب نحوي مختصر أراد منه صاحبُه أن يكون مرجعاً ميسراً يحوي موضوعاتٍ رئيسةً في النحو بأسلوبٍ سلسٍ سهلٍ، مع عدم الخوض في بعض أبواب النحو التي لم يرَ أهمية عرضها للناشئة، ويمكن أن يُصنَّف هذا الكتاب ضمن ما يُعرف بـ«النحو التعليمي»، وهو ضربٌ من التأليف استشعر العلماء مقدار الحاجةَ إليه لإيصال ذلك الجهد النحوي الكبير إلى الدارسين بأسلوب سهل ميسر لمساعدتهم في فهم تلك الأسس النظريَّة والأصول الكليَّة، ومن ثَمَّ معايشتها والتمرُّس بها وفقهها والتمكُّن منها؛ لينتقلوا منها إلى مرحلة البحث والتمحيص. ولعل السبب في تأليف هذا الكتاب أن الأنباري لَمَّا كان مُضطلعاً بتدريس العربية في المدرسة النظامية ببغداد لَمسَ مقدار حاجة الطلاب وخصوصاً المبتدئين إلى كتابٍ مُيسَّرٍ مختصرٍ في النحو يجمع شتات قواعده الرئيسة، ويُقدِّمها بأسلوبٍ سلسٍ سهلٍ واضحٍ بعيدٍ عن التعقيد والغموض، ويركز تركيزاً على ربط القاعدة بمثالها السهل الواضح، وحقّاً كان أبو البركات مُتمتعاً بهذه القدرة الفذَّة على تناول أصعب المسائل بأسلوب سهلٍ فريدٍ، قريب التناول، داني المأخذ، وهو أمرٌ يكاد يكون ظاهراً في جميع مصنفاته، ومن ثَمَّ رأينا هذا الكتابَ مُتميزاً في نواحٍ شتَّى؛ في موضوعه ومادته، وفي طريقة عرضه وسرد مسائله، وفي سهولته ووضوحه، وفي حاجة الدارسين المبتدئين إليه.

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، ثم أما بعد:

ففي أحد أيام شهر رجب الفرد من السنة المنصرمة ١٤٣٧هـ زرتُ إخواني في إدارة المجموعات الخاصة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية؛ مديرها الأخ الأكرم الشيخ عبد العزيز الراجحي -أكرمه الله ورضي عنه-، ومفهرس المخطوطات الأخ المفضال عمَّار تمالت -حفظه الله-، فأحاطاني بكرمهما وطيب أخلاقهما، واستقبلاني بالكلمة الطيبة، والخلق الرفيع، والتعامل الراقي، تولى اللهُ جزاءَهما، ورفع منزلتهما. وكنتُ قلَّما آتي إليهم ولا أظفر بفائدةٍ علميةٍ، وكان أنْ أفضى بي الحديثُ مع الأخ عمار إلى سؤاله إن كان وقع بين يديه كتابٌ لأحد النحويين مما لم تطاله يدُ التحقيق، ورغبتُ إليه أنْ يُوقفني على بعض ما خرج مُفهَرساً، والحقُّ أنني لم أكن مُتفائلاً بأنني سأظفر بشيءٍ ذي بالٍ، ولكن حين مضيتُ في القراءة هالني ما رأيتُ! فقد كان من ضمن تلك الكتب المفهرسة كتاب لأبي البركات الأنباري اسمُه «ميزان العربية»، فسجَّلتُ بياناته وكتبتُ إلى المركز للحصول على مصورةٍ منه، وبعد أيامٍ قلائل صار بين يديَّ، ويعلمُ الله مقدار سروري حين وقع بين يديَّ وقرأتُه أول مرة، فقضيتُ مَعَه الليالِيَ ذواتَ العدد قراءةً ونسخاً وتعليقاً على بعض مواضع منه وربط مسائله بما ذكره في كتبه الأخرى، وصَدَرتُ بعد أن عشتُ معه أياماً بأنه منحةٌ من الله، وأنه عِلْقٌ نفيسٌ حقيقٌ بالخدمة والعناية، وللاطمئنانُ إلى أنه لم يُحقَّق ولا يعمل أحدٌ على إخراجه طفقتُ أسألُ أهل الاختصاص عنه وعن معرفتهم به، أو بمن يعمل عليه، واستعنتُ كذلك بوسائل التقنية الحديثة، وكنتُ -بحمد الله- أُواجَه بإجاباتٍ تنفي معرفتها به، فاطمأنَّت نفسي وسكن رُوْعي، ومضيتُ في إتمام تحقيقه وخدمته، وإخراجه إلى القراء والباحثين علَّهم يجدون فيه بعض ما يبتغون. وبعدُ: كم أنا مَدِينٌ لأخي

الكريم عمار حين أهداني هذا العِلْق الثمين ودلَّني عليه وقد غَبَر الباحثون زمناً يظنُّون أنه في عِداد المفقُودات التي يُقرأ عنها ولم تُرَ قطُّ، وصدق رسول الله ﷺ حين قال: «فحامِلُ المسكِ إما أن يُحْذيَك، وإما أن تبتاعَ منه، وإما أن تجدَ منه ريحاً طيبةً»(١).

وقسمتُ عملي في خدمة الكتاب قسمين هما:

* القسم الأول- أبو البركات الأنباري: حياته، وآثاره، ووقفة مع كتابه.

* القسم الثاني- التحقيق.

أما القسم الأول فتحدثت فيه عن اسمه، وولادته، وصفاته، وأبرز شيوخه، وأبرز تلاميذه، ووفاته، وآثاره العلمية المطبوعة، ونظراً لكثرة المطبوعات التي عُنيت بأبي البركات على اختلاف تصنيفاتها فقد اختصرتُ الحديث عن حياته اختصاراً اكتفاءً بجهود السابقين، وعَقِب ذلك وقفتُ مع كتابه وِقْفةً عَجْلى أشرتُ فيها إلى بعض النقاط المهمة التي توصلتُ إليها في أثناء صحبتي إياه.

وأما القسم الثاني وهو التحقيق فتحدثتُ فيه عن تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مُصنِّفه، ووصف النسخة المعتمدة في التحقيق، وبيان المنهج المتَّبع فيه، وألحقتُ بذلك نماذجَ من المخطوطة المعتمدة، ثم تبع ذلك النصُّ المحقَّق، وثَبَتٌ بالمصادر والمراجع المعتمدة في التحقيق. واللهَ أسألُ أن يجعل أعمالنا خالصةً لوجهه الكريم، والحمدُ لله أولاً وآخراً.

(١) رواه الشيخان؛ البخاري ٣/ ٤٦٣ (٥٥٣٤)، ومسلم ٤/ ٢٠٢٦ (٢٦٢٨).

القسم الأول- أبو البركات الأنباري[1]: حياته، وآثاره، ووقفة مع كتابه:

أولاً: حياته:

اسمُه: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، كمال الدين أبو البركات الأنباري البغدادي النحوي.

ولادته: وُلِد في الأنبار في ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمس مئة (٥١٣هـ).

صفاته: كان إماماً، ثقةً، متفنناً، عالماً بالنحو والعربية، غزير العلم، مشاركاً في الفقه والعقيدة والحديث والأصول، ورعاً، عابداً، صالحاً، صدوقاً، عفيفاً، ناسكاً، مناظراً، فاضلاً، زاهداً، تقيّاً، خشِنَ العيش واللباس، مُعرِضاً عن الدنيا وزخرفها، مُنقبِضاً عن الناس مُعتزِلاً.

(١) ينظر في ترجمته: شذور العقود ٣١٣، والكامل لابن الأثير ١٠/ ١٠٩، وذيل تاريخ مدينة السلام ٤/ ٥٣، وكتاب الروضتين ٣/ ٦٦-٦٨، وإنباه الرواة ٢/ ١٦٩-١٧١، ووفيات الأعيان ٣/ ١٣٩-١٤٠، وصلة الصلة ٣/ ١٥٧-١٥٨، ومجمع الآداب ٤/ ١٧٥، والمختصر في أخبار البشر ٣/ ٦٣، وإشارة التعيين ١٨٥-١٨٦، وسير أعلام النبلاء ٢١/ ١١٣-١١٥، وتاريخ الإسلام ١٢/ ٥٩٩-٦٠٠، والعبر في خبر من غبر ٤/ ٢٣١، والمختصر المحتاج إليه ٢/ ٢٠٩-٢١١، والمعين في طبقات المحدثين ١٧٧، والوافي بالوفيات ١٨/ ٢٤٧-٢٥٠، وفوات الوفيات ٢/ ٢٩٢-٢٩٥، ومرآة الجنان ٣/ ٣٠٩، وطبقات الشافعية لابن السبكي ٧/ ١٥٥-١٥٦، وللإسنوي ١/ ٦٧، ولابن كثير ٢/ ٦٤٠-٦٤١، والبداية والنهاية ١٦/ ٥٥٥، والبلغة للفيروزآبادي ١٨٣-١٨٤، والفلاكة والمفلوكون ١٢١، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ٨-٩، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ٦/ ٢٩٩، وعقد الجمان ١/ ٣١٣، والنجوم الزاهرة ٦/ ٩٠، وبغية الوعاة ٢/ ٨٦-٨٧، وشذرات الذهب ٦/ ٤٢٥-٤٢٦، وسلم الوصول ٢/ ٢٦٤، وديوان الإسلام ١/ ١٦٩-١٧١، وروضات الجنات ٥/ ٢٩-٣٠، والأعلام ٣/ ٣٢٧، ومعجم المؤلفين ٢/ ١١٥-١١٦، وتاريخ الأدب العربي ٥/ ١٧٠-١٧٣، وموجز دائرة المعارف الإسلامية ٥/ ١٢٥٨-١٢٥٩، وتاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ٤٢-٤٣. ناهيك عن كتبه التسعة عشر المطبوعة التي بذل محققُوها جهداً في الترجمة له، إضافة إلى عددٍ من المؤلفات الحديثة التي تناولته بالدراسة والبحث، ومنها: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، د. محمد خير الحلواني، وأبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، د. فاضل صالح السامرائي، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف، د. محيي الدين توفيق إبراهيم، وابن الأنباري وجهوده في النحو، د. جميل علوش، والدرس النحوي عند ابن الأنباري، د. جودة مبروك محمد. معَ ما يضاف إلى ذلك من الرسائل العلمية الكثيرة.

أبرز شيوخه:

١. عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد، أبو البركات الأنماطي (ت ٥٣٨هـ)، أخذ عنه الحديث.

٢. سعيد بن محمد بن عمر، أبو منصور بن الرزَّاز (ت ٥٣٩هـ)، أخذ عنه الفقه على مذهب الشافعي.

٣. محمد بن عبد الملك بن الحسن، أبو منصور بن خَيرون البغدادي (ت ٥٣٩هـ)، أخذ عنه القراءات.

٤. عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله، أبو محمد المقرئ النحوي، ابن بنت أبي منصور الخياط (ت ٥٤١هـ)، تلقى عنه علوم القرآن والقراءات، وسمع عليه كتاب سيبويه، وشرح السيرافي.

٥. موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر، أبو منصور الجواليقي (ت ٥٣٩هـ)، أخذ عنه اللغة والأدب.

٦. هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الشريف العلوي، أبو السعادات بن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، أخذ عنه النحو، ولم يكن ينتمي فيه إلا إليه.

أبرز تلاميذه:

١. محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم، أبو بكر الحازمي الهمَذاني (ت ٥٨٤هـ).

٢. أسعد بن نصر بن أسعد، أبو منصور بن العَبَرْتي (ت ٥٨٩هـ).

٣. المبارك بن المبارك بن سعيد، أبو بكر بن الدهان الواسطي الضرير، المعروف بالوجيه (ت ٦١٢هـ).

٤. عبد اللطيف بن يوسف بن محمد، موفق الدين البغدادي (ت ٦٢٩هـ).

٥. نصر بن محمد بن المظفر بن عبد الله بن محمد، أبو الفتوح بن أبي الفنون

(ت ٦٣٠هـ).

٦. محمد بن سعيد بن يحيى بن حجاج، أبو عبد الله بن الدَّبَيثي (ت ٦٣٧هـ).

وفاتُه: توفي في بغداد ليلةَ الجمعة تاسع شهر شعبان سنةَ سبعٍ وسبعين وخمس مئة (٥٧٧هـ) عن أربع وستين سنة، رحمه الله رحمةً واسعة، وجزاه خير ما جزى عبادَه الأبرار.

ثانياً: آثارُه العلمية المطبوعة: انقطع أبو البركات الأنباري في بيته للعلم والعبادة، وعكف على التصنيف والتأليف، وبلغت مصنفاتُه مئةً وثلاثين كتاباً في علوم شتى، وأكثرُها في فنون العربية[1]، أَعرضُ هنا لما طُبع منها، وأقسمُها وفق الآتي:

– في اللغة:

١. البُلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: حقَّقه د. رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٧٠م.

٢. حِلية العُقود في الفرق بين المقصور والممدود: حقَّقه د. عطية عامر، بيروت ١٩٦٦م.

٣. زينة الفُضلاء في الفرق بين الضاد والظاء: حقَّقه د. رمضان عبد التواب، بيروت ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٤. عُمدة الأُدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء: طُبع مرتين؛ الأولى بتحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٨٢م، والثانية بتحقيق د. جاسر أبو صفية، مجلةمجمع اللغة العربية الأردني، السنة ١٧، العدد ٤٤، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ص ١١١–١٣٥.

(١) ينظر مقدمات التحقيق لما سأذكره من كتبه المطبوعة، وكذا المؤلفات الحديثة عنه.

– في النحو والتصريف:

٥. أسرار العربية: وأشهر طبعاته بتحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م، وأخرى بتحقيق د. فخر صالح قدارة، بيروت ١٩٥٥م، وثالثة بتحقيق د. محمد راضي محمد مدكور، ووائل محمود سعد عبد الباري، الكويت ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٦. الإغراب في جدَل الإعراب: حقَّقه سعيد الأفغاني، دمشق ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

٧. الإنصاف في مسائل الخلاف: أشهر طبعاته بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٤٥م، وأخرى بتحقيق د. جودة مبروك محمد، القاهرة ٢٠٠٢م.

٨. البيان في غريب إعراب القرآن: حقَّقه د. طه عبد الحميد طه، القاهرة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٩. الكلام على عِصِيٍّ ومَغزُوٍّ: حقَّقه د. سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثالث، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ص ١٣٣–١٦٩.

١٠. لُمَع الأدلة: طُبع مرتين؛ أولاهما وأشهرهما بتحقيق سعيد الأفغاني، دمشق ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م، والثانية بتحقيق د. عطية عامر، بيروت ١٩٦٣م.

١١. منثُور الفوائد: حقَّقه د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٤٠٠هـ/ ١٩٨١م.

١٢. نجدة السُؤَّال في عمدة السُّؤال: حقَّقه د. رمضان عبد التواب، عَمَّان ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

١٣. الوجيز في علم التصريف: حقَّقه د. علي حسين البواب، الرياض ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

– في الأدب والبلاغة:

١٤. شرح بانَتْ سعادُ: طُبع مرتين؛ الأولى بتحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي، مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد، العدد ١٨، ١٩٧٤م، ص ١٧٥–٢٤٦، والثانية بتحقيق د. محمود حسن زيني، جدة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٥. فرائد الفوائد: حقَّقه د. حاتم صالح الضامن، مجلة البلاغ العراقية، العدد ١٠، بغداد ١٩٧٩م، ثم طُبع في دمشق ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٦. اللُّمْعة في صنعة الشعر: طُبع مرتين؛ الأولى بتحقيق عبد الهادي هاشم، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ٣٠، ١٩٥٥م، ص ٥٩٠–٦٠٧، والثانية بتحقيق د. حاتم صالح الضامن، دمشق ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

– في العروض والقافية:

١٧. الموجز في علم القوافي: طُبع مرتين؛ الأولى بتحقيق عبد الهادي هاشم، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ٣١، ١٩٥٦م، ص ٤٨–٥٨، والثانية بتحقيق د. حاتم صالح الضامن، دمشق ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

– في التراجم:

١٨. نُزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء: طُبع أربع مرار بثلاثة تحقيقات؛ الأول بتحقيق د. عطية عامر، باريس ١٩٥٧م، ثم في استكهولم ١٩٦٣م، والثاني بتحقيق د. إبراهيم السامرائي، بغداد ١٩٥٩م، والثالث بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٧م.

– في العقيدة وعلم الكلام:

١٩. الداعي إلى الإسلام في أُصُول علم الكلام: حقَّقه د. سيد حسين باغجوان في رسالته العلمية التي تقدم بها لنيل درجة الماجستير من فرع العقيدة في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ثم طُبع في بيروت ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

ثالثاً: وقفة مع الكتاب:

يمكن أن نُدرج هذا الكتاب «ميزان العربية» ضمن المختصرات النحوية أو ما يعرف بالنحو التعليمي الذي نهد بعضُ علمائنا الأوائل إلى التأليف فيه، وهو نوعٌ من التأليف استشعر العلماءُ الحاجةَ إليه لإيصال ذلك الجهد النحوي الكبير إلى الدارسين بُغيةَ مساعدتهم في فهم تلك الأسس النظريَّة والأصول الكليَّة، ومن ثَمَّ معايشتها والتمرُّس بها وفِقْهها والتمكُّن منها؛ لينتقلوا من هذه المرحلة إلى مرحلة البحث والتمحيص(١).

ولا تكادُ تُخطئ عينُ القارئ في كتب التراجم والطبقات ما ذكره أصحابُ السِّيَر من مختصراتٍ نحويةٍ متعددة لعددٍ كبيرٍ من العلماء، سواء كانوا من الأوائل أم من المتأخرين،وسواء كانوا نحويين أم لغويين أم مُفسرين أم قُرَّاء، ويمكن أن يكون كتاب «مقدمة في النحو» المنسوب إلى خلف الأحمر البصري (ت ١٨٠هـ) من أوائل الكتب المؤلَّفة في هذا الخصوص على الرغم مما أُحيطت به تلك النسبةُ من شكٍّ كبير. وقد أحصى د. علي أبو المكارم(٢) المصنفات النحوية التي عُنِيت بالجانب التعليمي للنحو من بدايته حتى منتصف القرن التاسع الهجري، وذكر قائمةً طويلةً أَربَتْ على مئة مُصنَّفٍ مُبتدئاً بالكسائي (ت ١٨٩هـ)، وأبي محمد اليزيدي (ت ٢٠٢هـ)، ومنتهياً بمحمد بن عمار المالكي (ت ٨٤٤هـ)، ومحمد بن محمد الراعي (ت ٨٥٣هـ)، وكلُّ أولئك كان لهم إسهامٌ مذكورٌ في ميدان تعليم النحو وتيسيره للناشئة، وبما أن التأليف فيه -وفق ما ذكره المترجمون- بُدئ بالكسائي فمعنى هذا أن النحويين الأوائل لمسوا منذ وقتٍ مبكرٍ مقدارَ الحاجة إليه، ويرى د. محمود الطناحي(٣) أن النحو التعليمي شغل بال النحويين الأقدمين،

(١) ينظر: تعليم النحو العربي عرض وتحليل ٣٥.

(٢) السابق نفسه ٣٦-٥٢.

(٣) في مقدمة فهارس الأصول لابن السراج ٦.

وعُنُوا عناية شديدة وأكيدة بالناحية التطبيقية الوظيفية في النحو، وآيةُ ذلك أنهم وضعوا إلى جانب كتبهم المطوَّلة كتباً صغيرةً للمبتدئين لأهداف تعليميةٍ خالصةٍ، وضرب لذلك مثلاً -مما بين أيدينا من نتاجهم- بابن السراج (ت٣١٦هـ) الذي وضع «الموجز»، والزجاجي (ت ٣٤٠هـ) الذي وضع «الجمل». كما يدخل في سياق تعليم النحو أيضاً نظمُ قواعده، ويشير د. الطناحيُّ إلى أن نظم النحو بدأ مبكراً، وأن أقدمَ ما وصلنا من النحو المنظوم أرجوزةٌ لأحمد بن منصور اليشكُري (ت ٣٧٠هـ)(١).

وكتابُنا هذا يعدُّ ضمن تلك المؤلفات التي عُنيت بهذا الجانب التعليمي؛ فهو على امتداد الكتاب معنيٌّ تماماً بإيصال المعلومة بأيسر الطرق وأسهلها، وتجده يستفتح أبوابه كلها بعبارة «اعلمْ» التي تُشعِر بأنه يُوجِّه كلامه لطلابه ومريديه، وأنه يُخاطبهم بهذه العبارة المشعِرة بأهمية ما يُلقيه عليهم ليكون ذلك أبلغَ في فهم قوله والعناية به. ويمكن أن يُستشفَّ هدفُ أبي البركات من تأليف هذا الكتاب من اختيار عنوانه؛ فهو حين سمَّاه «ميزان العربية» أراد منه أن يكون مرجعاً مختصراً -كما وصفه في ثنايا الكتاب- يحوي موضوعاتٍ رئيسةً في النحو والتصريف بأسلوبٍ سلسٍ سهلٍ، بعيداً عن الخوض في بعض أبواب النحو التي لم يرَ أهمية عرضها للناشئة في هذه المرحلة كأبواب التنازع والاشتغال والإعلال والإبدال، ناهيك عن ضربه صفحاً عن مسائل الخلاف إلا في النادر. ولعل السبب الذي ألجَأَهُ إلى تأليف هذا الكتاب أنه لَمَّا كان مُضطلعاً بتدريس العربية في المدرسة النظامية ببغداد لَمسَ مقدار حاجة الطلاب وخصوصاً المبتدئين منهم إلى كتابٍ مُيسَّرٍ مختصرٍ في النحو والتصريف يجمع شتات قواعده الرئيسة، ويُقدِّمها بأسلوبٍ سلسٍ سهلٍ واضحٍ بعيدٍ عن التعقيد والغموض، ويركز تركيزاً على ربط القاعدة بمثالها السهل الواضح. وحقّاً كان أبو البركات مُتمتِّعاً بهذه القدرة الفذَّة

(١) نشرها في دراسات عربية وإسلامية ٥٦٥-٥٧٩، وأصلُها في تذكرة النحاة لأبي حيان ٥٠٩-٥١٧.

على تناول أصعب المسائل بأسلوب سهلٍ فريدٍ، قريب التناول، داني المأخذ، وهو أمرٌ يكاد يكون ظاهراً في جميع مصنفاته، ومن ثَمَّ رأينا هذا الكتابَ مُتميزاً في نواحٍ شتَّى؛ في موضوعه ومادته، وفي طريقة عرضه وسرد مسائله، وفي سهولته ووضوحه، وفي حاجة الدارسين المبتدئين إليه.

وكان أبو البركات قد جرى في معظم مصنفاته الأخرى على التَّقْدمة بين يدي كتابه بخُطبةٍ تكون في الغالب مختصرةً يُبيِّن فيها موضوع الكتاب وسبب تأليفه، ولكنه سار هنا على غير عادته التي انتهجها في سائر كتبه؛ فنراه يهجم على موضوعه مباشرةً بالحديث عن تقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، ويستعرض بعدُ بقية الأبواب التي هو بصدد الحديث عنها دون مُقدِّمةٍ يشرح فيها موضوع كتابه وسبب تصنيفه.

وكان أنْ تناول في هذا الكتاب معظم الأبواب النحوية والتصريفية، وبلغ مجموعها خمسةً وستين باباً، وهي على سبيل الإجمال: الإعراب والبناء، والمعرب والمبني، وإعراب الاسم المفرد، والتثنية، والجمع، والمبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به، وما لم يسم فاعله، و«كان» وأخواتها، و«ما»، و«إن» وأخواتها، و«ظننت» وأخواتها، واسم الفاعل، والصفة المشبهة باسم الفاعل، والتحذير، والإغراء، والمصدر، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والاستثناء، وما جاء من الكلم بمعنى «إلا»، وما يُجَرُّ به في الاستثناء، وما يُنصَب به في الاستثناء، والنداء، والترخيم، والندبة، و«لا»، وحروف الجر، و«حتى»، و«مذ» و«منذ»، وحروف القسم، والجر بالإضافة، والتوكيد، والوصف، والبدل، وعطف البيان، وحروف العطف، والمعرفة والنكرة، وما لا ينصرف، وإعراب الأفعال وبنائها، والحروف العاملة في الفعل، والنونان الثقيلة والخفيفة، والتعجب، و«نِعْمَ» و«بِئْس»، و«حبَّذا»، و«عَسى»، و«كَمْ»، والعدد، والجمع، والتصغير، والنسب،

وحروف الاستفهام، والحكاية، والخطاب، والأسماء الموصولة، والحروف الموصولة، والألفات في أوائل الكلم، والإمالة، والوقف، والهمزة، والتضعيف، والإدغام. وهذه الأبواب مطابقةٌ تماماً للأبواب التي عقدها في أسرار العربية، إذاستوعب جميع أبوابه هنا إلا أن الفرق بينهما أنه أورد هنا أبواباً لم يعرض لها في أسرار العربية، وهي ستة أبواب: اسم الفاعل، والصفة المشبهة باسم الفاعل، والنونان الثقيلة والخفيفة، والحروف الموصولة، والهمزة، والتضعيف. ويُلحظ في أبوابه التي عقدها هنا أنه يجمع بابين في بابٍ واحدٍ مثل باب المبتدأ والخبر، وباب الفاعل والمفعول به، وقد يجمعُ أكثرَ من ذلك مثل باب الحروف العاملة في الفعل التي تحدث فيه عن النواصب، والجوازم الشرطية وغير الشرطية، وأما في أسرار العربية فقد أفرد لكل واحدٍ منها باباً مستقلاً.

وأما زمنُ تأليف هذا الكتاب فليس بين أيدينا ما يمكن الاعتمادُ عليه في ذلك، فلم يَذكُر فيه شيئاً من مصنفاته، كما لم يُذكَر في شيءٍ منها البتةَ، إلا أن هاهنا صلةً واضحةً وجليَّةً لا تكاد تخفى بين «ميزان العربية» وصِنْوه «أسرار العربية»، وما ذلك التطابقُ التامُّ بينهما في تسمية الأبواب وتسلسلها في الغالب إلا دليلاً على هذا، ثم إنك لرَاءٍ عند تقليب الكتابين هذه الصِّلةَ وذلك التشابُهَ في مواطنَ شتى، بَلهَ الموازنةَ بينهما وسبرَ غورهما، ويكاد يصل التطابقُ بينهما في اللفظ في بعض المواضع حدّاً لا تملك مَعَه إلا التسليمَ بأن مصدرهما رجُلٌ واحدٌ، وأن أحدَ الكتابَين أصلٌ للآخر(١)، وحقّاً فكلُّ كتابٍ صالحٌ أن يكون أصلاً لأخيه، فيمكن

(١) رصدتُ هذا التشابهَ بين الكتابين أولَ الأمر، وكنتُ أُدوِّنُ تلك المواضع المتشابهة في قُصاصاتٍ بين يديَّ لأعرضها على القارئ لمزيدٍ من الاطمئنان، ولما انقضى بضعةُ أيامٍ على ذلك وجدتُ أن تلك المواضع المتشابهة بل والمتماثلة في بعضها كثُرت كثرةً لم أرَ فائدةً في إرهاق القارئ باستعراضها، ويكفيه أن يقف على أي الأبواب شاء في الكتابين وسيرى أن المشكاة التي صدرا منها واحدة، وسيجد فيهما تطابقاً تامّاً في الحدود المنطقية، وتشابهاً في الأسلوب، وتماثلاً في العلل التي عرض لها هنا وهي قليلة عموماً، هذا كله معَ تطابق الأمثلة وتشابه التراكيب في مواضع شتى تندُّ عن الحصر.

أن يُقال إن أسرار العربية أسبقُ في التصنيف من ميزان العربية إذ إنه حين وضعه قاصداً -كما قال في مُقدَّمته(١)- ذكر مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين، ومُصحِّحاً ما يذهب إليه منها بما يشفي الغليل، ومُوضِّحاً فسادَ ما عداه بواضح التعليل، وراجعاً في كل ذلك إلى الدليل ... ثنَّاهُ بهذا الكتاب الذي قصد فيه ذكر تلك القواعد النحوية والتصريفية التي عُلِّلت في ذلك الكتاب بصورةٍ مختصرةٍ موجزةٍ بعيدةٍ عن الإسهاب والإطالة، وتشقيق المسائل، وذكر العِلل، وبَسْط الخلاف. ويمكن أن تُقلبَ المسألةُ فيُقال إن ميزان العربية أسبقُ؛ لأنه مُختصرٌ نحويٌّ مُوجَزٌ اقتصر فيه أبو البركات على الأحكام النحوية والتصريفية المجردة، ولم يُعنَ فيه بالخلاف وحشد العلل، وأما أسرار العربية فقد شحَنَه عِللاً وبسطاً لمسائل الخلاف، فيكون ميزان العربية أسبقَ لأنه بسيطٌ، والبساطةُ أصلٌ. ولعل مما يُستأنَس به في سَبْق تصنيف الميزان ملحوظاتٍ عابرةً تَبَدَّت لي لا ترقى أن تكون دليلاً في المسألة، أعرضُها ليرى القارئُ فيها رأيَه، ويبقى الأمرُ من بعدُ صالحاً للأخذ والرد، وتأييد أحد القولين، فأقولُ: صنَّف أبو البركات كتابَه الإنصاف قبل أسرار العربية، وآيةُ ذلك إحالاتُه المتكررة عليه في بعض مسائل الخلاف التي عرض لها في الأسرار(٢)، فكلُّ مسألةٍ استقصى الحديث عنها في كتابٍ مَّا فإنه عندما يعرض لها في كتابٍ آخر فإنه يُحيل المتأخرَ على المتقدِّم، وهو منهجٌ سار عليه في كثيرٍ من مصنفاته، إلا أننا نراه في الميزان يذكر أن العلماء ذكروا وجوهاً في تخريج قول الفرزدق:

.....

..... وَإِذْ مَا مِثْلُهُم بَشَرُ

(١) أسرار العربية ٣.

(٢) السابق نفسه ٣٧، ٥٦، ٥٨، ٩٢، ١٢٥، ٢٢٣، ٢٣٦.

واعتذر عن ذكرها فيه، وكان ذكر في الأسرار أربعة أوجهٍ قيلت في تخريجه(١)، فلو كان الأسرار أسبقَ لأحال عليه هنا جرياً على عادته. وثاني تلك الملحوظات أنه ذكر في الميزان أن حروف العربية تبلغ خمسةً وثلاثين حرفاً بحروفٍ مُستحسَنةٍ، واثنين وأربعين حرفاً بحروفٍ غيرِ مُستحسَنةٍ، أعرَضَ عن ذكرها فيه لأنه لا يليق ذكرها بهذا المختصر كما يقول، ونجده يسردها جميعاً بشقَّيها في أسرار العربية(٢)، فلو كان الأسرار أسبقَ لأحال عليه. وثالث تلك الملحوظات أنه اختار في الأسرار وفي الإنصاف قبله مُوافقةَ الكوفيين في منع تقديم خبر «ليس» عليها، ولكنه في الميزان اختار مذهب أصحابه البصريين في جواز التقديم استدلالاً بظاهر قوله تعالى: ﴿**أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾ [هود: ٨]، ولعل هذا كان في بدايات الطلب عندما كان يحرص على متابعة أصحابه البصريين بإطلاقٍ، وحين اشتد عودُه واكتملت أدواتُ اجتهاده وَازَنَ بين الرأيين فوافق الكوفيين وخالف أصحابَه، وهو الذي جرى عليه في الإنصاف والأسرار؛ فيكون الميزانُ عندئذٍ أسبقَ. ثم أنت ترى بعدُ أن هذه الملحوظات ليست دالةً قطعاً على السبق، ولكنها مُرجِّحات لا أكثر من ذلك.

وكان الاعتمادُ على السماع في التقعيد قد استبدَّ بمجمل الأدلة النحوية التي بنى عليها كتابه؛ فبلغت الآيات القرآنية المستشهد بها أربعاً وخمسين آية، منها أربع آيات في القراءات. وأما الحديث الشريف والأثر فليس لهما أثرٌ، وهو منهجٌ سار عليه كثيرٌ من النحويين، وله أسبابٌ عدة ليس هذا مجال ذكرها(٣). وأما

(١) السابق نفسه ١٠٩.

(٢) السابق نفسه ٢٨٣-٢٨٤.

(٣) ينظر فيها: الاقتراح ٧٤-٨٩، والخزانة ١/ ٩-١٥، وإتحاف الأمجاد ٧٧-٩١، ودراسات في العربية وتاريخها ١٦٦-١٨٠، والشواهد والاستشهاد في النحو ٢٩٩-٣٣٧، والحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ٣٧٥-٣٨٢، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٢٠-٢٢، ٣٦٧. وكتابا د. محمود فجال: الحديث النبوي في النحو العربي، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي.

الشعر فيأتي في المرتبة الثانية بعد الشواهد القرآنية، فقد استشهد بثلاثين بيتاً شعريّاً، وهي في مجملها لا تخرج عن عصور الاحتجاج، ولم يكن معنيّاً تماماً بنسبتها إلى أصحابها، وقد يُجانبه الصوابُ في نسبة بعضها، وكان في الغالب يذكر البيت كاملاً، وقد يقتصر على شطرٍ منه أو بعض شطر. وأما الأقوال النثرية فجاء الاستشهاد بها أقلَّ من الشعر؛ إذ بلغت تسعة أقوال. ولم تخرج الأبياتُ الشعريةُ والأقوالُ النثريةُ في المجمل عمَّا ورد في كتب النحويين عادةً.

وحين يشتهر مختصرٌ نحويٌّ مَّا فإن بعض العلماء اللاحقين ينشَط لشرحه وبيان مسائله وبسط القول فيها تعليلاً واستشهاداً، ونرى حاجي خليفة[1] يذكر أن ابن الخبَّاز الموصلي (ت ٦٣٩هـ) شَرَحَ «ميزان العربية»، ولا نعلم عن هذا الشرح شيئاً.

ومما جرت به العادةُ أيضاً أن يكون بين الأقران والمتعاصرين ما يكونُ من ثلب أحدهما للآخر واستنقاصه، والتندُّر به واستصغاره، وكلامُ الأقران بعضهم في بعض -كما تقرَّر في أصول الجرح والتعديل[2] - لغوٌ لا يُعوَّل عليه، وباطلٌ لا يُعبأ به، ولا سيما إن كان القدح والتنقُّص غير مُفسَّرٍ ولا مُدلَّلٍ عليه، إلا أنه وإنْ كان مما ينبغي أن يُطْوى ولا يُرْوى إلا أنَّ في روايته بياناً لمكامن النفس البشرية، وإيضاحاً لقيمة ذاك الشيء الذي قُصِد لمزُه والسخريةُ منه، وفي هذا الصدد يذكر بعضُ علماء السِّيَر أنه لما صنَّف أبو البركات كتابه «ميزان العربية»، وعُرِضَ على أبي محمد بن الخشَّاب (ت ٥٦٧هـ)، وهو عَصْريُّهُ وبَلديُّهُ وشريكُهُ في الصَّنْعة قال:

(١) في كشف الظنون ٢/ ١٩١٨، وتابعه كحالة في معجم المؤلفين ١/ ١٢٥.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٥٨، ٥/ ٢٧٥-٢٧٦، ٣٣٩، ٧/ ٤٠، ١٤٢-١٤٣، ١٠/ ٩٢، ١١/ ٤٣١-٤٣٢، ٤٥١، ١٢/ ٦١، ٣٦٢، ١٤/ ٤٢، ٥٠٥، ١٧/ ٤٦٢، ١٨/ ١٨، وتذكرة الحُفَّاظ ٢/ ٢٧٢، ٣٨٧، وميزان الاعتدال ١/ ١١١، ٣/ ٤٥١، ٦٠٧، وتاريخ الإسلام ٤/ ١٠٠٠، ٨/ ٧٥٥، وطبقات الشافعية لابن السبكي ٦/ ٢١٢، ٩/ ١١٢، ولسان الميزان ١/ ٢٠١، ٥/ ٢٧، ٢٣٤، وعقد ابنُ عبد البر من قبلُ في كتابه جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٠٨٧-١١١٩ باباً سمَّاه: «حكمُ قول العلماء بعضهم في بعض»، أورد فيه آثاراً عدة تُراجع للفائدة.

«احملُوا هذا الميزانَ إلى الْمُحتسِبِ؛ ففيه عَينٌ»(١). وأهلُ الحِسبة هم الذين يَكِلُ إليهم الوالي تفقُّدَ الموازين والمكاييل وسلامتها من البخس والتطفيف، والرفع بمن يُخالف ليُعاقَب، ومن معاني «العين» في العربية الْمَيْلُ في الميزان، فإذا قيل: في الميزانِ عينٌ؛ فمعناه ميلُه وعدمُ استوائه، ورُجْحانُ إحدى كِفَّتيه على الأخرى(٢)، ومعنى هذا أن ابن الخشَّاب يلمز مُؤلَّفَ أبي البركات الذي سمَّاه ميزاناً بأن فيه مَيلاً وشَطَطاً وزيادةً وعدمَ استواءٍ، ولَمَّا كان كلامُه هذا غيرَ مُفسَّرٍ ولا مُدلَّلٍ عليه، ولم يُبيِّن ما لحظه فيه من الميل والشطط فيجمُلُ حينئذٍ اطِّراحُه وعدمُ قبوله، وتصنيفُه ضمن ما يكون بين الأقران مما لا يُقبَل. ويبدو أن العلاقة بين الرجلين شابَهَا شيءٌ من الفساد، ولم تكن علاقةً حسنةً، وخصوصاً من جانب ابن الخشَّاب الذي تهكَّم بكتابه «ميزان العربية»، وزاد أنْ أنشأ قصيدةً(٣) بعث بها إليه مُلغِزاً مُمتحِناً مُعمِّياً، وسأله فيها مسائل عدة في فنون الكتابة، وعلوم البلاغة وغريب اللغة، وقواعد العربية، والعَرُوض والقافية، والقريض، وعلوم القرآن، والفقه، والنُّبوَّات، والسِّير وأخبار الأوائل. وهدفُهُ الظاهرُ منها إلحاقُ الحَرَج والعَنَت به، وإظهارُ ضعفه

(١) في معجم الأدباء ٤/ ١٤٩٨، ومسالك الأبصار ٧/ ١٢٩، والذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٢٥٤ في ترجمتهم لابن الخشَّاب، مع لحظ أنه جاء في معجم الأدباء «ففيه عَيبٌ»، بالباء، وهو تصحيفٌ صوَّبتُه من المصدرين.

(٢) وهو مما أجمع عليه اللغويون، ينظر: كتاب العين ٢/ ٢٥٥، وإصلاح المنطق ٥٦، وتهذيب اللغة ٣/ ٢٠٨، والزاهر للأزهري ٢٩٤، وديوان الأدب ٣/ ٣٠٧، والمحيط ٢/ ١٦٠، والمقاييس ٤/ ٢٠٤، والمجمل ٣/ ٦٤١، والصحاح (عين) ٦/ ٢١٧١، ومفردات الراغب ٥٩٩، وفقه اللغة ٢/ ٦٤٢، والإبانة للصحاري ٣/ ٤٨٢، والمخصص ١٢/ ٢٦٣، والمحكم ٢/ ١٨٢، وأساس البلاغة ٢/ ١٥٣، ومختار الصحاح ٤٦٧، واللسان (عين) ١٣/ ٣٠٥، والقاموس المحيط (عين) ١٢١٨، والتاج (عين) ٣٥/ ٤٤١، ٤٤٨.

(٣) لها نسخ عدة في مكتبة الكونجرس بالرقم (١٤٨٧، ١٤٨٨) واسمها: «قصيدة ابن الخشاب الميمية التي بعث بها إلى كمال الدين الأنباري»، وفي مكتبة جامعة برنستون بالرقم (٣٨٥٤) واسمها: «القصيدة العجيبة والمفردة الغريبة»، وفي دار الكتب المصرية بالرقم (٣٩٠٨ أدب) واسمها: «القصيدة البديعة الجامعة لشتات الفضائل والرموز العلمية»، وفي مكتبة جامعة الإمام بالرقم (١١٣٨)، ومكتبة مجلس شورى إيران بالرقم (٨٧٠٦٢). وينظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ١٦٨-١٦٩.

في مُختلف الفنون، وتبيين حقيقته لمن اغترَّ بهب زعمه. وقد ساقها ابنُ السُّبكي(١) برُمَّتها عَرَضاً، ونسبها إلى بعض أهل الأدب، وعِدَّةُ أبياتها مئةٌ واثنا عشر بيتاً، ومطلعُها:

سَلا صَاحِبَيَّ الجَزعَ مِن أَبرَقِ الحِمَى
عَنِ الظَّبَيَاتِ الخُرَّدِ البِيضِ كَالدُّمَى
وَعُوجَا عَلى أَهلِ الخِيَامِ بِحَاجِرٍ
وَرَامَةَ مِن أَرضِ العِرَاقِ فَسَلِّمَا

ثم قال:

وَحُثَّا إِلى عَبدِ الرَّحِيمِ رَكَائِباً
يُخَلْنَ قِسِيَّ النَّبْعِ فُوِّقْنَ أَسهُمَا
فَتًى جُمِعَت فِيهِ الفَضَائِلُ كُلُّهَا
وَنَالَ العُلا مِن قَبلِ أَنْ يَتَكَلَّمَا
وَقُولا لهُ اسمَعْ مَا نَقُولُ وَلا تَكُنْ
ضَجُوراً بِهِ مُستَثْقِلاً مُتَبَرِّمَا
رَأَينَاكَ فِي أَثنَاءِ قَولِكَ مُعْجَباً
بِكَونِكَ أَوْفَى النَّاسِ فَهْماً وَأَعلَمَا
فَإِنْ كُنتَ مِن أَهْلِ الكِتَابَةِ وَاثِقاً
بِنَفسِكَ فِيهَا لا تَخَافُ تَهَضُّمَا
فَمَا أَلِفٌ مِن بَعدِ يَاءٍ مَرِيضَةٍ
مُصَاحِبَةٌ عَيناً تَخَوَّنَهَا العَمَى

ثم قال:

(١) في طبقات الشافعية ٩/ ١١٦-١٢٣.

وَإِنْ كُنتَ مِن أَهلِ البَلاغَةِ جَامِعَ الـ
لُّغَاتِ بِأَنوَاعِ الأَقَاوِيلِ قَيِّمَا
فَمَا كَلِمَاتٌ هُنَّ عُرْبٌ صَرَائِحٌ أَصبَحت
يَعُودُ فَصِيحاً إِنْ شَدَاهُنَّ أَعجَمَا
وَإِنْ قُلِبَت أَعيَانُهُنَّ وَصُحِّفَتْ
تَرَى مِصْقَعاً فِيهِنَّ مَن كَانَ أَبْكَمَا

ثم قال:

وَإِنْ كُنتَ مِمَّن يَدَّعِي عَرَبِيَّةً
وَتَحقِرُ فِي النَّحْوِ الإِمَامَ الْمُقَدَّمَا
فَمَا لَفظَةٌ إِنْ أُعرِبَتْ أَصبَحَتْ لَقًى
يَعَافُ لَهَا الْمَرءُ البَلِيغُ التَّكَلُّمَا
وَإِنْ أُهمِلَ الإِعرَابُ فِيهَا فَمَن غَدَا
بِشَيءٍ سَوَاهَا نَاطِقاً كَانَ مُفْحَمَا

وختمها بقوله:

لَعَمْرُكَ إِنَّا قَد سَأَلنَاكَ لَيِّناً
وَلَم نَقْصِدِ الْمَعنَى العَوِيصَ الْمُغْمَغَمَا
فَفَكِّرْ وَلا تَعجَلْ بِمَا أَنتَ قَائِلٌ
وَسِرْ مُنجِداً تَبْغِي الجَوَابَ وَمُتْهِمَا
فَإِنْ أَنتَ فِيمَا قَد سَأَلنَا بَيَانَهُ
أَصَبْتَ فَحَقٌّ أَنْ تُعَزَّ وَتُكرَمَا
وَإِنْ أَنتَ أَخطَأتَ الصَّوَابَ وَلَم تُجِبْ
فَحَقُّكَ أَنْ يُحْثَى عَلَيكَ وَتُرجَمَا
فَمَا لَكَ عِلمٌ بِالأُمُورِ وَإِنَّمَا
قُصَارَاكَ أَنْ تَروِي كَلاماً مُنَظَّمَا

وهذه القصيدة الْمُلْغِزة تكشف في جانبٍ منها تمكُّنَ ابن الخشَّاب من أدوات الشعر، ومعرفتَه العميقة بعلوم شتى غير ما اشتُهر به من علم النحو، ومَعَ قيمة هذه القصيدة وأهميتها إلا أنه لم يتصدَّ أحدٌ من العلماء للإجابة عن أسئلتها وما ورد فيها؛ ولعل مرَدَّ ذلك أنها لم تشتهر، يقول بهاءُ الدين الإربلي (ت ٦٩٢هـ)(١): «هذه المسائلُ لم أرَ أحداً من أرباب العلوم عرف شيئاً منها». وقال ابنُ مكتوم القيسي (ت ٧٤٩هـ)(٢): «لم نرَ أحداً شرح هذه القصيدةَ إلى الآن».

القسم الثاني- التحقيق:

- تحقيق عنوان الكتاب:

اسم الكتاب «ميزان العربية»، وهو الاسم الذي دُوِّن على طُرَّة المخطوطة التي اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب، وهو الاسم الذي نصَّ عليه السيوطيُّ(٣)، والخوانساريُّ(٤)، وحاجي خليفة(٥)، وسمَّاه ياقوتٌ(٦)، وابنُ خَلِّكان(٧)، واليافعيُّ(٨)، وابنُ كثير(٩)، والعينيُّ(١٠)، وابنُ العماد(١١)، والزركليُّ(١٢):

(١) نقلاً عن حاشية د. عبد الرحمن العثيمين على ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٥٧.

(٢) السابق نفسه ٢/ ٢٦٠.

(٣) في بغية الوعاة ٢/ ٨٧.

(٤) في روضات الجنات ٥/ ٣٠.

(٥) في كشف الظنون ٢/ ١٩١٨.

(٦) في معجم الأدباء ٤/ ١٤٩٨ في ترجمة ابن الخشَّاب، وليس لأبي البركات ترجمة فيه، واللفظُ هنا هو الذي في مسالك الأبصار ٧/ ١٢٩، والذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٢٥٣.

(٧) في وفيات الأعيان ٣/ ١٣٩.

(٨) في مرآة الجنان ٣/ ٣٠٩.

(٩) في البداية والنهاية ١٦/ ٥٥٥.

(١٠) في عقد الجمان ١/ ٣١٣.

(١١) في شذرات الذهب ٦/ ٤٢٦.

(١٢) في الأعلام ٣/ ٣٢٧.

«الميزان في النحو»، وجمع إسماعيل باشا[1] بين الاسمين فسمَّاه «ميزان العربية في النحو». وتسميةُ ياقوتٍ ومَن معَه إنما هي اختصارٌ لاسم الكتاب وتعريفٌ بغايته؛ فاسمُه عندهم «الميزان» هكذا مختصراً، ثم بيَّنوا الشأن الذي عُنِي به وهو النحو كما يحدث عادةً عند تسمية كتابه الآخر: أسرار العربية = الأسرار في النحو، وهذا أمرٌ مشهورٌ، وقد اعتمدتُ في تسمية الكتاب الاسمَ المدوَّنَ في نسخة التحقيق.

- توثيق نسبته إلى المصنف:

ليس هناك من شكٍّ إطلاقاً في نسبة هذا الكتاب إلى أبي البركات الأنباري لثلاثة أمور؛ الأول: النصُّ على اسمه في نسخة الكتاب الخطيَّة، والثاني: أن العلماء ذكروا أن له كتاباً بهذا الاسم، والثالث: الشَّبَهُ الكبيرُ جدّاً بينه وبين كتاب أسرار العربية للمُؤلِّف نفسِه. وكم كنتُ أُؤمِّلُ حين قرأتُه أول مرةٍ أن أجد فيه إشارةً إلى أحد مصنفاته، ولكنه لم يفعل.

- وصف النسخة المعتمدة في التحقيق:

لهذا الكتاب نسخةٌ فريدةٌ لم أقف على أُختٍ لها على الرغم من بذلي جهداً مُضاعَفاً في الحصول على غيرها، وقد يمَّمتُ وجهيَ قِبَل فهارس المخطوطات، وأكثرتُ من سؤال أهل الاختصاص فلم أحْل بطائلٍ، ولله الأمرُ[2]. وأصلُ هذه النسخة محفوظٌ في مكتبة المتحف البريطاني بالرقم (Or. 8652/1)، وحصلتُ على

(١) في هدية العارفين ١/ ٥٢٠.

(١) ذكر د. عبد الرحمن العثيمين -رحمه اللهُ- في حواشيه على ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٥٣ أنه اطَّلع على نسخةٍ من هذا الكتاب، وأنه مختصرٌ في وُرَيقاتٍ، لكنه نسي مكانَه، ويظنُّ أنه في مجموعٍ في مكتبة عموميَّة بايزيد بتركيا، كذا قال، ولأنه لم يستيقن من اسم المكتبة ونسي مكانه فقد اضطررتُ إلى جرد أكثر من أربعين دفتر كتبخانه تركية، وراجعتُ ترجمة أبي البركات في معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ٣/ ١٦٩٥-١٦٩٦ أيضاً ولم أظفر بشيءٍ، والشيخُ -لا شكَّ- صَدوقٌ، والأيامُ حُبلى.

مصَوَّرة محفوظةٍ منها في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرقم (ب ٢٦٣٤٣). وهي نسخةٌ حسنةٌ جداً، مكتوبةٌ بخطٍّ نسخيٍّ جميلٍ، تامَّةٌ لم يشُبْها سقطٌ ولا طمسٌ، وإن كانت لم تسلم في مواضعَ قليلةٍ جداً من بعض الأخطاء الكتابية والنحوية، وهي نسخةٌ مُقابَلةٌ على أصلها الذي نُسِخت منه كما يظهر من بعض تصحيحات المقابلة المثبتة في هوامش بعض صفحاتها؛ تصحيحاً لخطأٍ، أو إكمالاً لنقصٍ، أو تتميماً لفائدةٍ. وبلغ عددُ لوحاتها خمساً وعشرين لوحةً، ومسطَّرةُ كل لوحة تسعةَ عشرَ سطراً، وتراوحت كلماتُ السطر الواحد بين إحدى عشرة إلى خمس عشرة كلمة، ونصَّ ناسخُها الذي لم يُعرِّف باسمه على أنه فرغ من كَتْبها في مدينة كاشْغَرَ في جمادى الآخرة سنة إحدى وستين وست مئة من الهجرة (٦٦١هـ)، وضمَّ مَعَ هذا الكتاب كتابَ أبي البركات الآخر أسرار العربية، وأنهى نسخَه في منتصف شهر رمضان من السنة نفسِها.

- منهج التحقيق:

سِرتُ في تحقيق هذا الكتاب وفقَ المنهج المتَّبع في تحقيق كتب التراث، وأُلخِّصه في النِّقاط الآتية:

١. كتبتُ نصَّ المخطوط حسبَ القواعد الإملائية الحديثة، والتزمتُ بعلامات الترقيم، وأشرتُ إلى الأخطاء النحوية والكتابية القليلة التي أصلحتُها.

٢. ضبطتُ النصَّ ضبطاً كاملاً، وشرحتُ الكلمات الْمُستغلِقة بالرجوع إلى المعجمات اللغوية الأصيلة.

٣. لم أُضف إلى النص إلا ما يستقيم به الكلامُ، أو يقتضيه السياقُ، واضعاً إياه بين معقوفتين هكذا [ ] معَ الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

٤. وثَّقتُ الآراءَ والأقوال العلميةَ وعزوتُها إلى قائليها؛ من مصادرها، وإلا فمن أقرب المصادر إليها.

٥ . عزوتُ الآياتِ القرآنيةَ بذكر اسم السُّورة ورقم الآية، وجعلته بين معقوفتين صغيرتين داخل متن الكتاب.

٦ . خرَّجتُ القراءاتِ القرآنيةَ الواردة في النص من كتب القراءات الأصيلة، أو من كتب التفسير المعتمدة.

٧ . خرَّجتُ الشواهد الشعرية، ونسبتُها إلى قائليها من ديوان الشاعر -إن وجد- وإلا فمن المجموعات الشعرية المعتمدة، وشرحتُ ما غمُض من ألفاظها، ودللتُ على بعض المراجع التي ورد فيها.

٨ . خرَّجتُ أقوال العرب الواردة في النص من مصادرها الأصيلة.

٩ . علَّقتُ على ما يحتاجُ إلى تعليقٍ.

وبعدُ فإني ألهَجُ بالحمد والثناء على مُستحِقِّ الحمد على ما أسبغ عليَّ من نعمه، وما والى عليَّ من أفضاله، وما يسَّر لي من إتمام هذا العمل على وجه مُرْضٍ -كما أحسبُه- فله الحمدُ أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، وصلى الله على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

طرة الكتاب

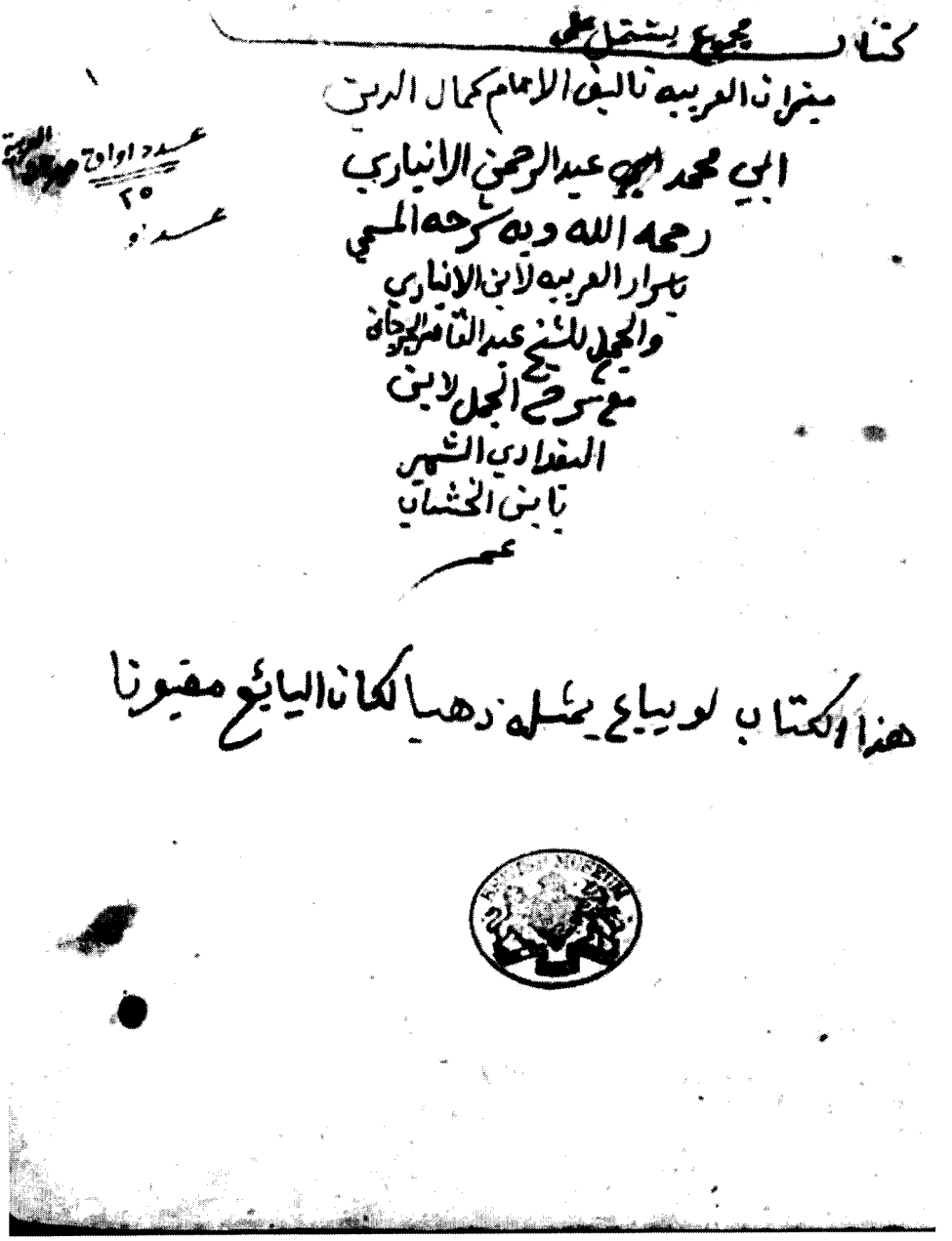
كتاب مجموع يشتمل على
ميزان العربية تأليف الإمام كمال الدين
أبي محمد عبد الرحمن الأنباري
رحمه الله ورحمه
أسرار العربية لابن الأنباري
والجمل للشيخ عبد القاهر الجرجاني
مع شرح الجمل لابن
البغدادي الشهير
بابن الخشاب
هذا الكتاب لو يباع بمثله ذهبا لكان البائع مغبونا

اللوحة الأولى

اللوحة الأخيرة

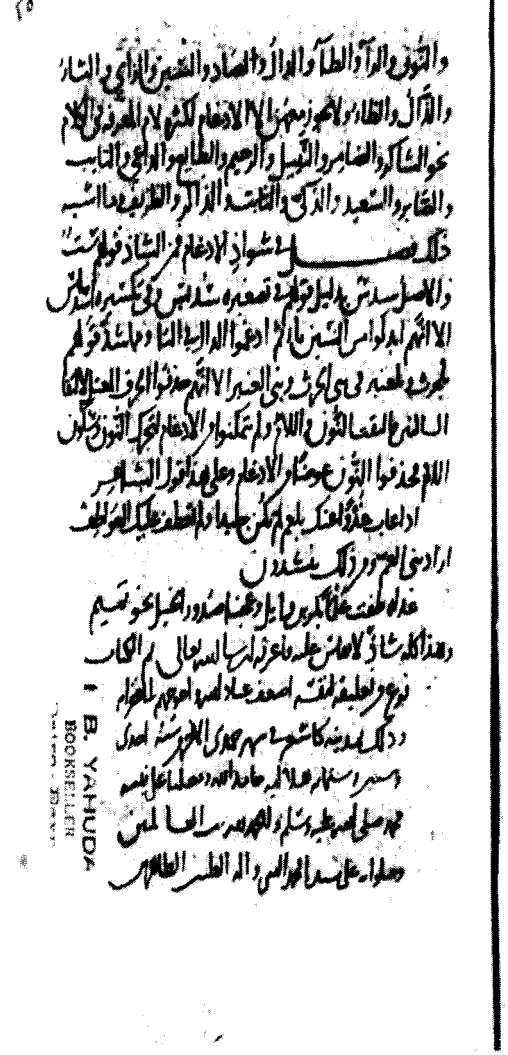

B. YAHUDA
BOOKSELLER

[١ب] بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّرْ

أَقسَامُ الكَلِمِ ثَلاثَةٌ: اسمٌ، وَفِعلٌ، وَحَرفٌ؛ فَالاسمُ مَا حَسُنَ فِيهِ الأَلِفُ وَاللامُ، أَوِ التَّنوِينُ، أَوِ الإِضَافَةُ، أَو حَرفٌ مِن حُرُوفِ الجَرِّ، فَالأَلِفُ وَاللامُ نَحوُ: «الرَّجُلُ»، وَ«الغُلامُ»، وَالتَّنوِينُ نَحوُ: «رَجُلٌ»، وَ«غُلامٌ»، وَالإِضَافَةُ نَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ»، وَ«ثَوبُ خَزٍّ»، وَحَرفُ الجَرِّ نَحوُ: «مِن زَيدٍ إِلى عَمرٍو». وَالفِعلُ مَا حَسُنَ فِيهِ «قَد»، وَ«السِّينُ»، وَ«سَوفَ»، وَالتَّصَرُّفُ نَحوُ: «قَد ذَهَبَ»، وَ«سَيَذهَبُ»، وَ«سَوفَ يَذهَبُ»، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ. وَالحَرفُ مَا جَاءَ لِمَعنًى فِي غَيرِهِ نَحوُ: «مِن»، وَ«عَن»، وَ«هَل»، وَ«بَل»، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ الإِعرَابِ وَالبِنَاءِ

اعلَمْ أَنَّ الإِعرَابَ هُوَ اختِلافُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ بِاختِلافِ العَوَامِلِ، وَالبِنَاءُ لُزُومُ أَوَاخِرِهِ بِحَرَكَةٍ أَو سُكُونٍ. وَأَلقَابُ الإِعرَابِ وَالبِنَاءِ ثَمَانِيَةٌ؛ أَربَعَةٌ لِلإِعرَابِ، وَأَربَعَةٌ لِلبِنَاءِ، فَأَلقَابُ الإِعرَابِ: رَفعٌ، وَنَصبٌ، وَجَرٌّ، وَجَزمٌ. وَأَلقَابُ البِنَاءِ: ضَمٌّ، وَفَتحٌ، وَكَسرٌ، وَوَقْفٌ.

بَابُ المُعرَبِ وَالمَبنِيِّ

اعلَمْ أَنَّ الْمُعرَبَ مِنَ الكَلِمِ صِنفَانِ: الاسمُ الْمُتَمَكِّنُ، وَالفِعلُ الْمُضَارِعُ، فَالاسمُ الْمُتَمَكِّنُ مَا لَم يُشَابِهِ الحَرفَ، وَلَم يَتَضَمَّن مَعنَاهُ نَحوُ: «زَيدٌ»، وَ«عَمرٌو»، وَ«أَحمَدُ»، وَ«إِبرَاهِيمُ»، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ. وَالفِعلُ الْمُضَارِعُ مَا فِي أَوَّلِهِ إِحدَى الزَّوَائِدِ الأَربَعِ وَهِيَ: الهَمزَةُ، وَالنُّونُ، وَالتَّاءُ، وَاليَاءُ نَحوُ: «أَذهَبُ»، وَ«نَذهَبُ»، وَ«تَذهَبُ»، وَ«يَذهَبُ»، وَمَا أَشبَهَهُ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الكَلامِ فَمَبنِيٌّ غَيرُ مُعرَبٍ.

بَابُ إِعرَابِ(١) الاسمِ المُفرَدِ

اعلمْ أَنَّ الاسمَ الْمُفرَدَ عَلى ضَربَينِ: صَحيحٌ، وَمُعتَلٌّ؛ فَالصَّحيحُ مَا لم يَكُن آخِرُهُ وَاواً وَلا يَاءً وَلا أَلفاً نَحوُ: «زَيدٌ»، [٢أ] وَ«بَكْرٌ»، وَ«عَمرٌو»، وَمَا أَشبَهَ ذَلكَ، وَهُوَ أَيضاً عَلى ضَربَينِ: مُنصَرِفٌ، وَغَيرُ مُنصَرِفٍ؛ فَالْمُنصَرِفُ مَا دَخَلَهُ الحَرَكَاتُ الثَّلاثُ مَعَ التَّنوينِ نَحوُ: «هَذَا زَيدٌ»، وَ«رَأَيتُ زَيداً»، وَ«مَرَرتُ بِزَيدٍ». وَغَيرُ الْمُنصَرِفِ مَا لم يَدخُلهُ الجَرُّ مَعَ التَّنوينِ(٢)، وَكَانَ ثَانياً مِن جِهَتَينِ(٣)، وَيَكُونُ فِي مَوضِعِ الجَرِّ مَفتُوحاً نَحوُ: «مَرَرتُ بِأَحمَدَ وَإِبرَاهِيمَ»، وَمَا أَشبَهَ ذَلكَ.

وَأَمَّا الْمُعتَلُّ فَهُوَ عَلى ضَربَينِ: مَنقُوصٌ، وَمَقصُورٌ؛ وَالْمَنقُوصُ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ يَاءٌ خَفِيفَةٌ قَبلَهَا كَسرَةٌ نَحوُ: «القَاضِي»، وَ«الرَّامِي»، وَسُمِّيَ مَنقُوصاً لأَنَّهُ نُقِصَ الجَرَّ وَالرَّفعَ، تَقُولُ فِي الرَّفعِ: «هَذَا القَاضِي»، وَفِي الجَرِّ: «مَرَرتُ بِالقَاضِي»، فَتُسكِّنُ اليَاءَ، وَتَقُولُ فِي النَّصبِ: «رَأَيتُ القَاضِيَ»، فَتَفتَحُ اليَاءَ، قَالَ اللهُ تَعَالى:

(١) في النسخة: «الإعراب»، والصوابُ ما أثبتُّه، وهو الذي في أسرار العربية ٣٠.

(٢) في هامش النسخة: «الحركات الثلاث» بدل كلمة «الجر»، وبعده كلمة: صحَّ، وأثبتُّ ما في الأصل لصحته ولموافقته ما في أسرار العربية ٣١.

(٣) هذه عبارةٌ استعملها الفارسيُّ في الإيضاح ١٣، ٢٩٤، وكتاب الشعر ١/ ٤١٩، والعسكريات ٢٣١، ويُقصَد بها ما اجتمع فيه علتان فرعيَّتان من عللٍ تسعٍ تمنع الصرفَ، وذكر الواحديُّ في الإعراب ٥٨٩، وعبدُ القاهر في المقتصد ١/ ١١١٥ أن أبا علي لم يُسبَق إليها. ولعل شيخَه الزجَّاجَ أسبقُ إذ ألمح إلى شيءٍ من ذلك في معاني القرآن ٣/ ٣٥١، وما ينصرف ٣-٤، ونقل كلامه في المعاني الأزهريُّ في تهذيب اللغة ١٤/ ٤٨، ومعاني القراءات ٢/ ١٤٣، والواحديُّ في التفسير البسيط ١٤/ ٣٧٠. ويمكن أن يكون المبردُ شيخُه أسبقَ؛ روى النحاسُ في إعراب القرآن ٣/ ٣١٢ عن شيخه الأخفش الأصغر: «وقال أبو العباس محمد بن يزيد حكاهُ لنا علي بن سليمان عنه، ولا أعلمُهُ في شيءٍ من كتبه، قال: إذا اعتلَّ الشيء من جهتين وهو اسمٌ مُنعَ الصرفَ، فإذا اعتلَّ من ثلاث جهاتٍ بُنيَ لأنه ليس بعد ترك الصرف إلا البناء». وكرَّره في الكتاب نفسه ٣/ ٥٦، وصناعة الكُتَّاب ١٩٦. وينظر: المخصص ١٤/ ٨٠، ودلائل الإعجاز ٣٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٢، وشرح الإيضاح للعكبري ١/ ١٠٣، وشرح ابن يعيش ١/ ٥٩، والكافي لابن أبي الربيع ٢/ ١٥٥، وشرح الرضي ١/ ١/ ١٠٠، والكناش ١/ ١٢٣، والهمع ١/ ٧٨.

﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾ [القيامة: ٢٦]. وَأَمَّا الْمَقصُورُ فَهُوَ الْمُختَصُّ بِأَلِفٍ مُفرَدَةٍ فِي آخِرِهِ، وَهُوَ عَلى ضَربَينِ: مُنصَرِفٌ، وَغَيرُ مُنصَرِفٍ؛ فَالْمُنصَرِفُ مَا دَخَلَهُ التَّنوِينُ نَحوُ: «رَحًى»، وَ«عَصاً»، وَغَيرُ الْمُنصَرِفِ مَا لم يَدخُلهُ التَّنوِينُ نَحوُ: «حُبْلى»، وَ«بُشْرَى».

وَمِنَ الْمُعتَلِّ الأَسمَاءُ السِّتَّةُ، رَفعُهَا بِالوَاوِ، وَنَصبُهَا بِالأَلِفِ، وَجَرُّهَا بِاليَاءِ، نَحوُ: «أَبُوكَ»، وَ«أَخُوكَ»، وَ«حَمُوكَ»، وَ«هَنُوكَ»، وَ«فُوكَ»، وَ«ذُو مَالٍ»، تَقُولُ فِي الرَّفعِ: «هَذَا أَبُوكَ»، وَفِي النَّصبِ: «رَأَيتُ أَبَاكَ»، وَفِي الجَرِّ: «مَرَرتُ بِأَبِيكَ»، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا.

بَابُ التَّثنِيَةِ

اعلَمْ أَنَّ الْمُثَنَّى لا يَخلُو مِن أَنْ يَكُونَ مَرفُوعاً أَو مَنصُوباً أَو مَجرُوراً، فَإِنْ كَانَ مَرفُوعاً زِدْتَ فِي آخِرِهِ أَلِفاً وَنُوناً نَحوُ: «قَامَ الزَّيدَانِ»، وَ«ذَهَبَ العَمْرَانِ»، وَإِنْ كَانَ مَنصُوباً أَو مَجرُوراً جَعَلتَ مَكَانَ الأَلِفِ يَاءً مَفتُوحاً مَا قَبلَهَا نَحوُ: «رَأَيتُ الزَّيدَينِ»، وَ«مَرَرتُ بِالزَّيدَينِ». وَنُونُ التَّثنِيَةِ أَبَداً مَكسُورَةٌ لِالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ.

[٢ب] بَابُ الجَمعِ

اعلَمْ أَنَّ الجَمعَ عَلى ضَربَينِ: صَحِيحٌ، وَمُعتَلٌّ؛ فَأَمَّا الصَّحِيحُ فَهُوَ عَلى ضَربَينِ: جَمعُ تَصحِيحٍ، وَجَمعُ تَكسِيرٍ؛ فَأَمَّا جَمعُ التَّصحِيحِ فَهُوَ عَلى ضَربَينِ: جَمعُ تَذكِيرٍ، وَجَمعُ تَأنِيثٍ؛ فَأَمَّا جَمعُ التَّذكِيرِ فَمَا كَانَ فِي الرَّفعِ بِالوَاوِ وَالنُّونِ، وَالنَّصبِ وَالجَرِّ بِاليَاءِ وَالنُّونِ، وَهُوَ فِي الأَمْرِ العَامِّ لِأُولِي العِلْمِ نَحوُ: «قَامَ الزَّيدُونَ»، وَ«رَأَيتُ الزَّيدِينَ»، وَ«مَرَرتُ بِالزَّيدِينَ». وَنُونُ الجَمعِ أَبَداً مَفتُوحَةٌ كَمَا أَنَّ نُونَ التَّثنِيَةِ أَبَداً مَكسُورَةٌ.

وَأَمَّا جَمعُ التَّأنِيثِ فَمَا زِدْتَ فِي آخِرِهِ أَلِفاً وَتَاءً، وَالتَّاءُ مَضمُومَةٌ فِي الرَّفعِ، وَمَكسُورَةٌ فِي النَّصبِ وَالجَرِّ نَحوُ: «هَؤُلاءِ مُسْلِمَاتٌ وَصَالِحَاتٌ»، وَ«مَرَرتُ

بِمُسْلِمَاتٍ وَصَالِحَاتٍ»، وَ«رَأَيتُ مُسْلِمَاتٍ وَصَالِحَاتٍ».

وَأَمَّا جَمعُ التَّكسِيرِ فَمَا لم يَسلمْ لفظُ وَاحِدِهِ نَحوُ: «ثَوبٌ وَأَثوَابٌ»، وَ«إِزَارٌ وَأُزُرٌ»، وَ«أَسَدٌ وَأُسُدٌ»، وَ«الفُلْكُ» فِي الوَاحِدِ وَالجَمعِ عَلى لفظٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ «هِجَانٌ»، وَ«دِلاصٌ»(١).

بَابُ المُبتَدَأِ وَخَبَرِهِ

اعلمْ أَنَّ الْمُبتَدَأَ كُلُّ اسمٍ عَرَّيتَهُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفظِيَّةِ نَحوُ: «زَيدٌ ذَاهِبٌ»، وَ«عَمرٌو مُنطَلِقٌ»، فَـ«زَيدٌ» رَفعٌ بِالابتِدَاءِ، وَ«ذَاهِبٌ» خَبَرُهُ.

وَخَبَرُ الْمُبتَدَأِ مَرفُوعٌ، وَهُوَ عَلى ضَربَينِ: مُفرَدٌ، وَجُملةٌ؛ فَالْمُفرَدُ عَلى ضَربَينِ: أَحَدُهُمَا يَتَضَمَّنُ ضَمِيراً يَرجِعُ إِلى الْمُبتَدَأِ، وَالثَّانِي لا يَتَضَمَّنُ ضَمِيراً يَرجِعُ إِلى الْمُبتَدَأِ؛ فَأَمَّا مَا يَتَضَمَّنُ ضَمِيراً يَرجِعُ إِلى الْمُبتَدَأِ فَنَحوُ: «زَيدٌ ذَاهِبٌ»، وَ«عَمرٌو مُنطَلِقٌ»، وَ«بِشْرٌ كَرِيمٌ». وَأَمَّا مَا لا يَتَضَمَّنُ الضَّمِيرَ فَنَحوُ: «زَيدٌ أَخُوكَ»، وَ«بِشْرٌ غُلامُكَ».

وَأَمَّا الجُملةُ فَهِيَ عَلى ضَربَينِ: جُملةٌ اسمِيَّةٌ، وَجُملةٌ فِعلِيَّةٌ؛ أَمَّا الجُملةُ الاسمِيَّةُ فَنَحوُ: «زَيدٌ أَبُوهُ مُنطَلِقٌ»، وَ«عَمرٌو أَخُوهُ ذَاهِبٌ». وَأَمَّا الجُملةُ الفِعلِيَّةُ فَنَحوُ: «زَيدٌ ذَهَبَ أَبُوهُ»، وَ«عَمرٌو إِنْ تُكرِمْهُ يُكرِمْكَ»، وَ«بِشْرٌ خَلفَكَ»، وَ«خَالِدٌ فِي الدَّارِ»(٢).

[٣أ] بَابُ الفَاعِلِ وَالمَفعُولِ بِهِ

اعلمْ أَنَّ الفَاعِلَ أَبَداً مَرفُوعٌ، وَالْمَفعُولَ أَبَداً مَنصُوبٌ، تَقُولُ: «ضَرَبَ زَيدٌ

(١) شَرَحَهما في أسرار العربية ٥٤ بأن الهجان: الكريم من الإبل، والدلاص: الدرع البرَّاقة. وينظر: اللسان (دلص) ٧/ ٣٧، و(هجن) ١٣/ ٤٣١.

(٢) ذكر في أسرار العربية ٦٠ أن الظرف وحرف الجر يُعدَّان من قبيل الخبر الجملة؛ لأن الفعل يُقدَّر معهما، وأن هذا مذهبُ سيبويه وجماعة من أصحابه، وذهب بعض النحويين إلى أنهما من قبيل الخبر المفرد لتأويله معهما، وصحَّح مذهبَ سيبويه، وهي من مسائل الخلاف بين الفريقين في الإنصاف ٢٠٢-٢٠٥، وفي حواشيه فضلُ تخريج.

عَمراً»، فَـ«زَيدٌ» مَرفُوعٌ بِفعلِه، وَ«عَمراً» مَنصُوبٌ بِوُقُوعِ الفعلِ عَليه. وَحَقِيقَةُ رَفعِ الفَاعِلِ بِإِسنَادِ الفعلِ إِليه، وَهَذَا يَرتَفِعُ فِي النَّفْيِ كَمَا يَرتَفِعُ فِي الإِيجَابِ. وَلَا يَجُوزُ تَقدِيمُ الفَاعِلِ عَلى الفعلِ كَمَا يَجُوزُ تَقدِيمُ الْمَفعُولِ عَليه؛ لِأَنَّ الفَاعِلَ يَتَنَزَّلُ مَنزِلَةَ الجُزءِ مِنَ الفعلِ، فَإِنْ قَدَّمتَهُ عَلى الفعلِ نَحوُ: «زَيدٌ قَامَ» صَارَ«زَيدٌ» مَرفُوعاً بِالابتِدَاءِ، وَفِي «قَامَ» ضَمِيرٌ يَرجِعُ إِلى زَيدٍ هُوَ الفَاعِلُ.

بَابُ مَا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ

اعلَمْ أَنَّ الفعلَ الْمَبنِيَّ لِلمَفعُولِ بِهِ لَا يَكُونُ إِلا فِعلاً مُتَعَدِّياً نَحوُ: «ضُرِبَتُ زَيداً»، وَ«عُرِفتُ عَمراً»، فَإِذَا بَنَيتَهُ لِلمَفعُولِ بِهِ افتَقَرتَ إِلى ضَمِّ أَوَّلِ الفعلِ وَإِقَامَةِ الْمَفعُولِ مُقَامَ الفَاعِلِ، وَيَرتَفِعُ بِإِسنَادِ الفعلِ إِليهِ كَمَا يَرتَفِعُ الفَاعِلُ فَتَقُولُ: «ضُرِبَ زَيدٌ»، وَ«عُرِفَ عَمرٌو».

وَالأَفعَالُ فِي التَّعَدِّي تَنقَسِمُ إِلى ثَلاثَةِ أَضرُبٍ: فَمِنهَا مَا يَتَعَدَّى إِلى مَفعُولٍ وَاحِدٍ، وَمِنهَا مَا يَتَعَدَّى إِلى مَفعُولَينِ، وَمِنهَا مَا يَتَعَدَّى إِلى ثَلاثَةِ مَفعُولِينَ(١)؛ أَمَّا مَا يَتَعَدَّى إِلى مَفعُولٍ وَاحِدٍ فَإِنَّكَ إِذَا بَنَيتَهُ لِلمَفعُولِ بِهِ لَم يَتَعَدَّ(٢) إِلى مَفعُولٍ البَتَّةَ، وَنَحوُهُ مَا قَدَّمنَاهُ. وَأَمَّا مَا يَتَعَدَّى إِلى مَفعُولَينِ فَإِنَّهُ يَصِيرُ مُتَعَدِّياً إِلى مَفعُولٍ وَاحِدٍ، تَقُولُ فِي «ظَنَنتُ زَيداً قَائِماً»، وَ«أَعطَيتُ عَمراً دِرهَماً»: «ظُنَّ زَيدٌ قَائِماً»، وَ«أُعطِيَ عَمرٌو دِرهَماً»، وَالأَوْلى بِرُتبَةِ الفَاعِلِ مِنَ الْمَفعُولَينِ الأَوَّلُ مِنهُمَا. وَأَمَّا مَا تَعَدَّى إِلى ثَلاثَةِ مَفعُولِينَ فَإِنَّهُ يَصِيرُ مُتَعَدِّياً إِلى مَفعُولَينِ، تَقُولُ فِي «أَعلَمَ اللهُ زَيداً عَمراً خَيرَ النَّاسِ»: «أُعلِمَ زَيدٌ عَمراً خَيرَ [٣ب] النَّاسِ»، وَلَا يَجُوزُ أَنْ

(١) استحسن أبو حيَّان في التذييل والتكميل ٦ / ١٥٣-١٥٤ أن يُضبَط «ثلاثة» بالتنوين، لأن «مفعُولين» صفةٌ، ولا يُضاف العددُ إلى الصفة إلا في شعرٍ أو قليلٍ من الكلام، بل تتبع الصفةُ اسمَ العدد في الإعراب، فتقول: «عندي ثلاثةٌ قُرَشِيُّون»، وروى عن شيخه ابن النحَّاس الحلبي (ت ٥٦٩٨) أنه نبَّهه على ذلك حين قرأ عليه قولَ سيبويه في الكتاب ١ / ٤١: «هذا بابُ الفاعل الذي يتعداه فعلُهُ إلى ثلاثةٍ مفعُولِينَ».

(٢) في النسخة: «لم يتعدى» بالألف، والصوابُ ماأثبتُّه.

تُقيمَ هَاهُنَا مُقَامَ الفَاعِلِ إلا الْمَفعُول الأَوَّل لِأَنَّهُ فَاعِلٌ فِي الْمَعنَى، [ولو] أُقِيمَ [الْمَفعُولُ الثَّانِي أَوِ الثَّالِثُ](١) عَنِ الْمَفعُولِ الأَوَّلِ مُقَامَ الفَاعِلِ لانْقَلَبَ الْمَعنَى.

بَابُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا

وَهِيَ: «كَانَ»، وَ«صَارَ»، وَ«أَصبَحَ»، وَ«أَمسَى»، وَ«أَضحَى»، وَ«ظَلَّ»، وَ«بَاتَ»، وَ«مَا زَال»، وَ«مَا انْفَكَّ»، وَ«مَا فَتِئَ»، وَ«مَا بَرِحَ»، وَ«مَا دَامَ»، وَ«ليسَ». فَهَذِهِ الأَفعَالُ تَدخُلُ عَلى الْمُبتَدَأ وَالخَبَرِ فَيَصِيرُ الْمُبتَدَأُ مَرفُوعاً لِكَونِهِ اسمَهَا، وَيَصِيرُ الخَبَرُ مَنصُوباً لِكَونِهِ خَبَرَهَا، تَقُولُ: «كَانَ زَيدٌ ذَاهِباً»، وَ«مَا زَال عَمرٌو كَاتِباً»، وَ«مَا دَامَ بِشْرٌ مُقِيماً»، وَ«ليسَ عَبدُ اللهِ كَرِيماً»، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا.

وَيَجُوزُ تَقدِيمُ خَبَرِ «كَانَ» عَلى اسمِهَا قَال اللهُ تَعَالى: ﴿**وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [الروم: ٤٧]، وَيَجُوزُ أَيضاً تَقدِيمُ خَبَرِ «كَانَ» عَلَيهَا نَفسِهَا، قَال اللهُ تَعَالى: ﴿**كَذَلِكَ كُنتُم مِن قَبْلُ**﴾ [النساء: ٩٤]، وَكَذَلِكَ حُكْمُ مَا ليسَ فِي أَوَّلِهِ «مَا» مِن هَذِهِ الأَفعَالِ. فَأَمَّا مَا فِي أَوَّلِهِ «مَا» فَيَجُوزُ تَقدِيمُ خَبَرِهِ عَلى اسمِهِ، تَقُولُ: «مَا زَال قَائِماً زَيدٌ»، وَلا يَجُوزُ تَقدِيمُ خَبَرِهِ عَلَيهِ، لا تَقُولُ: «قَائِماً مَا زَال زَيدٌ»(٢).

وَأَمَّا «ليسَ» فَالصَّحِيحُ جَوَازُ تَقدِيمِ خَبَرِهَا عَلَيهَا، قَال اللهُ تَعَالى: ﴿**أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾ [هود: ٨](٣).

بَابُ «مَا»

اعلَمْ أَنَّ «مَا» تُشَبَّهُ بِـ«ليسَ» فِي لُغَةِ أَهلِ الحِجَازِ فَيَجعَلُونَ لَهَا اسماً مَرفُوعاً

(١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ يستدعيها السياقُ.

(٢) ذكره في أسرار العربية ١٠٤-١٠٥، وهي من مسائل الخلاف بين الفريقين في الإنصاف ١٣٤-١٣٧، وفي حواشيه فضلُ تخريج.

(٣) تابَعَ هنا مذهبَ أكثر أصحابه البصريين في جواز تقديم خبر «ليس» عليها، ولعل هذا كان في بدايات الطلب، وبواكير التَّعلُّم؛ لأنا نراه بعدُ يخالفهم ويختار مذهبَ الكوفيين الذين يرون منع التقديم كما صنع في الإنصاف ١٣٨-١٤٣، وأسرار العربية ١٠٥-١٠٦، وهي من مسائل الخلاف بين الفريقين في الإنصاف، وفي حواشيه فضلُ تخريج.

وَخَبَراً مَنصُوباً فَيَقُولُونَ: «مَا زَيدٌ قَائِماً»، وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيُجرُونَهَا مُجرَى الحُرُوفِ الْمُهمَلَةِ، وَالقُرآنُ نَزَل بِلُغَةِ أَهلِ الحِجَازِ(١)، قَال اللهُ تَعَالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وَأَهلُ الحِجَازِ يُوافِقُونَ بَنِي تَمِيمٍ إِذَا بَطَل مَعنَى النَّفْيِ بِالاستِثنَاءِ نَحوُ قَولِهِ تَعَالى: ﴿مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: ١٥]، أَو جَاءَت بَعدَهَا «إِنْ» نَحوُ: «مَا إِنْ زَيدٌ قَائِمٌ»، أَو قَدَّمتَ خَبَرَهَا عَلى اسمِهَا نَحوُ: «مَا قَائِمٌ زَيدٌ».

وَأَمَّا قَولُ الفَرَزدَقِ(٢): [٤أ]

.....

..... وَإِذْ مَا مِثلَهُم بَشَرُ(٣)

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٥٧-٥٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢-٤٣، والمقتضب ٤/ ١٨٩-١٩٠، ومجالس ثعلب ٥٩٦-٥٩٧، ومعاني الزجاج ٣/ ١٠٧-١٠٨، والأصول ١/ ٩٢-٩٤، وشرح السيرافي ٣/ ١٥-٢٧، وإعراب ثلاثين سورة ٥٢، وحجة الفارسي ٦/ ٢٧٧، والخصائص ١/ ١٢٥، ٢/ ٢٦٠، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٩٨-١٩٩، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٧٦-٢٧٧، والنكت للأعلم ١/ ١٩٣-١٩٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٥٥-٥٥٦، والجمل المنسوب للخليل ٣٠٥-٣٠٦، والبديع ١/ ٥٦٦-٥٦٧، واللباب ١/ ١٧٥-١٧٧، وشرح ابن عصفور ١/ ٥٩١-٥٩٢، والمقرب ١/ ١٠٢-١٠٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٩-٣٧٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٠-٤٣٩، وشرح ابن الناظم ٥٦-٥٧، وشرح الرضي ١/ ٨٥١-٨٥٨، ورصف المباني ٣٧٧-٣٨٠، والكناش ١/ ٢١٢، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٥٤-٢٧٤، والارتشاف ٣/ ١١٩٧-١٢٠١، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٠٦-٥٠٧، والجنى الداني ٣٢٢-٣٢٩، ومغني اللبيب ٤/ ٤٢-٤٣، ٦/ ٢٨٠، ٧٢٤-٧٢٥، وأوضح المسالك ١/ ٢٧٤-٢٨٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٠٢-٣٠٧، والمقاصد الشافية ٢/ ٢١٥-٢٢٦، والهمع ٢/ ١١٠-١١٤، والأشباه والنظائر ٣/ ١٢١-١٢٣، ودراسات لأسلوب القرآن ١/ ٣/ ١١٥-١١٧.

(٢) في ديوانه ٢٢٣.

(٣) قطعةُ بيتٍ من البسيط، وهو بتمامه:

فَأَصبَحُوا قَد أَعَادَ اللهُ نِعمَتَهُم ... إِذْ هُمْ قُرَيشٌ وَإِذْ مَا مِثلَهُم بَشَرُ

في أبياتٍ يمدح بها عمر بن عبد العزيز. وينظر: المقتضب ٤/ ١٩١، ومجالس ثعلب ١١٣، والانتصار ٥٤، ومجالس العلماء ١١٣، والتعليقة للفارسي ١/ ٩٤، والحلبيات ١٩٤، وشرح ابن عصفور ١/ ٥٩٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٣، ٢/ ٢٠٩، ٣/ ٢٦٢، وشرح الرضي ١/ ٢/ ٨٥٦، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٦٦، ٢٧٢، ٥/ ٥٢، ٨٨، ٧/ ٢٩٧، ٩/ ١٤٨، والجنى الداني ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦، ومغني اللبيب ٢/ ٢٢، ٤/ ٣٩٣، ٥/ ٦٦٠، ٦/ ٣٠٤، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٢٢، والهمع ٢/ ١١٣، ٣/ ٣٣٢، والخزانة ٤/ ١٣٣.

فَمِنَ الشَّاذِّ الَّذي لا يُقَاسُ عَليه، ولِهَذَا قَال سيبَوَيه(١): هَذَا لا يَكَادُ يُعرَفُ، كَما أَنَّ ﴿ولاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(٢) [ص: ٣] كَذَلِكَ، وَشَبَّهَهُ بِقَولِهِم: «مِلحَفَةٌ جَدِيدَةٌ» فِي القِلَّةِ(٣)، وَقَد خَرَّجَ العُلَمَاءُ لهُ وُجُوهاً ليسَ هَذَا مَوضِعَ ذِكْرِهَا(٤).

---

(١) في الكتاب ١/ ٦٠.

(٢) القراءةُ برفع الحين قراءةٌ شاذةٌ، قرأ بها أبو المتوكِّل والجحدري وابنُ يعمر وعيسى بن عمر وأبو السمَّال. ينظر: مختصر الشواذ ١١٢، ١٢٩، وشواذ القراءات ٤٠٩، وإعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣٩٠، والبحر المحيط ٧/ ٣٦٨، ومعجم القراءات ٨/ ٧٧، وفي حواشيه فضلُ تخريج.

(٣) يقال: «ملحفة جديد» بغير هاءٍ، هذا هو الكثيرُ، واتفق النحويون واللغويون على أن إلحاق التاء بها قليلٌ خارجٌ عن نظائره، ولكنهم اختلفوا في العلَّة. ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٨، ٦٤٧، وما تلحن فيه العامة ١٢٢-١٢٣، والمذكر والمؤنث للفراء ٥٤، وإصلاح المنطق ٣٤٣، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم ٧٥، وأدب الكاتب ٢٩١-٢٩٢، والفصيح ٣٠٧-٣٠٨، وتصحيح الفصيح ٤١٥-٤١٧، ٤٢٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٢٠، ٢/ ١٥-١٧، والزاهر ١/ ١١٣-١١٤، وصناعة الكتاب ٣٩-٤٠، وشرح السيرافي ٣/ ٢٧، والتعليقة للفارسي ١/ ٩٧-١٠٠، والبصريات ١/ ٣٦٨، وعلل النحو ٥٦٧، والمبهج ١١٣، والمذكر والمؤنث لابن فارس ٥١، والصحاح (جدد) ٢/ ٤٥٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٧٤، وإسفار الفصيح ١/ ٢٠٠، ٢/ ٧٨٨-٧٨٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٢٥٩-١٢٦٠، والمخصص ١١٦/ ١٥٤-١٥٦، والمحكم ٧/ ١٣٧، والنكت ٢/ ١٠٣٥، واللآلي ٢/ ٩٤٨، والفائق ٢/ ٣١٠، وشرح ابن يعيش ٥/ ١٠٢، والتسهيل ٢٥٤، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٢-٣٧٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٣، ٤/ ١٧٤٠، وشرح الرضي ٢/ ١/ ٦١٣، واللسان (جدد) ٣/ ١١١، والتاج (جدد) ٧/ ٤٧٥، (قتل) ٣٠/ ٢٢١-٢٢٢، ودراسات لأسلوب القرآن ٣/ ٤/ ٢٠٧-٢٠٨.

(٤) ذكر في أسرار العربية ١٠٩ أربعة أوجهٍ قيلت في تخريجه؛ فقيل إنه منصوبٌ على الحال، وقيل منصوبٌ على الظرف، وقيل هو غلطٌ من الفرزدق؛ لأنه تميميٌّ وليس من لغته الإعمال فكيف مع التقديم؟ وقيل هو لغةٌ قليلة لبعض العرب. وينظر أيضاً: المقتضب ٤/ ١٩١-١٩٢، والانتصار ٥٤-٥٦، وشرح السيرافي ٣/ ٢٦-٢٧، والتعليقة للفارسي ١/ ٩٥-٩٨، ومعاني الحروف المنسوب للرماني ٨٨، ١٥٤، والنكت ١/ ١٩٦، واللباب ١/ ١٧٥-١٧٦، وشرح ابن يعيش ٢/ ١١٤-١١٦، وشرح ابن عصفور ١/ ٥٩٣-٥٩٤، والمقرب ١/ ١٠٢، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٣، وشرح الرضي ١/ ٢/ ٨٥٦، ورصف المباني ٣٧٩، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٦٦-٢٦٩، وأوضح المسالك ١/ ٢٨٢، وتخليص الشواهد ٢٨١-٢٨٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٤٠، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٩، والخزانة ٤/ ١٣٣-١٣٧.

بَابُ إِنَّ وأَخَوَاتِهَا

وَهِيَ: «إِنَّ»، وَ«أَنَّ»، وَ«كَأَنَّ»، وَ«لَكِنَّ»، وَ«ليتَ»، وَ«لعَلَّ»، فَهَذِهِ الحُرُوفُ تَدخُلُ عَلى الْمُبتَدَأِ وَالخَبَرِ فَيَصِيرُ الْمُبتَدَأُ مَنصُوباً لِكَونِهِ اسمَهَا، وَيَصِيرُ الخَبَرُ مَرفُوعاً لِكَونِهِ خَبَرَهَا، تَقُولُ: «إِنَّ زَيداً مُنطَلِقٌ»، وَ«إِنَّ عَمراً ذَاهِبٌ»، وَ«لكِنَّ بِشْراً كَرِيمٌ»، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا.

فَإِنْ عَطَفتَ عَلى «إِنَّ» وَمَا عَمِلت فِيهِ كَانَ لكَ فِي الْمَعطُوفِ وَجهَانِ: الرَّفعُ، وَالنَّصبُ، نَحوُ قَولِكَ: «إِنَّ زَيداً قَائِمٌ وَعَمرٌو، وَعَمراً»، فَالرَّفعُ عَلى الْمَوضِعِ، وَالنَّصبُ عَلى اللَّفظِ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ «لكِنَّ» فِي العَطفِ عَلى الْمَوضِعِ، وَأَمَّا سَائِرُ الحُرُوفِ فَلا يَجُوزُ فِيهَا العَطفُ عَلى الْمَوضِعِ لِزَوَالِ مَعنَى الابتدَاءِ.

وَمِمَّا تَنفَرِدُ بِهِ «إِنَّ» دُونَ أَخَوَاتِهَا دُخُولُ اللامِ فِي خَبَرِهَا نَحوُ: «إِنَّ زَيداً لَجَالِسٌ»، وَ«إِنَّ عَمراً لَذَاهِبٌ». وَقَد تَقَعُ اللَّامُ بَعدَ «إِنَّ» عَلى ثَلاثَةِ أَضرُبٍ: أَحَدُهَا أَنْ تَدخُلَ عَلى الاسمِ إِذَا فَصَلتَ بَينَهَا وَبَينَهُ بِظَرفٍ أَو حَرفِ جَرٍّ نَحوُ: «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيداً»، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿**إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً**﴾ [البقرة: ٢٤٨]. وَالثَّانِي أَنْ تَدخُلَ عَلى الخَبَرِ نَحوُ مَا قَدَّمنَاهُ، وَالثَّالِثُ أَنْ تَدخُلَ عَلى مَعمُولِ الخَبَرِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيهِ نَحوُ: «إِنَّ زَيداً لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ»، وَ«إِنَّ عَمراً لَطَعَامَكَ آكِلٌ»، قَالَ الشَّاعِرُ(١):

إِنَّ امرَءاً خَصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَهُ

عَلى الثَّنَاءِ لَعِنْدِي غَيرُ مَكفُورِ(٢)

(١) هو أبو زُبيد الطائي في ديوانه ٧٨.

(٢) من البسيط، في أبياتٍ يمدح بها أخاه لأُمِّه الوليدَ بن عقبة، والمكفورُ المجحودُ، وقوله: «خصَّني مودتَه» أي بمودَّته، فحذف الباء، وأوصل الفعل فنصب. وينظر: الكتاب ٢/ ١٣٤، والأصول ١/ ٢٤٥، وسر الصناعة ١/ ٣٧٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢١٣، والمحكم ٤/ ٣٦٠، والإنصاف ٣٤٢، وشرح ابن يعيش ٨/ ٦٥، وشرح التسهيل ٢/ ٢٧، ٣/ ٢٣٦، ورصف المباني ١٢١، ٢٣٤، والتذييل والتكميل ٥/ ١٠٢، ومغني اللبيب ٦/ ٦٣١، والهمع ٢/ ١٧٣، ٤/ ٢٧٨.

بَابُ ظَنَنتُ وَأَخَوَاتِهَا

وَهِيَ: «ظَنَنتُ»، وَ«حَسِبتُ»، وَ«خِلتُ»، وَ«زَعَمتُ»، وَ«رَأَيتُ»، وَ«عَلِمتُ»، وَ«وَجَدتُ» بِمَعنَى «عَلِمتُ»، فَهَذِهِ الأَفعَالُ تَدخُلُ عَلى [٤ب] الْمُبتَدَأِ وَالخَبَرِ فَيَصِيرُ الْمُبتَدَأُ الْمَفعُول الأَوَّل، وَالخَبَرُ مَفعُولاً ثَانِياً، تَقُولُ: «ظَنَنتُ زَيداً قَائِماً»، وَ«حَسِبتُ عَمراً مُقِيماً»، وَ«خِلتُ بَكراً ذَاهِباً»، وَ«رَأَيتُ اللهَ عَالِياً»، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا.

وَلِهَذِهِ الأَفعَالِ ثَلاثُ مَرَاتِبَ: الأُولى أَنْ تَقَعَ مُبتَدَأً فَيَجِبُ فِيهَا الإِعمَالُ نَحوُ: «ظَنَنتُ زَيداً مُنطَلِقاً». وَالثَّانِيَةُ: أَنْ تَقَعَ مُتَوَسِّطَةً فَيَجُوزُ فِيهَا الإِعمَالُ وَالإِهمَالُ، تَقُولُ: «زَيداً ظَنَنتُ مُنطَلِقاً»، وَإِنْ شِئتَ قُلتَ: «زَيدٌ ظَنَنتُ مُنطَلِقٌ»، قَالَ الشَّاعِرُ(١):

أَبَالأَرَاجِيزِ يَا بْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي
وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلتُ اللُّؤْمُ وَالفَشَلُ(٢)

وَالثَّالِثَةُ أَنْ تَقَعَ مُتَأَخِّرَةً فَيَكُونُ الإِلغَاءُ أَجوَدَ، تَقُولُ: «زَيدٌ مُنطَلِقٌ ظَنَنتُ»، وَإِنْ شِئتَ: «زَيداً مُنطَلِقاً ظَنَنتُ»، وَهُوَ أَضعَفُ الوَجهَينِ.

(١) هو اللعين المنقري في شعره ١١٩.

(٢) من البسيط، وهو للعين المنقري في الكتاب ١/ ١١٩-١٢٠، والوحشيَّات ٦٣، والحيوان ٤/ ٢٦٧، والصاهل والشاحج ٤٢٥، والفصول والغايات ٣٢٠، والإعراب للواحدي ١٠٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٥٩. واختُلف في المهجُوِّ؛ فقيل هو العجَّاج، وقيل بل هو ابنُه رؤبةُ، ويؤيدُه أنَّ قبله:

إِنِّي أَنَا ابنُ جَلا إِنْ كُنتَ تَعْرِفُنِي ... يَا رُؤْبَ وَالحَيَّةُ الصَّمَّاءُ وَالجَبَلُ

ونسب في شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٤٠٧-٤٠٨، والجليس الصالح ٢/ ٧٩، والبديع ١/ ٤٥١، واللسان (خيل) ٤/ ٢٦٤ إلى جرير في هجاء عمر بن لجأ، وهو ملحقٌ في ديوانه ١٠٢٨ مما أُضيف إليه، ورَدَّه الغندجانيُّ في فرحة الأديب ٩٢. ونسبه البُحتريُّ في حماسته ١٣ إلى المكعبر الضبي، وهو منسوب لابنه محرز في شعر ضبة وأخبارها ٢٨٦. والأراجيز جمع أُرجوزة، وهي ما جاء من الشِّعر على بحر الرجز، واللؤمُ البُخلُ والدناءَةُ، والخَوَرُ الضعفُ والجُبن. وينظر: الأصول ١/ ١٨٣، والإيضاح للفارسي ١٣٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ١١٧، والصحاح (خيل) ٤/ ١٦٩٢، وشرح ابن يعيش ٧/ ٨٥، والتذييل والتكميل ٦/ ٥٥، ٦٣، والارتشاف ٤/ ٢١٠٧. والذي رواه أبو تمام والبحتريُّ والغندجاني من أبياتٍ لاميَّةٍ مكسورة الروي، ونسب القيسيُّ في إيضاح الشواهد ١/ ١٦١، وابنُ يسعون في المصباح=

بَابُ اسمِ الفَاعِلِ(١)

اعلمْ أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ لا يَخلُو أَنْ يَكُونَ لِلمَاضِي أَو لِلحَالِ أَوِ الاستِقبَالِ: فَإِنْ كَانَ لِلمَاضِي فَلا يَكُونُ مَا بَعدَهُ إِلا مَجرُوراً بِالإِضَافَةِ، وَيَكتَسِي مِنَ الْمُضَافِ إِلَيهِ التَّعرِيفَ وَالتَّنكِيرَ؛ لِأَنَّ إِضَافَتَهُ إِلَيهِ فِي نِيَّةِ الاتِّصَالِ نَحوُ: «هَذَا ضَارِبُ زَيدٍ أَمسِ»، وَ«شَاتِمُ امرَأَةٍ أَمسِ». وَإِنْ كَانَ لِلحَالِ أَوِ الاستِقبَالِ كَانَ لَكَ فِيمَا بَعدَهُ النَّصبُ بِالإِعمَالِ، وَالجَرُّ بِالإِضَافَةِ، وَلا يَكتَسِي مِنَ الْمُضَافِ إِلَيهِ تَعرِيفاً وَلا تَنكِيراً؛ لِأَنَّ إِضَافَتَهُ إِلَيهِ فِي نِيَّةِ الانفِصَالِ نَحوُ: «هَذَا ضَارِبٌ زَيداً غَداً»، وَ«ضَارِبُ زَيدٍ غَداً»، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿**هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ**﴾، وَ﴿**كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ**﴾ [الزمر: ٣٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿**هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ**﴾، و﴿**مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ**﴾ [الزمر: ٣٨](٢).

= ١/ ٣٠٩ إلى الجاحظ أنه روى عجز البيت بالإقواء رفعاً هكذا: خلتُ اللؤمُ والفَشَلُ. وفي مطبوعة الحيوان: جَلْبُ اللُّؤمِ والكَسَلِ. ورجَّح د. الدعجاني محققُ إيضاح الشواهد أن «جَلْبُ» مصحَّفةٌ عن «خِلْتُ» ولا سيما أن رسمهما واحدٌ، ليصحَّ وقوع الإقواء فيه. وقال البغداديُّ في الخزانة ١/ ٢٥٧: «وهذا البيت يُنشده النحويون: وفي الأراجيز خِلتُ اللؤمُ والخَوَرُ، والصوابُ ما ذكرناه؛ فإن القصيدة لاميَّةٌ إلا أن يكون من قصيدةٍ أخرى رائية». وصوَّب ابنُ هشامٍ في شرح قصيدة بانت سعاد ١٩٦ أنهما قصيدتان، وذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٨٦ أن روايته باللام هي المشهورة. وختاماً قال ابن الخباز في توجيه اللمع ١٨٢: «وقوله: أبالأراجيز هي همزةُ الاستفهام وَلِيَت [في المطبوعة: وليست، تحريفٌ] باءَ الجرِّ، وقُلتُ ذلك لأني رأيتُ مَن يظُنُّه: أبَا الأراجيز منادًى». وهو على النِّداء في الحيوان كما ذكره محققُه في حواشي الكتاب ١/ ١٢٠.

(١) انفرد كتابُنا بهذا الباب والذي يليه، ولم يعرض لهما في أسرار العربية.

(٢) قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم بإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله في الموضعين، وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية الكسائي عن أبي بكر عنه بتنوين اسم الفاعل ونصب ما بعده على المفعولية. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٠، وللزجاج ٤/ ٣٥٥، والسبعة ٥٦٢، وإعراب القرآن ٤/ ١٣-١٤، والحجة للقراء ٦/ ٩٦، وحجة القراءات ٦٢٣، والتبصرة ٦٦٠، والكشف ٢/ ٢٣٩، والتيسير ١٩٠، والتفسير البسيط ١٩/ ٣١٠، والإعراب للواحدي ٣٠١-٣٠٢، والكشاف ٤/ ١٣٢، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ١٦١، وكشف المشكلات ٢/ ١١٦٤، والمحرر الوجيز ٧/ ٣٩٧، والبيان ٢/ ٣٢٣-٣٢٤، وزاد المسير ٧/ ١٨٤، والتبيان ٢/ ١١١١، والجامع لأحكام القرآن ١٨/ ٢٨٢-٢٨٣، والبحر المحيط ٧/ ٤١٣، والدر المصون ٩/ ٤٣٠، والنشر ٢/ ٣٦٣، والإتحاف ٢/ ٤٢٩-٤٣٠، ومعجم القراءات ٨/ ١٦٣-١٦٤.

فَإِنْ أَدخَلتَ عَليه أَلفاً وَلاماً نَحوُ: «هَذَا الضَّارِبُ زَيداً» لم يَجُزْ فِيمَا بَعدَهُ إِلا النَّصبُ؛ لِعَدَمِ جَوَازِ الإِضَافَةِ، فَإِنْ ثَنَّيتَ أَو جَمَعتَ جَازَ لكَ إِثبَاتُ النُّونِ وَالنَّصبُ، وَحَذفُ النُّونِ وَالجَرُّ [٥أ] نَحوُ: «الضَّارِبَانِ زَيداً»، وَ«الضَّارِبَا زَيدٍ»، وَ«الضَّارِبُونَ زَيداً»، وَ«الضَّارِبُو زَيدٍ»، وَقَد يَجُوزُ النَّصبُ أَيضاً مَعَ حَذفِ النُّونِ، قَال الشَّاعِرُ(١):

الحَافِظُو عَورَةَ العَشِيرَةِ لا
يَأتِيهِمُ مِن وَرَائِهِم وَكَفُ(٢)

فَإِنْ كَانَ فِيمَا بَعدَهُ أَلفٌ وَلامٌ كَمَا فِيهِ أَلفٌ وَلامٌ نَحوُ: «الضَّارِبُ الرَّجُلِ» كَانَ لكَ النَّصبُ عَلى الأَصلِ، وَالجَرُّ عَلى التَّشبِيهِ بِـ«الحَسَنِ الوَجهِ» فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسمِ الفَاعِلِ، وَهُوَ أَضعَفُ الوَجهَينِ.

(١) اختُلف في تعيينه أيما اختلاف؛ قال البغداديُّ في الخزانة ٤ / ٢٨٣: «اختلف الناسُ في نسبة البيت الشاهد، أعني الحافظو عورة العشيرة، فنسبه التبريزي في شرح إصلاح المنطق، والجواليقيُّ في شرح أدب الكاتب، وابنُ بري في حواشي صحاح الجوهري إلى عمرو بن امرئ القيس كما نسبناه نحن، ونسبه ابنُ السيرافي في شرح أبيات الإصلاح لشُريح بن عمران من بني قريظة، قال: ويقال إنه لمالك بن العجلان الخزرجي، ونسبه ابنُ السِّيد في شرح أبيات الجمل، وفي شرح أبيات أدب الكاتب، وابنُ هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل، وعليُّ بن حمزة في أغلاط الرواة، والعبَّاسيُّ في شرح أبيات التلخيص لقيس بن الخطيم». وعُزي في الكتاب ١ / ١٨٥ إلى رجلٍ من الأنصار لَم يُسمَّ، وهو في جُمل الزجاجي ٨٩ منسوبٌ إلى قيس بن الخطيم، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٢، وكذا نُسب إليه في تحصيل عين الذهب ١٥٠. وورد في جمهرة أشعار العرب ٢ / ٦٧٥ ضمن قصيدةٍ لعمرو بن امرئ القيس، وهو ما جزم به الغندجاني في فرحة الأديب ١٦٧، ورجَّحه البغداديُّ، وأيَّده ناصر الدين الأسد محقق ديوان قيس بن الخطيم ١١٥.

(٢) من المنسرح، والعورةُ المكانُ الذي يُخافُ منه العدوُّ، والوكَفُ العيبُ والنقصُ. ينظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ٩٠، وإصلاح المنطق ٦٣، والمقتضب ٤ / ١٤٥، ومعاني القرآن للزجاج ٣ / ٤٢٧، والإيضاح للفارسي ١٤٩، والبصريات ٢ / ٨٦٢، وسر الصناعة ٢ / ٥٣٨، والمحتسب ٢ / ٨٠، والمنصف ١ / ٦٧، والتبصرة والتذكرة ١ / ٢٢٢ والتفسير البسيط ١٥ / ٤٠٣، والإعراب للواحدي ١٨٧، وشرح التسهيل ١ / ٧٣، والتذييل والتكميل ١ / ٢٨٣، ١٠ / ٣٤٤.

بَابُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ باسمِ الفَاعِلِ

اعلمْ أَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ باسمِ الفَاعِلِ إِنَّمَا تَعمَلُ فيمَا كَانَ من سَبَبِهَا نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهُهُ»، فَـ«وَجهُهُ» مَرفُوعٌ بِـ«حَسَنٍ»، وَفيهِ اثنَا عَشَرَ وَجهاً: أَحَدُهَا مَا قَدَّمنَاهُ. وَالثَّاني: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجهِ»، بِإِضَافَةِ حَسَنٍ إِلى الوَجهِ، وَلا يَكتَسِي منَ الْمُضَافِ إِليهِ تَعرِيفاً؛ لِأَنَّ إِضَافَتَهَا إِليهِ فِي نِيَّةِ الانفِصَالِ. وَالثَّالِثُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجهَ»، تَنصِبُ الوَجهَ عَلى التَّشبِيهِ بِالْمَفعُولِ. وَالرَّابِعُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهاً»، تَنصِبُ وَجهاً عَلى التَّمييزِ، وَإِنْ شِئتَ عَلى التَّشبِيهِ بِالْمَفعُولِ. وَالخَامِسُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهٍ»، بِإِضَافَةِ حَسَنٍ إِلى وَجْهِهِ. وَالسَّادِسُ أَنْ تَرفَعَهُمَا جَمِيعاً عَلى أَنْ يَكُونَ «وَجهُهُ» مُبتَدَأً، وَ«حَسَنٌ» خَبَراً مُقَدَّراً، وَالجُملةُ فِي مَوضِعِ خَفْضٍ صِفَةً لِـ«رَجُلٍ». وَالسَّابِعُ: «مَرَرتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجهُهُ»، فَتَجعَلُ «الحَسَنَ» صِفَةً لِلرَّجُلِ، وَتَرفَعُ الوَجهَ بِهَا، وَالتَّقدِيرُ: الرَّجُلُ الَّذي حَسَنٌ وَجْهُهُ، فَـ«وَجْهُهُ» مَرفُوعٌ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَلا يَجُوزُ هَاهُنَا أَنْ تُرَكِّبَ منَ «الحَسَنِ الوَجهِ» جُملةً وَتَجعَلَهَا صِفَةً لِلرَّجُلِ كَمَا لو كَانَ الْمَوصُوفُ نَكِرَةً؛ لِأَنَّ الْمَعَارِفَ لا تُوصَفُ بِالجُمَلِ إِلا بَعدَ [٥ب] دُخُولِ «الَّذي». وَالثَّامِنُ: «مَرَرتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجهِ»، بِإِضَافَةِ الحَسَنِ إِلى الوَجهِ. وَالتَّاسِعُ: «مَرَرتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجهَ»، تَنصِبُ الوَجهَ عَلى التَّشبِيهِ بِالْمَفعُولِ. وَالعَاشِرُ: «مَرَرتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجهُ»، تَرفَعُ «الوَجهَ» بِـ«الحَسَنِ»، وَتُقَدِّرُ لِلرَّجُلِ الْمَوصُوفِ ضَمِيراً يَعُودُ إِليهِ؛ لِأَنَّهُ لا بُدَّ مِن أَنْ يَعُودَ إِلى الْمَوصُوفِ منَ الصِّفَةِ ذِكْرٌ[1]، وَالتَّقْدِيرُ: مَرَرتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهُ منهُ. وَالحَادِي عَشَرَ: «مَرَرتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجهاً»، تَنصِبُ وَجهاً عَلى التَّمييزِ، وَإِنْ شِئتَ عَلى التَّشبِيهِ بِالْمَفعُولِ. وَالثَّانِي عَشَرَ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ

(١) المقصود بالذِّكر هنا الضميرُ، وهو من مصطلحات أبي علي الفارسي في كتبه، ينظر مقدمة د. الطناحي لكتاب الشعر ٥٤.

وَجهِه»، بإضَافَةِ «حَسَنٍ» إلى الوَجه، وَإضَافَةِ الوَجه إلى الضَّمِيرِ العَائِدِ عَلى الْمَوصُوفِ، وَهَذَا الوَجهُ رَدِيءٌ جِدّاً لِمَا يُؤَدِّي إليه مِن إضَافَةِ الشَّيءِ إلى نَفسِه.

بَابُ التَّحْذِيرِ

اعلمْ أَنَّ التَّحذِيرَ نَحوُ قَولِكَ: «الأَسَدَ الأَسَدَ»، «الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ»؛ أَي: احْذَرِ الأَسَدَ، وَخَفِ الطَّرِيقَ، وَمِنهُ تَقُولُ: «إِيَّاكَ وَزَيداً»، قَال الشَّاعِرُ(١):

فَإِيَّاكَ وَالأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ

مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيكَ الْمَصَادِرُ(٢)

بَابُ الإِغْرَاءِ

اعلمْ أَنَّ العَرَبَ تُغْرِي بِثَلاثَةِ أَلفَاظٍ: «عَلَيكَ»، وَ«عِندَكَ»، وَ«دُونَكَ»، تَقُولُ: «عَلَيكَ زَيداً»، وَ«عِندَكَ عَمراً»، وَ«دُونَكَ بَكراً». وَلا يَجُوزُ تَقْدِيمُ شَيءٍ مِن هَذِهِ الْمَنصُوبَاتِ عَلى عَامِلِهِ؛ لِأَنَّهُ فَرعٌ عَلى الفِعْلِ فِي العَمَلِ فَلا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهُ(٣).

بَابُ الْمَصْدَرِ

اعلمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ مَنصُوبٌ نَحوُ: «قُمتُ قِيَاماً»، وَ«ضَرَبتُ ضَرباً»، وَهُوَ أَصْلٌ

(١) مختلَفٌ في تعيينه؛ فقيل طفيل الغنوي، وقيل مُضرِّس بن رِبعِيٍّ الفقعسي كما في ديوان طفيل ١٠٢، ونسبه صاحب شرح الحماسة المنسوب للمعري ٢/ ٧٠١ إلى مُضرِّس، ونسبه الهَجَرِيُّ في التعليقات والنوادر ٢/ ٦١٩ إلى خليفة بن عاصم في أبيات عِدَّتُها اثنا عشر بيتاً. وهو بلا نسبةٍ في حماسة أبي تمام ١/ ٥٧٩، وشرحها للمرزوقي ٣/ ١١٥٢، وللأعلم ٢/ ٦٦١، وللتبريزي ٣/ ٨٩. وذكر البغداديُّ في شرح شواهد الشافية ٤٧٦ أن أبا تمام روى البيت لمضرس الفقعسي في حماسته، والذي في المطبوعة ما أخبرتُك به، وأشار المحقق إلى أنه كذلك في إحدى النسخ.

(٢) من الطويل، والموردُ المدخلُ، والمصدرُ المصرفُ. ينظر: الزاهر١/ ٨٦، وسر الصناعة ٢/ ٥٥٢، والمحتسب ١/ ٤٠، والمنصف ٢/ ١٤٥، والإعراب للواحدي ٣٤٤، وأساس البلاغة ١/ ٣٤٢، والإنصاف ١٧٥، وشرح ابن يعيش ٨/ ١١٨، وشرح الشافية ٣/ ٢٢٣.

(٣) ذكر في أسرار العربية ١٢٠-١٢١ أن البصريين يمنعون التقديم لهذه العلة التي ذكرها هنا، وأن الكوفيين يجوزونه تمسُّكاً ببعض النصوص التي يُؤولها البصريون، وهي من مسائل الخلاف بين الفريقين في الإنصاف ١٨٧-١٩١، وفي حواشيه فضلُ تخريج.

للفعلِ، وَيَعمَلُ عَمَلَ فعلِه الَّذي هُوَ مُشتَقٌّ منهُ. وَهُوَ عَلى ثَلاثَةِ أَضرُبٍ: أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ مُنَوَّناً كَقَولِه تَعَالى: ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا**﴾ [البلد: ١٤، ١٥]. وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ مُضَافاً كَقَولِه تَعَالى: ﴿**وَلَوْلا دَفْعُ** [٥ب] **اللَّهِ النَّاسَ**﴾ [البقرة: ٢٥١]. وَالثَّالِثُ أَنْ تَكُونَ فيهِ الأَلِفُ وَاللامُ كَقَولِه تَعَالى: ﴿**لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ**(١) **إِلاَّ مَن ظُلِمَ**﴾ [النساء: ١٤٨]. وَقَد أَنشَدُوا(٢):

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعدَاءَهُ

يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ(٣)

بَابُ المَفعُولِ فيه

اعلمْ أَنَّ الْمَفعُول فيه مَنصُوبٌ، وَهُوَ عَلى ضَربَينِ: ظَرفُ زَمَانٍ، وَظَرفُ مَكَانٍ؛ أَمَّا ظَرفُ الزَّمَانِ فَكُلُّ اسمٍ من أَسمَاءِ الزَّمَانِ يُرَادُ فيه مَعنَى «فِي» نَحوُ: «صُمتُ يَوماً»، وَ«قُمتُ لَيلةً»، وَ«زُرتُكَ شَهراً»، وَ«أَقَمتُ عِندَكَ حَولاً»، وَمَا أَشبَهَ ذَلكَ.

وَظَرفُ الزَّمَانِ عَلى أَربَعَةِ أَضرُبٍ(٤): فَمِنهَا مَا يَنصَرِفُ وَيَتَصَرَّفُ، وَمِنهَا مَا لا يَنصَرِفُ وَلا يَتَصَرَّفُ، وَمِنهَا مَا يَتَصَرَّفُ وَلا يَنصَرِفُ، وَمِنهَا مَا يَنصَرِفُ وَلا يَتَصَرَّفُ؛ فَأَمَّا مَا يَنصَرِفُ وَيَتَصَرَّفُ فَنَحوُ: «يَومٌ»، وَ«لَيلةٌ»، وَ«شَهرٌ»، وَ«سَنَةٌ». وَأَمَّا مَا لا يَنصَرِفُ وَلا يَتَصَرَّفُ فَنَحوُ: «بَكَرُ»،و«سَحَرُ» إِذَا أَرَدتَ سَحَراً بِعَينِه. وَأَمَّا مَا يَتَصَرَّفُ وَلا يَنصَرِفُ فَنَحوُ: «غُدْوَةُ»، وَ«بُكْرَةُ». وَأَمَّا مَا يَنصَرِفُ وَلا

(١) سقط من الناسخ قوله جلَّ وعزَّ: ﴿من القول﴾.

(٢) لم أهتد إليه، ولَم ينسبه أحدٌ ممن خدم الكتاب، وينظر: أُسطورة الأبيات الخمسين ضمن بحوث ومقالات في اللغة ١٣٧ للدكتور رمضان عبد التواب.

(٣) من المتقارب، والنكايةُ الإيقاعُ في الأعداء والتأثير فيهم. ينظر: الكتاب ١/ ١٩٢، والإيضاح للفارسي ١٦٠، والمنصف ٣/ ٧١، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٤٠، والإعراب للواحدي ٢٠٩، والمفصل ٢٢١، واللباب ١/ ٤٥٠، وشرح ابن يعيش ٦/ ٥٩، ٦٤، وشرح ابن عصفور ٢/ ٢٧، وشرح التسهيل ٣/ ١١٦، وأوضح المسالك ٣/ ٢٠٨، والخزانة ٨/ ١٢٧.

(٤) أفادها من شيخه ابن الشجري في الأمالي ٢/ ٥٧٦-٥٨٠، وهي من بعدُ عند ابن الأثير في البديع ١/ ١٥٢-١٥٣.

يَتصرَّفُ فَنحوُ: «عَشيَّةٌ»، وَ«عَتَمَةٌ»(١) إِذَا أَردتَ عَشيَّةَ يَومكَ، وَعَتَمَةَ ليلتكَ.

وَأَمَّا ظَرفُ الْمَكَانِ فَهُوَ كُلُّ اسمٍ يُرَادُ فِيهِ مَعنَى «فِي» مِن أَسمَاءِ الأَمكِنَةِ الْمُبهَمَةِ نَحوُ الجِهَاتِ السِّتِّ، وَهِيَ: «خَلفٌ»، وَ«أَمَامٌ»، وَ«يَمِينٌ»، وَ«شِمَالٌ»، وَ«فَوقٌ»، وَ«تَحتٌ»، تَقُولُ: «سِرتُ خَلفَكَ»، وَ«جَلستُ أَمَامَكَ»، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا. وَظَرفُ الْمَكَانِ وَهُوَ عَلى ضَربَينِ: مُتَمَكِّنٌ، وَغَيرُ مُتَمَكِّنٍ؛ فَالْمُتَمَكِّنُ نَحوُ: «خَلفٌ»، وَ«أَمَامٌ»، وَ«وَرَاءٌ»، وَ«قُدَّامٌ»، وَ«يَمْنَةٌ»، وَ«شَأْمَةٌ»، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ. وَغَيرُ الْمُتَمَكِّنِ نَحوُ: «عِندَ»، وَ«لَدُنْ»، وَ«مَعَ»، وَ«سِوَى»، وَ«سَوَاءٌ». وَالعَامِلُ فِي الظُّرُوفِ كُلِّهَا مَا قَبلَهَا مِنَ الأَفعَالِ الْمُظهَرَةِ أَوِ الْمُقَدَّرَةِ نَحوُ: «أَقَمتُ عِندَكَ يَوماً»، وَ«زَيدٌ عِندَكَ شَهراً».

بَابُ المَفعُولِ لَهُ

اعلَمْ أَنَّ الْمَفعُولَ لَهُ مَنصُوبٌ، وَلَهُ أَربَعَةُ شُرُوطٍ؛ الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مَصدَراً. [٦أ] وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ العَامِلُ فِيهِ مِن غَيرِ لَفظِهِ. وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ عِلَّةً وَعُذْراً لِوُقُوعِهِ. وَالرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ جَوَاباً لَهُ نَحوُ: «قَصَدتُكَ إِكرَاماً لَكَ»، وَ«أَكرَمتُهُ ابتِغَاءَ الْمَعرُوفِ». وَهَذَا الْمَصدَرُ يَكُونُ مَعرِفَةً وَنَكِرَةً، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿**وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ**﴾ [البقرة: ٢٦٥] أَي: لابتِغَاءِ مَرضَاتِ اللهِ وَلِتَثبِيتٍ، إِلا أَنَّهُ حَذَفَ اللامَ فَاتَّصَلَ بِهِ الفِعلُ فَنَصَبَهُ(٢).

بَابُ المَفعُولِ مَعَهُ

اعلَمْ أَنَّ الْمَفعُولَ مَعَهُ مَنصُوبٌ، وَذَلِكَ نَحوُ قَولِهِم: «استَوَى الْمَاءُ وَالخَشَبَةَ»، وَ«جَاءَ البَردُ وَالطَّيَالِسَةَ»، وَ«مَا صَنَعتَ وَأَبَاكَ»، وَ«كُنتُ وَزَيداً كَالأَخَوَينِ»، وَالْمَعنَى: استَوَى الْمَاءُ مَعَ الخَشَبَةِ، وَجَاءَ البَردُ مَعَ الطَّيَالِسَةِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا، إِلا

(١) العتمة ظلامُ الليل، فقيل: هي ثُلُثُه الأول بعد غَيْبوبة الشفَق، وقيل: هي وقتُ صلاة العشاء الآخرة. ينظر: اللسان (عتم) ١٢/ ٣٨١-٣٨٢.

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٧٥.

أَنَّهُم حَذَفُوا «مَعَ» وَأَقَامُوا الوَاوَ مُقَامَهَا فَقَوَّت الفعل فَأَوصَلَتْهُ إِلى الْمَفعُولِ مَعَهُ فَنَصَبَهُ.

بَابُ الحَالِ

اعلمْ أَنَّ الحَال لا يَكُونُ إِلا نَكِرَةً مَنصُوبَةً، وَتَأتي بَعدَ تَمَامِ الكَلامِ مِن اسمٍ مَعرِفَةٍ هِيَ هُوَ فِي الْمَعنَى، تَقُولُ: «ذَهَبَ زَيدٌ مُسرِعاً»، وَ«هَذَا بِشْرٌ مُنطَلِقاً»، قَال اللهُ تَعَالى: ﴿**وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً**﴾ [المؤمنون: ٥٢]. وَهِيَ عَلى ضَربَينِ: مُنتَقِلةٌ، وَغَيرُ مُنتَقِلةٍ؛ فَالْمُنتَقِلةُ نَحوُ: «جَاءَ زَيدٌ رَاكِباً»، وَغَيرُ الْمُنتَقِلةِ نَحوُ قَولِهِ تَعَالى: ﴿**وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾ [البقرة: ٩١]، أَلا تَرَى أَنَّ الحَقَّ لا يَجُوزُ أَنْ يُفَارِقَ التَّصْدِيقَ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُفَارِقَ زَيداً الرُّكُوبُ، وَهَذِهِ الحَالُ تُسَمَّى الحَالُ الْمُؤَكِّدَةُ، وَالعَامِلُ فِيهَا مَعنَى الجُملةِ، وَلا يَجُوزُ تَقدِيمُهَا عَلَيهِ(١).

وَالعَامِلُ فِي الحَالِ عَلى ضَربَينِ: مُتَصَرِّفٌ، وَغَيرُ مُتَصَرِّفٍ؛ فَالْمُتَصَرِّفُ يَجُوزُ تَقدِيمُ الحَالِ عَلَيهِ، تَقُولُ: «جَاءَ زَيدٌ ضَاحِكاً»، وَ«ضَاحِكاً جَاءَ زَيدٌ». وَغَيرُ الْمُتَصَرِّفِ لا يَجُوزُ تَقدِيمُ الحَالِ عَلَيهِ، تَقُولُ: «هَذَا زَيدٌ قَائِماً»، وَلَو قُلتَ: «قَائِماً هَذَا زَيدٌ» لَم يَجُزْ؛ لأَنَّ مَعنَى الفِعلِ لا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهُ(٢).

بَابُ التَّمييزِ

اعلمْ [٦ب] أَنَّ التَّمييزَ لا يَكُونُ إِلا نَكِرَةً مَنصُوبَةً، وَالعَامِلُ فِيهِ عَلى ضَربَينِ: فِعلٌ، وَغَيرُ فِعلٍ؛ فَأَمَّا مَا عَمِلَ فِيهِ الفِعلُ فَنَحوُ: «تَصَبَّبَ زَيدٌ عَرَقاً»، وَ«تَفَقَّأَ الكَبشُ شَحماً». وَأَمَّا مَا كَانَ العَامِلُ فِيهِ غَيرَ فِعلٍ فَأَكثَرُ مَا يَكُونُ بَعدَ الأَعدَادِ وَالْمَقَادِيرِ، وَالأَعدَادُ مِن أَحَدَ عَشَرَ إِلى تِسعَةٍ وَتِسعِينَ، تَقُولُ: «عِندِي أَحَدَ عَشَرَ غُلاماً»، وَ«عِشرُونَ جَارِيَةً»، وَ«تِسعَةٌ وَتِسعُونَ(٣) دِرهَماً». وَأَمَّا الْمَقَادِيرُ فَعَلى

(١) هو معنى ما قاله في البيان ١/ ١٠٩، وببعض لفظه.

(٢) قاله بنصه في أسرار العربية ١٣٨، وللفراء عدم الجواز مطلقاً، وهي من مسائل الخلاف بين الفريقين في الإنصاف ٢١٠-٢١١، وفي حواشيه فضلُ تخريج.

(٣) في النسخة بالياء، والصوابُ ما أثبتُّه.

ثَلاثَةِ أَضرُبٍ: مَمسُوحٌ، ومَكِيلٌ، ومَوزُونٌ؛ فَالْمَمسُوحُ نَحوُ: «مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَاباً». وَالْمَكِيلُ نَحوُ: «عِندِي قَفِيزَانِ بُرّاً». وَالْمَوزُونُ نَحوُ: «عِندِي مَنَوَانِ سَمناً». وَلا يَجُوزُ تَقدِيمُ شَيءٍ مِن هَذَا البَابِ عَلى العَامِلِ فِيهِ سَوَاءٌ كَانَ فَعلاً أَو غَيرَ فِعلٍ(١).

بَابُ الاستثنَاء

اعلمْ أَنَّ الاستِثنَاءَ هُوَ إِخرَاجُ بَعضٍ مِن كُلٍّ بِـ«إِلا»، أَو مَا هُوَ بِمَعنَى «إِلا»(٢). وَهُوَ عَلى ضَربَينِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مِن كَلامٍ مُوجَبٍ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ مِن كَلامٍ غَيرِ مُوجَبٍ؛ فَأَمَّا الْمُوجَبُ فَلا يَكُونُ الاستِثنَاءُ مِنهُ إِلا مَنصُوباً نَحوُ: «قَامَ القَومُ إِلا زَيداً»، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿**فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً**﴾ [البقرة: ٢٤٩]. وَأَمَّا غَيرُ الْمُوجَبِ فَيُبْدَلُ فِيهِ مَا بَعدَ «إِلا» مِمَّا قَبلَهَا، تَقُولُ: «مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلا زَيدٌ»، وَتَرفَعُ زَيداً عَلى البَدَلِ، وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصبُ عَلى أَصْلِ البَابِ. فَإِنْ قَدَّمتَ الْمُستَثنَى بَطَلَ البَدَلُ وَلَم يَجُزْ فِيهِ إِلا النَّصبُ، تَقُولُ: «مَا جَاءَنِي إِلا زَيداً أَحَدٌ»، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْمُستَثنَى مِن غَيرِ الجِنسِ كَقَولِكَ: «مَا بِالدَّارِ أَحَدٌ إِلا وَتِداً»، إِلا فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ(٣) فَإِنَّهُم يُجَوِّزُونَ فِيهِ الرَّفعَ عَلى البَدَلِ، قَالَ النَّابِغَةُ(٤):

.....

..... وَمَا بِالرَّبْعِ مِن أَحَدِ

(١) ذكر في أسرار العربية ١٤١-١٤٢ أن منع التقديم على العامل المتصرف هو مذهب سيبويه، ومذهب المازني والمبرد الجوازُ، وهي من مسائل الخلاف بين الفريقين في الإنصاف ٢٢١-٢٢٤، وفي حواشيه فضلُ تخريج.

(٢) حدَّه في أسرار العربية ١٤٤ بأنه «إخراجُ بعضٍ من كلٍّ بمعنى إلا»، وما هنا أشملُ وأصحُّ، وينظر الأبواب الثلاثة الآتية بعدُ.

(٣) ينظر في لغتهم مصادر بيتي النابغة.

(٤) الذبياني في ديوانه ١٤-١٥.

إلا أوَارِيَّ .....

..... (١)

بالنَّصبِ، وَالرَّفعِ.

بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الكَلِمِ بِمَعنَى «إلا»

اعلمْ أَنَّ الأَصل فِي الاستِثنَاءِ أَنْ يَكُونَ بِـ«إلا»، وَقَد يُشَبَّهُ بِهِ كَلِمٌ مِنَ الاسمِ وَالفِعلِ وَالحَرفِ، فَالاسمُ: «غَيرُ»، وَ«سِوَى»، وَ«لا سِيَّمَا»، وَالفِعلُ نَحوُ: [٧أ] «لَيسَ»، وَ«لا يَكُونُ»، وَ«عَدَا»، وَ«خَلا»، وَالحَرفُ «حَاشَا»، وَ«خَلا» فِي أَحَدِ القَولينِ(٢). وَهَذِهِ الكَلِمُ عَلى ضَربَينِ: جَارَّةٌ، وَنَاصِبَةٌ.

بَابُ مَا يُجَرُّ بِهِ فِي الاستِثنَاءِ

اعلمْ أَنَّ مَا يُجَرُّ بِهِ فِي الاستِثنَاءِ عَلى ضَربَينِ: اسمٌ، وَحَرفٌ؛ فَالاسمُ نَحوُ: «أَتَانِي القَومُ غَيرَ زَيدٍ»، وَ«سِوَى عَمرٍو»، وَ«سَوَاءَ بَكْرٍ»، فَيَكُونُ مَا بَعدَهَا مَجرُوراً بِإِضَافَتِهَا إِلَيهِ. وَتَختَصُّ «غَيرُ» بِإِعرَابِ الاسمِ الوَاقِعِ بَعدَ «إلا».

(١) قطعةٌ من بيتين من البسيط، وهما بتمامهما:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَاناً أُسَائِلُهَا ... عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِن أَحَدِ

إلا الأَوَارِيَّ لَأْيـاً مَا أُبَيِّنُـهَا ... وَالنُّؤْيُ كَالحَوضِ بِالْمَظْلُومَةِ الجَلَدِ

وأصيلان تصغير أصيل على غير قياسٍ، وهو العشيُّ، والأواريُّ مرابطُ الخيل، واللأيُ البُطءُ، والنُّؤيُ الحاجزُ من ترابٍ، والمظلومةُ الأرضُ التي لم تُمطر، والجَلَدُ الأرضُ الصُّلبة. وينظر: الكتاب ٢/ ٣٢١، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٨، ٤٨٠، وإصلاح المنطق ٤٧، والمقتضب ٤/ ٤١٤، وجامع البيان ١٢/ ٢٩٢، ٢٤/ ٤٨٠، ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ٧٢-٧٣، ٣/ ٣٥، والأصول ١/ ٢٩٢، وإعراب القرآن ٥/ ٢٤٦، واللمع ٦٧، والجمل للزجاجي ٢٣٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٨١، ٢/ ٨٦٨، والإنصاف ٢٣٤، وشرح ابن يعيش ٢/ ٨٠، والتذييل والتكميل ٨/ ١٦٩-١٧٠، ٢٢٧، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٦١، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٩١، والهمع ٣/ ٢٥٠، ٢٥٥، ٥/ ٣٤٩، والخزانة ٤/ ١٢٢-١٣٠، ١١/ ٣٦. والبيتان كثيرا الدوران عند الأُصوليين والفقهاء.

(٢) ذكر في أسرار العربية ١٤٨-١٥٠ خلافاً في المسألة، فسيبويه ومن تبعه من البصريين يرون أن «حاشا» حرف جرٍّ، والكوفيون يرون أنها فعل، ويرى المبرد جوازهما، وهي من مسائل الخلاف بين الفريقين في الإنصاف ٢٤١-٢٤٧، وفي حواشيه فضلُ تخريج.

وَأَمَّا «لا سِيَّمَا»(١) فَلكَ فِيمَا بَعدَهَا وَجهَانِ: الرَّفعُ، وَالجَرُّ، تَقُولُ: «لا سِيَّمَا زَيدٍ، وَزَيدٌ»، وَعَلى هَذَا يُنشِدُونَ(٢):

.....

وَلا سِيَّمَا يَومٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ(٣)

«يَومٌ» بِالرَّفعِ، وَالجَرِّ.

وَالحَرفُ نَحوُ: «جَاءَنِي القَومُ حَاشَا زَيدٍ، وَخَلا عَمرٍو»، إِذَا جَعَلتَهَا حَرفاً جَارّاً فَمَوضِعُ الجَارِّ وَالْمَجرُورِ نَصبٌ بِالفِعلِ كَقَولِكَ: «مَرَرتُ بِزَيدٍ»، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ.

(١) ذهب الكوفيون إلى عدِّ «لا سيَّما» من أدوات الاستثناء، ووافقهم الأخفشُ والزجاج والنحاس والفارسي والجوهري -وتابعه الرازي وابن منظور- وعبد القاهر وابن مضاء والزمخشري وأبو البركات الأنباري -كما هنا- والجزولي والسكاكي وابن يعيش والصايغ، ولم يذكرها سيبويه ضمن أدوات الاستثناء، وإنما ذكرها في باب «لا» النافية للجنس، وذهب جمعٌ غفيرٌ من النحويين واللغويين إلى نفي كونها منها كخطَّاب المارديِّ وابن الأثير والشلوبين وابن الحاجب وابن عصفور وابن مالك والأُبَّذي وأبي الفدا وأبي حيان وابن عقيل والفيومي والدماميني والسيوطي والكفوي، وهو رأي القرافي من الأصوليين؛ وذلك للاختلاف بينها وبين ما يفيده الاستثناء. ينظر: الكتاب ٢/ ٢٨٦، والأصول ١/ ٣٠٥، والإيضاح للفارسي ٢٠٩، والبغداديات ٣١٧، والصحاح (سيا) ٦/ ٢٣٨٧، والجمل لعبد القاهر ٢١، والمفصل ٨٧، والبديع ١/ ٢٢٠-٢٢١، والمقدمة الجزولية ٢١٦، ومفتاح العلوم ٢٥١، وشرح ابن يعيش ٢/ ٨٥-٨٦، وشرح الشلوبين ٣/ ٩٩٨، والتوطئة ٣٠٩، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٣١، ومختار الصحاح (سيا) ٢٢٦، وشرح ابن عصفور ٢/ ٢٤٨، ٢٦٢، والتسهيل ١٠٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣١٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٤، وشرح الأبذي ٦-٨، والاستغناء ١١١، وشرح الرضي ١/ ٢/ ٧٩٣، واللسان (سوا) ١٤/ ٤١١، واللمحة ١/ ٤٧٨، والكناش ١/ ٢٠٠-٢٠١، والتذييل والتكميل ٨/ ٣٦٤، والارتشاف ٣/ ١٥٤٩-١٥٥٣، وتذكرة النحاة ٢٩٨، ومغني اللبيب ٢/ ٣٥١-٣٥٦، ٤/ ١٠٣-١٠٦، والمساعد ١/ ٥٩٦، وتعليق الفرائد ٦/ ١٤٧، والهمع ١/ ٢٩١-٢٩٥، والكليات ٩٦٨-٩٦٩.

(٢) لامرئ القيس في ديوانه ١٠.

(٣) عجزُ بيتٍ من الطويل، وصدرُه: أَلَا رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنهُنَّ صَالِحٍ. ودارة جُلجُل موضعٌ مُختلَفٌ فيه يراجع فيه معجم البلدان ٢/ ٤٢٦. وينظر: البغداديات ٣١٧، وشرح ابن يعيش ٢/ ٨٦، وشرح التسهيل ٢/ ٣١٨، ٣/ ٢٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٥، ورصف المباني ٢٧٠، والكناش١/ ٢٠١، والجنى الداني ٣٣٤، ٤٤٣، ومغني اللبيب ٢/ ٣٥١، ٤/ ١٠٣، والمساعد ١/ ٥٩٧، والهمع ٣/ ٢٩٣، والخزانة ٣/ ٤٤٤، ٤٥١.

بَابُ مَا يُنصَبُ به في الاستثناء

وَهُوَ «ليسَ»، وَ«لا يَكُونُ»، وَ«عَدَا»، وَ«خَلا»، تَقُولُ: «أَتَانِي القَومُ ليسَ زَيداً، وَلا يَكُونُ عَمراً»، وَالتَّقديرُ: ليسَ بَعضُهُم عَمراً. وَهَذَا الضَّميرُ لا يُثَنَّى، وَلا يُجمَعُ، وَلا يُؤَنَّثُ، وَلا يَظهَرُ، وَكَذَلكَ «عَدَا»، وَ«خَلا».

بَابُ النِّدَاء

اعلمْ أَنَّ الاسمَ الْمُنَادَى عَلى ثَلاثَةِ أَضرُبٍ: مُفرَدٌ، وَمُضَافٌ، وَمُشَبَّهٌ بِالْمُضَافِ؛ أَمَّا الْمُفرَدُ فَهُوَ عَلى ضَربَينِ: مَعرِفَةٌ، وَنَكِرَةٌ؛ فَالنَّكِرَةُ مَنصُوبَةٌ عَلى أَصْلِ النِّدَاءِ نَحوُ: «يَا رَجُلاً»، وَ«يَا غُلاماً». وَالْمَعرِفَةُ مَبنِيٌّ عَلى الضَّمِّ لِوُقُوعِهِ مَوقِعَ أَسمَاءِ الخِطَابِ، وَهُوَ عَلى ضَربَينِ: مَعرِفَةٌ قَبلَ النِّدَاءِ، وَمَعرِفَةٌ بَعدَ النِّدَاءِ؛ فَالْمَعرِفَةُ قَبلَ النِّدَاءِ أَسمَاءُ الأَعلامِ نَحوُ: «يَا زَيدُ»، وَ«يَا عَمرُو». وَالْمَعرِفَةُ بَعدَ النِّدَاءِ نَحوُ: «يَا رَجُلُ»، وَ«يَا غُلامُ» إِذَا أَرَدتَ رَجُلاً بِعَينِهِ، وَغُلاماً بِعَينِهِ، قَالَ الشَّاعِرُ(١): [٧ب]

قَالتْ هُرَيرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا

وَيْلِي عَلَيكَ وَوَيْلِي مِنكَ يَا رَجُلُ(١)

فَإِنْ وَصَفتَ الْمُفرَدَ الْمَضمُومَ كَانَ لَكَ فِي الوَصْفِ وَجْهَانِ: الرَّفعُ، وَالنَّصبُ، تَقُولُ: «يَا زَيدُ الظَّرِيفُ، وَالظَّرِيفَ». وَالتَّوكِيدُ وَالعَطفُ يَجرِيَانِ مَجرَى الوَصْفِ إِذَا كَانَ فِي الْمَعطُوفِ أَلِفٌ وَلامٌ، تَقُولُ فِي التَّوكِيدِ: «يَا تَمِيمُ أَجمَعُونَ، وَأَجمَعِينَ»، وَفِي العَطفِ: «يَا زَيدُ وَالحَارِثُ، وَالحَارِثَ»، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿**يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ**﴾، ﴿**وَالطَّيْرَ**﴾ [سبأ: ١٠](٣).

(١) للأعشى الكبير في ديوانه ٥٧.

(٢) من البسيط، ومعناه: ويلي عليك لأنك تُقتَل بسببي، وويلي منك لأنك تفضحني. قاله ابنُ السِّيد في الحلل ١٩٤. وينظر: إعراب القرآن ٢/ ١٣، ٣/ ١٥٩، والجمل للزجاجي ١٥٣، والمحتسب ٢/ ٢١٣، والصحاح (ويل) ٥/ ١٨٤٦، والإبانة للصحاري ١/ ٢٠٣، ٤/ ٤٨٨، والجمل المنسوب للخليل ٥٣، وشرح ابن يعيش ١/ ١٢٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٦٨، ٢/ ٩٦٧، والخزانة ٨/ ٣٩٤، ١١/ ٣٥٢ (عَرَضاً).

(٣) قرأ السبعةُ بالنصب عطفاً على محل المنادى، واختاره أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي،=

وَأَمَّا الْمُضَافُ فَنَحوُ: «يَا عَبدَ اللهِ»، وَ«يَا أَخَانَا»، وَ«يَا غُلامَ زَيدٍ»، وَهُوَ مَنصُوبٌ أَبَداً كَالنَّكِرَةِ، وَكَذَلِكَ الْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ نَحوُ: «يَا ضَارِباً زَيداً»، وَ«يَا سَائِراً إِلى الشَّامِ»، وَ«يَا كَرِيماً أَبُوهُ»، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ.

وَحُرُوفُ النِّدَاءِ خَمسَةٌ: «يَا»، وَ«أَيَا»، وَ«هَيَا»، وَ«أَيْ»، وَ«الهَمزَةُ». وَقَد يُحذَفُ حَرفُ النِّدَاءِ، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**﴾ [يوسف: ٢٩] أَي: يَا يُوسُفُ.

بَابُ التَّرخِيمِ

اعلَمْ أَنَّ التَّرخِيمَ حَذفُ آخِرِ الاسمِ الْمَضمُومِ فِي النِّدَاءِ. وَلَهُ ثَلاثَةُ شُرُوطٍ: أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ الاسمُ عَلَماً مَعرِفَةً قَبلَ النِّدَاءِ. وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ مَضمُوماً فِي النِّدَاءِ. وَالثَّالِثُ أَنْ يَكُونَ أَكثَرَ مِن ثَلاثَةِ أَحرُفٍ.

وَهِيَ عَلى ضَربَينِ: أَحَدُهُمَا أَنْ تَحذِفَ آخِرَ الاسمِ وَتَدَعَ البَاقِيَ عَلى مَا كَانَ

= واستحسنه المبرد، وهو أقوى في القياس عند أبي البركات الأنباري، وقرأ السُّلَمي والأعرج ويعقوب وابن أبي إسحاق وأبو رزين وأبو العالية وابن أبي عبلة وغيرهم بالضمِّ عطفاً على لفظ المنادى، ورُويت عن عاصم وأبي عمرو، وهو القياس عند الخليل، واختاره سيبويه والمازني. ينظر: الكتاب ٢/ ١٨٧، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢١، ٢/ ٣٥٥، وطبقات ابن سلَّام ١/ ٢٠-٢١، والمقتضب ٤/ ٢١٢-٢١٣، وجامع البيان ١٩/ ٢٢١، ومعاني القرآن للزجاج ٤/ ٢٤٣، والأصول ١/ ٣٣٦، وإعراب القرآن ٣/ ٣٣٣، ومعاني القراءات ٢/ ٢٨٩، ومختصر الشواذ ١٢١، وطبقات النحويين ٤١، والمبسوط ٣٦١، وعلل النحو ٣٣٩، واللمع ١١١، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ١٣٣، والتفسير البسيط ١٥/ ١٤١، والجمل المنسوب للخليل ٨٣، ٨٤، ومعالم التنزيل ٦/ ٣٨٧، والكشاف ٥/ ١١٠، وشواذ القراءات ٣٨٩، والمحرر الوجيز ٧/ ١٦٢، وكشف المشكلات ٢/ ١٠٩٢، وشمس العلوم ١٠/ ٦٥٧٥، والبيان ٢/ ٢٧٥، وأسرار العربية ١٦١، وزاد الميسر ٦/ ٤٣٦، والبديع ١/ ٤٠٦، والتبيان ٢/ ١٠٦٤، واللباب ١/ ٣٣٣، وشرح ابن يعيش ٢/ ٣، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦٦، ٢/ ٥١٠، ٧٨٤، وشرح ابن عصفور ١/ ٢٥٣، والجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٢٦٢، وشرح ابن الناظم ٢٢٤، والبحر المحيط ٧/ ٢٥٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٠٧٥، والدر المصون ٩/ ١٥٩، وأوضح المسالك ٤/ ٣٥، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٦٨، والنشر ٢/ ٣٤٩، والهمع ٥/ ٢٨٢، والإتحاف ٢/ ٣٨٢، ودراسات لأسلوب القرآن ٣/ ٣/ ٢٣٤، ٢٣٧-٢٣٨، ومعجم القراءات ٧/ ٣٤٠-٣٤١.

عَليه منَ الحَركَةِ وَالسُّكُون، وَالآخَرُ أَنْ تَجعَلهُ بِمَنزِلةِ اسمٍ لم يُحذَفْ منهُ شَيءٌ. فَالأَوَّلُ نَحوُ قَولكَ فِي حَارِثٍ: «يَا حَارِ»، وَفِي جَعفَرٍ: «يَا جَعفَ»، وَفِي بُرثُنٍ: «يَا بُرثُ»، وَفِي هِرَقْل: «يَا هِرَقْ». فَهَذِهِ الأَحرَفُ كُلُّهَا مَضمُومَةٌ فِي القَولِ الثَّانِي نَحوُ: «يَا حَارُ»، وَ«يَا هِرَقُ»، وَمَا أَشبَهَ ذَلكَ.

فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِ الاسمِ زِيَادَتَانِ زِيدَتَا مَعاً حُذِفَتَا مَعاً، تَقُولُ فِي عُثمَانَ: «يَا عُثْمَ»، وَفِي مَروَانَ: «يَا مَرو»، وَكَذَلكَ إِنْ كَانَ قَبلَ آخِرِهِ حَرفُ مَدٍّ زَائِدٍ، وَكَانَ الاسمُ بَعدَ حَذفِهِمَا عَلى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ فَصَاعِداً، تَقُولُ فِي [٨أ] مَنصُورٍ: «يَا مَنصُ»، وَفِي عَمَّارٍ: «يَا عَمَّ»، وَفِي عَنتَرِيسٍ(١): «يَا عَنتَرِ»، فَتَحذِفُ الأَصلِيَّ مَعَ الزَّائِدِ قَبلهُ، وَتُجرِيهِمَا مُجرَى الأَلِفِ وَالنُّونِ فِي مَروَانَ.

فَإِنْ بَقِيَ الاسمُ بَعدَ الحَذفِ عَلى أَقَلَّ من ثَلاثَةِ أَحرُفٍ لم يَجُز إِلا حَذفُ الأَخِيرِ لِئَلا يَنقُصَ الاسمُ عَن أَقَلِّ الأُصُولِ، تَقُولُ فِي تَرخِيمِ ثَمُودَ، وَعِمَادٍ، وَسَعِيدٍ: «يَا ثَمُو»، وَ«يَا عِمَا»، وَ«يَا سَعِي». وَإِنَّمَا لم يَجُز تَرخِيمُ مَا كَانَ عَلى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ لِأَنَّهُ فِي غَايَةِ الخِفَّةِ فَلم يُرَخَّم(٢)، فَأَمَّا قَولُهُم فِي ثُبَةٍ: «يَا ثُبَ» فَإِنَّمَا جَازَ تَرخِيمُهُ لِأَنَّ هَاءَ التَّأنِيثِ ليسَت مِن بِنَاءِ الاسمِ، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنزِلةِ اسمٍ ضُمَّ إِلى اسمٍ؛ فَلِهَذَا جَازَ حَذفُهَا.

بَابُ النُّدبَة

اعلمْ أَنَّ النُّدبَةَ نِدَاءٌ، وَهِيَ مِن كَلامِ النِّسَاءِ(٣). وَعَلامَتُهَا أَنْ تَزِيدَ فِي الاسمِ

(١) قيل هو الداهية، وقيل الشجاع، وقيل الناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجواد الجريئة. ينظر: اللسان (عترس) ٦/ ١٣٠.

(٢) ذكر في أسرار العربية ١٦٨-١٦٩ أن هذا مذهب البصريين وهذه حجتهم في المنع، وأن الكوفيين يجيزون ترخيمه إن كان أوسطه متحركاً، وهي من مسائل الخلاف بين الفريقين في الإنصاف ٣٠٠-٣٠٣، وفي حواشيه فضلُ تخريج.

(٣) وقاله في أسرار العربية ١٧٣، ورواه ابنُ السراج في الأصول ١/ ٣٥٨ عن الأخفش. وينظر: اللمع ١٢٠، والبديع ١/ ٤٢٥، واللباب ١/ ٣٤٢، وشرح ابن يعيش ٢/ ١٣، وشرح ابن عصفور ٢/ ١٢٧، والارتشاف ٥/ ٢٢١٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٢٠، والتاج (ندب) ٤/ ٢٥٤، وحاشية الصبان ٣/ ٢٤٨.

«وَا»، أَو «يَا» [فِي أَوَّلِه][1]، وَفِي آخِرِه أَلِفاً وَهَاءً لِلوَقْفِ نَحوُ: «وَا زَيدَاهْ»، وَ«يَا عَمرَاهْ». فَإِنْ وَصَلتَ حَذَفتَ الهَاءَ مِنَ الأَوَّلِ وَأَثبَتَّهَا فِي الثَّانِي نَحوُ: «وَازَيدَا»، «يَا زَيدَاهْ»، وَإِنْ شِئتَ حَذَفتَ الأَلِفَ مِنَ الأَوَّلِ أَيضاً نَحوُ: «وَا زَيدُ»، «يَا زَيدَاهْ»، فَإِنْ نَوَيتَ الوَقفَ عَلَيهِ أَلحَقْتَ الأَلِفَ وَالهَاءَ. وَإِنْ نَدَبتَ اسماً مُضَافاً أَلحَقتَ الأَلِفَ وَالهَاءَ فِي آخِرِ الْمُضَافِ إِلَيهِ، تَقُولُ: «وَا عَبدَ الْمَلِكَاهْ»، «وَا أَمِيرَ الْمُؤمِنِينَاهْ». فَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيهِ مَكْنِيّاً قُلتَ فِي الْمُذَكَّرِ: «وَا غُلامَكَاهْ»، وَفِي الْمُؤَنَّثِ: «وَا غُلامَكِيْهْ» فَرقاً بَينَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ. فَإِنْ كَانَ الاسمُ نَكِرَةً، أَو مُبهَماً، أَو مَوصُوفاً، أَو مَوصُولاً لَم تَجُزِ النُّدبَةُ، فَأَمَّا قَولُهُم: «وَا جُمْجُمَتَيَّ الشَامِيَّتَيْنَاهْ»[2]، «وَا مَنْ حَفَرَ بِئرَ زَمزَمَاهْ» فَمِنَ الشَّاذِّ الَّذِي لا يُقَاسُ عَلَيهِ[3].

بَابُ «لا»

اعلَمْ أَنَّ الْمَنفِيَّ بِـ«لا» النَّكِرَةَ عَلَى ثَلاثَةِ أَضرُبٍ: مُفرَدٌ، وَمُضَافٌ، وَمُشَبَّهٌ بِالْمُضَافِ؛ فَالْمُفرَدُ يُبْنَى مَعَهَا عَلَى الفَتحِ نَحوُ: «لا رَجُلَ فِي الدَّارِ»، وَ«لا غُلامَ عِندَكَ». فَإِنْ وَصَفتَ جَازَ لَكَ فِي الوَصْفِ [٨ب] ثَلاثَةُ أَوجُهٍ: أَحَدُهَا النَّصبُ مَعَ التَّنوِينِ نَحوُ: «لا رَجُلَ ظَرِيفاً عِندَكَ». وَالثَّانِي الفَتحُ بِغَيرِ تَنوِينٍ نَحوُ: «لا رَجُلَ ظَرِيفَ عِندَكَ». وَالثَّالِثُ الرَّفعُ مَعَ التَّنوِينِ نَحوُ: «لا رَجُلٌ ظَرِيفٌ عِندَكَ». فَإِنْ عَطَفتَ جَازَ لَكَ فِي العَطفِ وَجهَانِ مِنَ الأَوجُهِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي الوَصفِ، وَهُمَا

(١) زيادة توضيحية من أسرار العربية ١٧٣.

(٢) في النسخة: «الشَّامِيَّتَاهْ»، والتصحيحُ من الكتاب ٢/ ٢٢٦، ومن كتب النحو من بعدُ: الإنصاف ٣٠٨، ٣٠٩، وأسرار العربية ١٧٤، واللباب ١/ ٣٤٤، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٥١، وشرح ابن عصفور ٢/ ١٢٩، وشرح التسهيل ٣/ ٤١٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٤٥، وشرح ابن الناظم ٢٢٩، وشرح الرضي ١/ ١/ ٤٩٧، ٥٠٤، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٦٠٧، وحاشية الصبان ٣/ ٢٥١.

(٣) ذكر في أسرار العربية ١٧٣-١٧٤ أن ألف الندبة تلحق آخر المضاف، ولا تلحق آخر الصفة، وأشار إلى أن الكوفيين يجيزون ذلك، ووافقهم يونسُ، وهي من مسائل الخلاف بين الفريقين في الإنصاف ٣٠٨-٣٠٩، وفي حواشيه فضلُ تخريج.

النَّصبُ، وَالرَّفعُ، فَالنَّصبُ كَقَولِه(١):

فَلا أَبَ وَابْـنـاً مِـثْلُ مَـروَانَ وَابـنِه

.....(٢)

وَالرَّفعُ كَقَولِه(٣):

.....

لا أُمَّ لِي إِنْ كَـانَ ذَاكَ وَلا أَبُ(٤)

وَأَمَّا الْمُضَافُ فَهُوَ مَنصُوبٌ بِـ«لا» نَصباً صَحِيحاً وَذَلِكَ نَحوُ: «لا غُلامَ رَجُلٍ

(١) مُختلَف فيه؛ فنسبه القيسيُّ في إيضاح الشواهد ١/ ٢٧٣-٢٧٤ إلى الكُميت بن معروف، وهو في شعره ١٧٩ مفرداً، كما نسبه إلى الكميت بن زيد، وليس في ديوانه، ونسبه ابنُ الخبَّاز في توجيه اللمع ١٦٢ إلى الفرزدق، وليس في ديوانه، ونسبه ابن يسعون في المصباح ١/ ٤٩٩ إلى رجل من بني عبد مناة بن كنانة، ووافقه صاحب شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري ٢٠٧-٢٠٩، وابنُ هشام في تخليص الشواهد ٤١٣-٤١٤، والعيني في المقاصد النحوية ٢/ ٨٠٦، والبغدادي في الخزانة ٤/ ٦٧-٦٩.

(٢) صدرُ بيتٍ من الطويل، وعجزه: إِذَا هُوَ بِالْمَجدِ ارتَدَى وَتَأَزَّرَا. يمدح مروان بن الحكم وابنَه عبد الملك. ينظر: الكتاب ٢/ ٢٨٥، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢٠، والمقتضب ٤/ ٣٧٢، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٣٣٦، والزاهر ١/ ١٤، واللامات ١٠٥، والبصريات ١/ ٤٨٨، واللمع ٤٦، والإعراب للواحدي ٤٥٦، وشرح ابن يعيش ٢/ ١٠٠-١٠١، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٩٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٤٩، والهمع ٥/ ٢٨٧.

(٣) مُختلَف فيه أيضاً؛ فنُسب إلى رجلٍ من بني مَذحِج في الكتاب ٢/ ٢٩١-٢٩٢، وإلى هُنَي بن أحمر الكناني في المؤتلف والمختلف ١٤٥، ومعجم الشعراء ٥٤٤، وإلى زرافة الباهلي في شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٢٣١، وإلى عمرو بن بن الغوث بن طيِّئ في فرحة الأديب ٥٥، وصحَّحه الصغاني في العباب (حرف السين) ١١٤، وهو في شعر طيئ وأخبارها ٤٤٧، ووراه البحتري في حماسته ١٧٦ لعامر ابن جوين الطائي أو منقذ بن مرة الكناني، ورواه ابن الشجري في حماسته ١/ ٢٥٦ لهمام بن مرة الشيباني، ورواه أبو عبيد في اللآلي ١/ ٢٨٨ لرجل من بني عبد مناة بن كنانة، وغيرُ ذلك مما يطُولُ تقصِّيه.

(٤) عجُزُ بيتٍ من الكامل، وصدرُه: هَذَا لَعَمرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَينِه. والصَّغارُ الذلُّ والهوان. وينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٢١، وللأخفش ١/ ٢٦، والمقتضب ٤/ ٣٧١، والأصول ١/ ٣٨٦، والزاهر ١/ ١٣، والجمل للزجاجي ٢٣٩، واللامات ١٠٦، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٩، والإعراب للواحدي ٤٤٢، ٤٥٦، وشرح ابن يعيش ٢/ ١١٠، وشرح ابن عصفور ٢/ ٢٧٥، والتذييل والتكميل ١/ ٦١، ٥/ ٢٩٥، وتخليص الشواهد ٤٠٥، والخزانة ٢/ ٣٨.

عِندَنَا»، وَ«لا جَارِيَةَ امرَأَةٍ فِي بَيتِكَ»، وَكَذَلِكَ الْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ نَحوُ: «لا خَيراً مِن رَجُلٍ [عِندَكَ]»(١)، وَ«لا عِشرِينَ دِرهَماً فِي كِيسِكَ»، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ.

فَإِنْ فَصَلتَ بَينَ «لا» وَمَا عَمِلت فِيهِ بَطَلَ عَمَلُهَا، وَوَجَبَ تَكرِيرُهَا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿**لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ**﴾ [الصافات: ٤٧]. وَقَد تُجعَلُ «لا» بِمَعنَى «لَيسَ» فَيَكُونُ مَا بَعدَهَا مَرفُوعاً مِن غَيرِ فَصْلٍ وَلا تَكرِيرٍ، قَالَ الشَّاعِرُ(٢):

مَنْ صَدَّ عَن نِيرَانِهَا
فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ(٣)

بَابُ حُرُوفِ الجَرِّ

وَهِيَ: «مِن»، وَ«إِلى»، وَ«عَن»، وَ«عَلى»، وَ«فِي»، وَ«رُبَّ»، وَ«البَاءُ»، وَ«اللَّامُ»، وَ«الكَافُ» الزَّوَائِدُ، وَ«حَاشَا»، وَ«خَلا»، وَقَد مَضَى ذِكرُهُمَا، تَقُولُ: «عَجِبتُ مِن زَيدٍ»، وَ«نَظَرتُ إِلى عَمرٍو»، وَ«رَغِبتُ فِي بَكْرٍ»، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا. وَأَمَّا «حَتَّى»، وَ«مُذْ»، وَ«مُنذُ»، وَ«وَاوُ القَسَمِ»، وَ«تَاؤُهُ» فَنَذكُرُهَا فِي أَبوَابِهَا.

بَابُ «حَتَّى»

اعلَمْ أَنَّ «حَتَّى» فِي الكَلامِ تَكُونُ عَلى ثَلاثَةِ أَوجُهٍ: أَحَدُهَا أَنْ تَكُونَ حَرفاً جَارّاً كَـ«إِلى». وَالثَّانِي أَنْ تَكُونَ حَرفَ عَطفٍ كَالوَاوِ. وَالثَّالِثُ أَنْ تَكُونَ حَرفاً مِن

(١) في النسخة: «لا خير» بلا تنوين، وينظر: الكتاب ٢/ ٢٨٧، والمقتضب ٤/ ٣٦٥، والأصول ١/ ٣٨٧، والإيضاح للفارسي ٢٤٣، والمفصل ٩٣، وما بين المعقوفتين زيادةٌ بها أو بمثلها تتمُّ الجملة.

(٢) هو سعد بن مالك بن ضُبيعة بن قيس بن ثعلبة في حماسة أبي تمام ١/ ٢٦٥-٢٦٦، وشروحها: للمرزوقي ٢/ ٥٠٦، وللأعلم ١/ ١٧٢، وللتبريزي ٢/ ٣١-٣٢، وفي الشرح المنسوب للمعري ١/ ٣٣٣.

(٣) من مجزوء الكامل، ولا براح أي لا زوال ولا مفرَّ. ينظر: الكتاب ١/ ٥٨، ٢/ ٢٩٦، والمقتضب ٤/ ٣٦٠، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٢٧٠، ٤/ ١٤٢، ٥/ ٦٣، والأصول ١/ ٩٦، والجمل للزجاجي ٢٣٨، والإعراب للواحدي ٤٤٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٤، ٣٦٦، ٤٣١، ٢/ ٦٦، ٥٣٠، والإنصاف ٣١٢، وشرح ابن يعيش ١/ ١٠٨-١٠٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٦، ورصف المباني ٣٣٧، وتخليص الشواهد ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٨، والخزانة ١/ ٤٦٧.

حُرُوفِ الابتِدَاءِ كَـ«أَمَّا» [٩أ]. فَالأَوَّلُ نَحوُ: «جَاءَنِي القَومُ حَتَّى زَيدٍ»، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿ **سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ** ﴾ [القدر: ٥]، فَتَجُرُّ مَا بَعدَهَا كَـ«إِلى»، وَقَد تَدخُلُ عَلى الفعلِ فَيَنتَصِبُ بِتَقدِيرِ «أَنْ»، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿ **حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ** ﴾ [التوبة: ٦]. وَالثَّانِي نَحوُ قَولِكَ: «ضَرَبتُ القَومَ حَتَّى زَيداً»، وَ«جَاءَنِي القَومُ حَتَّى زَيدٌ»، فَتُتبِعُ الثَّانِيَ الأَوَّلَ كَالوَاوِ، وَهِيَ مُخَالِفَةٌ لَهَا؛ فَإِنَّ مَا بَعدَ «حَتَّى» يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِن جِنسِ مَا قَبلَهَا، وَلَا تَقُولُ: «ضَرَبتُ الرِّجَالَ حَتَّى النِّسَاءَ» كَمَا تَقُولُ: «ضَرَبتُ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ»؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ لَيسَ مِن جِنسِ الرِّجَالِ. وَالثَّالِثُ نَحوُ قَولِكَ: «ذَهَبَ القَومُ حَتَّى زَيدٌ ذَاهِبٌ»، وَ«ضَرَبتُ القَومَ حَتَّى زَيدٌ ضَرَبتُهُ»، قَالَ الشَّاعِرُ(١):

أَلقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحلَهُ
وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلقَاهَا(٢)

وَيُروَى «نَعلهُ» بِالرَّفعِ، وَالنَّصبِ، وَالجَرِّ، عَلى الثَّلَاثَةِ الأَوجُهِ(٣).

(١) نُسب إلى ابن مروان النحوي في الكتاب ١/ ٩٧، وجزم به ابنُ السِّيد في الحلل ٨٩، وتابعه العيني بلفظه في المقاصد النحوية ٤/ ١٦٢٠، وذكر ياقوت في معجم الأدباء ٦/ ٢٦٩٨ أنه سمع بعض النحويين ينسبه إلى مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب، من ولد المهلب بن أبي صفرة، وأنه من أصحاب الخليل المتقدِّمين، وساقه السيوطي في بغية الوعاة ٢/ ٢٨٤، ونقل البغدادي في الخزانة ٣/ ٢٥ عن ابن خلَفٍ قوله: «أنشد سيبويه هذا البيت لأبي مروان النحوي -في مطبوعة الكتاب: ابن مروان- قاله في قصة المتلمس حين فرَّ من عمرو بن هند، حكى ذلك الأخفشُ عن عيسى بن عمر فيما ذكره الفارسي، ونسبه الناس إلى المتلمس». وهو في ديوان المتلمس مما نُسب إليه ٣٢٧.

(٢) من الكامل. ينظر: الأصول ١/ ٤٢٥، والجمل للزجاجي ٦٩، والبصريات ١/ ٦٨٣، واللمع ٧٨، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٢٣، والمخصص ١٤/ ٦١، والإعراب للواحدي ٢٣٣، وأسرار العربية ١٨٨، واللباب ١/ ٣٨٥، وشرح ابن يعيش ٨/ ١٩، وشرح ابن عصفور ١/ ٥١٩، وشرح التسهيل ٣/ ١٦٧، ٣/ ٣٥٨، ورصف المباني ٢٥٨، والتذييل والتكميل ١١/ ٢٤٤، ٢٤٩، ومغني اللبيب ٢/ ٢٦٥، ٢٨١، ٢٩٣، والهمع ٤/ ١٧١، ٥/ ٢٥٩.

(٣) ذكر في أسرار العربية ١٨٨ أنه يكون مجروراً بـ«حتَّى»، ومنصوباً على العطف، ومرفوعاً على الابتداء، و«ألقاها» هو الخبر.

بَابُ «مُذْ» وَ«مُنْذُ»

اعلمْ أَنَّ«مُذْ»، وَ«مُنذُ» يُستَعمَلانِ اسمَينِ، وَحَرفَينِ؛ فَإِنْ كَانَا اسمَينِ كَانَ مَا بَعدَهُمَا مَرفُوعاً نَحوُ: «مَا رَأَيتُهُ مُذْ يَومٌ أَو يَومَانِ»، وَ«مَا زُرتُهُ مُنذُ شَهرٌ أَو شَهرَانِ»، فَـ«مُذْ»، وَ«مُنذُ» مَرفُوعَانِ بِالابتدَاءِ، وَمَا بَعدَهُمَا خَبَرٌ عَنهُمَا(١). وَإِنْ كَانَا حَرفَينِ كَانَ مَا بَعدَهُمَا مَجرُوراً نَحوُ: «مَا رَأَيتُهُ مُذِ اليَومِ، وَمُنذُ اللَّيلةِ»، فَيَكُونُ مَا بَعدَهُمَا مَجرُوراً؛ لأَنَّ مَعنَاهُ: فِي اليَومِ، وَفِي اللَّيلةِ. وَالأَغلبُ عَلى «مُذْ» الاسمِيَّةُ، وَالأَغلبُ عَلى «مُنذُ» الحَرفِيَّةُ، وَكِلتَاهُمَا مَبنِيَّةٌ، فَـ«مُذْ» مَبنِيَّةٌ عَلى الوَقْفِ، وَ«مُنذُ» مَبنِيَّةٌ عَلى الضَّمِّ.

بَابُ حُرُوفِ القَسَمِ

وَهِيَ ثَلاثَةٌ: «البَاءُ»، وَ«الوَاوُ»، وَ«التَّاءُ». فَالبَاءُ تَدخُلُ عَلى الْمُضْمَرِ وَالْمُظهَرِ، وَهِيَ الأَصْلُ، وَالوَاوُ مُبْدَلَةٌ مِنَ البَاءِ، وَالتَّاءُ مُبْدَلَةٌ مِنَ الوَاوِ. فَالبَاءُ تَدخُلُ عَلى الْمُظهَرِ وَالْمُضْمَرِ نَحوُ: «باللهِ لا أَفْعَلُ»، وَ«بِكَ لأَفْعَلَنَّ». وَالوَاوُ تَختَصُّ بِالْمُظهَرِ دُونَ الْمُضْمَرِ كَقَولِكَ: «وَاللهِ لأَفْعَلَنَّ»، وَلا تَقُولُ: [٩ب] «وَكَ لأَفْعَلَنَّ» كَمَا تَقُولُ: «بِكَ»؛ لأَنَّهَا فَرعٌ. وَالتَّاءُ تَدخُلُ عَلى اسمِ اللهِ تَعَالى خَاصَّةً، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿**وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم**﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وَلا تَقُولُ: «تَزَيدٍ» كَمَا تَقُولُ: «وَزَيدٍ»؛ لأَنَّهَا فَرعُ الفَرعِ.

وَجَوَابُ القَسَمِ عَلى ضَربَينِ: أَحَدُهُمَا إِيجَابٌ، وَالآخَرُ نَفْيٌ؛ أَمَّا الإِيجَابُ فَيَكُونُ بِحَرفَينِ، وَهُمَا: «اللامُ»، وَ«إِنَّ» كَقَولِكَ: «وَاللهِ لقَد قَامَ زَيدٌ»، وَ«إِنَّ زَيداً لقَائِمٌ». وَأَمَّا النَّفيُ فَيَكُونُ بِحَرفَينِ أَيضاً، وَهُمَا: «مَا»، وَ«لا»، تَقُولُ: «وَاللهِ مَا زَيدٌ بِقَائِمٍ، وَلا يَقُومُ زَيدٌ». وَقَد تُحذَفُ «لا» فِي النَّفيِ وَهِيَ مُقَدَّرَةٌ، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿**قَالُوا**

(١) وكذا أعربه في أسرار العربية ١٨٩، وإعراب ما بعدهما من مسائل الخلاف بين الفريقين في الإنصاف ٣٢٦-٣٣٣، وفي حواشيه فضلُ تخريج.

﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أَي: لا تَفْتَأُ، وَعَلى هَذَا يُنشِدُونَ(١):

فَقُلتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً

.....(٢).

أَي: لا أَبرَحُ قَاعِداً.

بَابُ الجَرِّ بِالإِضَافَة

اعلمْ أَنَّ الإِضَافَةَ عَلى ضَربَين: إِضَافَةٌ مَحضَةٌ، وَإِضَافَةٌ غَيرُ مَحضَةٍ؛ فَالإِضَافَةُ الْمَحضَةُ مَا لم تَكُن فِي نِيَّةِ الانفِصَالِ، وَهِيَ عَلى ضَربَين: إِضَافَةٌ بِمَعنَى «اللامِ»، وَإِضَافَةٌ بِمَعنَى «مِن»؛ فَالإِضَافَةُ بِمَعنَى «اللامِ» نَحوُ: «دَارُ زَيدٍ»، وَ«ثَوبُ عَمرٍو»، وَالإِضَافَةُ بِمَعنَى «مِن» نَحوُ: «ثَوبُ خَزٍّ»، وَ«خَاتَمُ حَدِيدٍ»؛ أَي: ثَوبٌ مِن خَزٍّ، وَخَاتَمٌ مِن حَدِيدٍ. وَالإِضَافَةُ غَيرُ الْمَحضَةِ مَا كَانَت فِي نِيَّةِ الانفِصَالِ، [وَ]هِيَ(٣) عَلى أَربَعَةِ أَضرُبٍ: فَالأَوَّلُ إِضَافَةُ اسمِ الفَاعِلِ نَحوُ: «هَذَا ضَارِبُ زَيدٍ غَداً». وَالثَّانِي إِضَافَةُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسمِ الفَاعِلِ نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجهِ». وَالثَّالِثُ إِضَافَةُ «أَفعَلُ» إِلى مَا هُوَ بَعضٌ لهُ نَحوُ قَولِكَ: «زَيدٌ أَعلَمُ القَومِ»، وَ«أَكرَمُ النَّاسِ». وَالرَّابِعُ إِضَافَةُ الاسمِ إِلى الصِّفَةِ نَحوُ: «مَسجِدُ الجَامِعِ»، وَ«صَلاةُ الأُولى»، وَالتَّقدِيرُ فِيهِ: مَسجِدُ الوَقتِ الجَامِعِ، وَصَلاةُ السَّاعَةِ الأُولى، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٠٩] أَي: السَّاعَةُ الآخِرَةُ(٤).

(١) لامرئ القيس في ديوانه ٣٢.

(٢) صدرُ بيتٍ من الطويل، وعجزُه: وَلَو قَطَعُوا رَأسِي لَدَيكِ وَأَوصَالِي. وأبرحُ أي لا أبرحُ، والأوصال جمع وصل، وهي المفاصل. ويُروى: فَقُلتُ يَمِينُ اللهِ مَا أَنَا بَارِحٌ. ولا شاهد. ينظر: الكتاب ٣/ ٥٠٤، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٥٤، ١٥٤، ٤١٣، والمقتضب ٢/ ٣٢٦، والأصول ١/ ٤٣٤، والجمل للزجاجي ٧٣، والحلبيات ٢٧٤، واللمع ١٨٦، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٤٨، والمخصص ١٣/ ١١٥، والإعراب للواحدي ٢٥٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٠، وشرح ابن يعيش ٧/ ١١٠، ٨/ ٣٧، ٩/ ١٠٤، وشرح ابن عصفور ١/ ٥٣٢، وشرح التسهيل ٣/ ٢٠٠، ومغني اللبيب ٦/ ٤٧٥، والخزانة ١٠/ ٤٣.

(٣) زيادة لازمة.

(٤) وكذا قدَّره في البيان ٢/ ٤٥.

[١٠أ] بَابُ التَّوكيد

اعلمْ أَنَّ التَّوكيدَ يَتبَعُ الْمُؤَكَّدَ فِي إِعرَابِه، وَهُوَ عَلى ضَربَين: أَحَدُهُمَا تَكرَارُ اللَّفْظِ وَالْمَعنَى، وَالآخَرُ تَكرَارُ الْمَعنَى دُونَ اللَّفْظ؛ أَمَّا تَكرَارُ اللَّفْظِ وَالْمَعنَى فَنَحوُ: «ضَرَبتُ زَيداً زَيداً»، وَأَمَّا تَكرَارُ الْمَعنَى دُونَ اللَّفظِ فَيَكُونُ بِتسعَة أَلفَاظٍ، وَهِيَ: «النَّفْسُ»، وَ«العَينُ»، وَ«كُلٌّ»، وَ«أَجمَعُ»، وَ«أَجمَعُونَ»، وَ«جَمعَاءُ»، وَ«جُمَعُ»، وَ«كلا»، وَ«كلتَا». فَهَذه الأَسمَاءُ يُؤَكَّدُ بِهَا الْمَعرِفَةُ دُونَ النَّكِرَة، تَقُولُ: «جَاءَني زَيدٌ نَفْسُهُ»، وَ«رَأَيتُ زَيداً نَفْسَهُ»، وَ«مَرَرتُ بِزَيدٍ نَفْسِه»، وَتَقُولُ: «جَاءَني الجَيشُ كُلُّهُ أَجمَعُ»، وَ«مَرَرتُ بِه كُلِّه أَجمَعَ»، وَكَذَلكَ سَائِرُهَا. وَيَتبَعُ أَجمَعَ أَكتَعُ أَبصَعُ، وَيَتبَعُ أَجمَعُونَ أَكتَعُونَ أَبصَعُونَ، وَجَمعَاءَ كَتعَاءُ بَصعَاءُ، وجُمَعَ كُتَعُ بُصَعُ. وَ«كلا»، وَ«كلتَا» تَلزَمُ إِضَافَتُهُمَا، فَإِنْ أُضِيفَا إِلى مُظهَرٍ كَانَا بِالأَلف عَلى كُلِّ حَالٍ، وَإِنْ أُضِيفَا إِلى مُضمَرٍ كَانَا فِي الرَّفعِ بِأَلفٍ، وَفِي الجَرِّ وَالنَّصبِ بِاليَاءِ، وَفِيهِمَا إِفرَادٌ لفْظِيٌّ، وَتَثنِيَةٌ مَعنَوِيَّةٌ، قَال الشَّاعِر(١):

كِلاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَريُ بَينَهُمَا

قَد أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفَيهِمَا رَابِي(٢)

بَابُ الوَصْف

اعلمْ أَنَّ الوَصفَ يَتبَعُ الْمَوصُوفَ فِي إِعرَابِه، تَقُولُ فِي الرَّفعِ: «جَاءَني زَيدٌ الظَّرِيفُ»، وَفِي النَّصبِ: «رَأَيتُ زَيداً الظَّرِيفَ»، وَفِي الجَرِّ: «مَرَرتُ بِزَيدٍ

(١) للفرزدق في ديوانه ٣٤.

(٢) من البسيط، في ذكر عضيدة بنت جرير وزوجها، وجدَّ الجري أي قوي عَدْوُهما واشتدَّ، وأقلعا أي تركا الجريَ، ورابي من الربو وهو النَفَسُ العالي المتتابع. قال البغداديُّ في الخزانة ٣/ ٩٨: «وهذا تمثيلٌ وتشبيهٌ، يقول: إن بنت جرير وزوجها قد افترقا حين حصلت الأُلفةُ بينهما، ولم يمضيا على حالهما، فهما كفَرَسَين جدًّا في الجري ووقفا قبل الوصول إلى الغاية». ينظر: كتاب الشعر ١/ ١٢٨، والخصائص ٢/ ٤٢١، ٣/ ٣١٤، والإنصاف ٣٥٨، وأسرار العربية ١٩٩، واللباب ١/ ٤٠٠، وشرح ابن يعيش ١/ ٥٤، وشرح التسهيل ١/ ٦٧، ٣/ ٢٤٥، والارتشاف ٤/ ١٨١٤، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٢٥، ومغني اللبيب ٣/ ١٢٩، وتخليص الشواهد ٦٦، والهمع ١/ ١٣٧.

الظَّريف». وَالصِّفَةُ مثلُ الْمَوصُوف أَيضاً فِي سَبعَة أَشيَاءَ وَهِيَ: التَّعريفُ، وَالتَّنكيرُ، وَالتَّذكيرُ، وَالتَّأنيثُ، وَالإفرَادُ، وَالتَّثنيَةُ، وَالجَمعُ؛ فَالْمَعرِفَةُ تُوصَفُ بِالْمَعرِفَة، وَالنَّكرَةُ بِالنَّكرَة، وَالْمَذكَّرُ بِالْمُذَكَّر، وَالْمُؤَنَّثُ بِالْمُؤَنَّث، وَالْمُفرَدُ بِالْمُفرَد، وَالْمُثَنَّى بِالْمُثَنَّى، وَالْمَجمُوعُ بِالْمَجمُوعِ. وَلا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ شَيءٌ من هَذَا النَّحوِ إلا بِمَا يُلائمُهُ وَمَا هُوَ وَفْقُهُ؛ لا يَجُوزُ أَنْ تُوصَفَ مَعرِفَةٌ بِنَكرَة، [١٠ب] وَلا نَكرَةٌ بِمَعرِفَة؛ لأَنَّ النَّكرَةَ شَائعَةٌ، وَالْمَعرِفَةُ مَخصُوصَةٌ، وَالصِّفَةُ فِي الْمَعنَى هِيَ الْمَوصُوفُ، فَلو جَوَّزنَا أَنْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا صِفَةً لِلآخرِ لجَوَّزنَا أَنْ يَكُونَ الشَّيءُ الوَاحدُ شَائعاً مَخصُوصاً فِي حَالٍ وَاحدٍ، وَذَلكَ مُستَحيلٌ، وَإِذَا استَحَال ذَلكَ فِي وَصف الْمَعرِفَة بِالنَّكرَة، أَوِ النَّكرَة بِالْمَعرِفَة كَانَ فِي وَصْف الْمُذَكَّر بِالْمُؤَنَّث، وَالْمُفرَد بِالْمُثَنَّى وَالْمَجمُوعِ أَشَدَّ استحَالةً(١).

بَابُ البَدَل

اعلمْ أَنَّ البَدَل يَتبَعُ الْمُبْدَل منهُ فِي إعرَابِه. وَهُوَ عَلى أَربَعَة أَضرُبٍ: بَدَلُ الكُلِّ، وَبَدَلُ البَعْضِ، وَبَدَلُ الاشتمَال، وَبَدَلُ الغَلط؛ فَأَمَّا بَدَلُ الكُلِّ فَنَحوُ: «جَاءَنِي أَخُوكَ زَيدٌ»، وَ«رَأَيتُ أَخَاكَ زَيداً»، وَ«مَررتُ بِأَخيكَ زَيدٍ»، قَال اللهُ تَعَالى: ﴿**اهْدِنَا الصِرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، قَال الشَّاعِرُ(٢):

أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ
عَلَيهِ الطَّيرُ تَرقُبُهُ وُقُوعَا(٣)

(١) قاله أيضاً في أسرار العربية ٢٠٤-٢٠٥.

(٢) للمَرَّار بن سعيد بن حبيب بن خالد الفقعسي الأسدي في شعره ٢/ ٤٦٥، وفي الحماسة البصرية ١/ ١٩.

(٣) من الوافر، قاله المرارُ افتخاراً بقتل جدِّه بشرَ بنَ عمرو بن مرثد زوجَ الخِرْنِق أختِ طَرَفَة يومَ القُلاب. وترقبه أي تنتظره وترتقب زهوق روحه، ووقوعاً أي للوقوع عليه، وإنما ترتقب موته لأنها لا تقع على الحيِّ. ينظر: الكتاب ١/ ١٨٢، والأصول ١/ ١٣٥، وشرح السيرافي ٤/ ٨١، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٨٤، وفرحة الأديب ٣٧، والنكت ١/ ٢٩٢، والمفصل ١٢٤، وشرح ابن يعيش ٣/ ٧٢، ٧٣، وشرح ابن=

وَأَمَّا بَدَلُ البَعْضِ فَنَحوُ قَولِكِ: «جَاءَنِي بَنُو فُلانٍ نَاسٌ مِنهُم»، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران: ٩٧]، وَقَالَ الشَّاعِرُ(١):

أَلا أَبْلِغْ بَنِي عَوفٍ رَسُولاً
فَهَل أَحَدٌ عَلى خُلُقٍ سَوَاءُ
عُطَارِدَهَا وَبَهْدَلَةَ بنَ عَمرٍو
فَهَل يَشْفِي صُدُورَكُمُ الشِّفَاءُ(٢)

وَأَمَّا بَدَلُ الاشتِمَالِ فَنَحوُ قَولِكَ: «سُلِبَ زَيدٌ ثَوبُهُ»، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، قَالَ كُثَيِّرٌ(٣):

= عصفور ١/ ٢٩٦، والمقرب ١/ ٢٤٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٦، وشرح ابن الناظم ٢٠٣، وشرح الرضي ١/ ٢/ ٩١١، ١٠٧٨، ١٠٩٤، والبديع ١/ ٥١٣، والكناش ١/ ٢٣٩، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٥٢، ٣٥٤، والارتشاف ٤/ ١٩٤٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٩١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٥١، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٢٢، والهمع ٥/ ١٩٤، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٢، ٥٩، والخزانة ٤/ ٢٨٤. فأبو البركات يرى أن بشراً بدل كلٍّ من البكري، والنحويون يسوقون البيت لوجوب إعرابه عطف بيان لا بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، ولو جُعل بدلاً للزم أن يكون التقدير: أنا ابن التارك بشرٍ، وإضافةُ اسم الفاعل المحلى بأل إذا لم يكن مُثنى أو جمعاً سالماً إلى المجرد منها لا يجيزه جمهور البصريين خلافاً للفراء والفارسي، ونقل السيرافي عن المبرد المنع من الجر مطلقاً، وأن الوجهَ هو النصبُ، وتابعه ابنُ الأثير وابن يعيش والرضي والمرادي والشاطبي.

(١) للحطيئة في ديوانه ٨٢-٨٣، وينظر: مختارات ابن الشجري ٣/ ١٠.

(٢) من الوافر، ورواية الديوان مختلفةٌ عما هنا بعضَ اختلاف لا يضير موطن الاستشهاد. وينظر: شرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٠ عرضاً، وحاشية الشهاب ٤/ ٢٠٥.

(٣) كذا قال! وليس في ديوانه، ونسبه أبو الندى شيخُ الغندجاني فيما روى عنه في فرحة الأديب ٧٢ إلى أبي وجزة السعدي، وتابعه ياقوت في معجم البلدان ٢/ ٣٧، وهو في شعره ٧١ مما نُسب إليه، واستبعد حمد الجاسر نسبته إليه في حواشيه على ما اتفق لفظه للحازمي ١/ ١٦٣-١٦٤ لبُعد بلاد فقعس عن بلاد بني سعد، ونسبه ابن السيرافي ١/ ٢٨٥ إلى جبر بن عبد الرحمن -في المطبوعة بالحاء وهو تصحيف- وصحَّحه العيني في المقاصد النحوية ٤/ ١٦٦٧.

ذَكَـرَتْ تَـقْـتُـدَ بَـرْدَ مَـائِـهَـا
وَعَـتَكُ الـبَـولِ عَـلى أَنْـسَـائِـهَـا(١)

وَأَمَّا بَدَلُ الغَلطِ فَنَحوُ قَولِكَ: «مَرَرتُ بِحِمَارٍ رَجُلٍ»، وَهَذَا البَدَلُ لا يَكُونُ فِي القُرآنِ، وَلا فِي كَلامٍ فَصِيحٍ(٢).

بَابُ عَطْفِ البَيَانِ

[١١أ] اعلمْ أَنَّ عَطفَ البَيَانِ كُلُّ اسمٍ مَحْضٍ أَجرَيتَهُ مُجرَى الوَصفِ نَحوُ قَولِكَ: «جَاءَنِي أَبُو عَبدِ اللهِ زَيدٌ»، وَ«رَأَيتُ أَبَا عَبدِ اللهِ زَيداً»، وَ«مَرَرتُ بِأَبِي عَبدِ اللهِ زَيداً»، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ حُرُوفِ العَطْفِ

وَهِيَ تِسعَةٌ: «الوَاوُ»، وَ«الفَاءُ»، وَ«ثُمَّ»، وَ«أَوْ»، وَ«لا»، وَ«بَلْ»، وَ«لكِنْ»، وَ«أَمْ»، وَ«حَتَّى» وَقَد تَقَدَّمَ ذِكرُهَا. وَالعَطفُ بِهَذِهِ الحُرُوفِ يُوجِبُ لِلمَعطُوفِ إِعرَابَ الْمَعطُوفِ عَلَيهِ كَقَولِكَ: «جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو»، وَ«رَأَيتُ زَيداً وَعَمراً»،

(١) من الرجز، وهما مُلفَّقان من أشطارٍ بينهما:

حَـتَّى إِذَا مَـا تَمَّ مِن أَظْـمَـائِـهَـا
وَعَـتَكُ الـبَـولِ عَـلَى أَنْـسَـائِـهَـا
وَحَـازَهَـا الأَضْـعَفُ مِن رِعَـائِـهَـا
حَـوْزَ الـكَـعَـابِ الـثُّـنْيَ مِن رِدَائِـهَـا
تَـذَكَّـرَتْ تَـقْـتُـدَ بَـرْدَ مَـائِـهَـا

وهي في وصف ناقة بعُد عهدُها بالماء، وتَقتُد بضم التاء الثانية عند الزمخشري في الأمكنة والمياه ٣٨، والحازمي، وفتحها عند ياقوت ركيَّةٌ في ناحية الحجاز من مياه بني سعد بن بكر بن هوازن، وعتك البول ما يبس منه، وأن يضرب البول إلى الحمرة إذا قلَّ ورودها الماء، والنسأ عِرْقٌ يستبطن الفخذ والساق. ينظر: الكتاب ١ / ١٥١، ومعاني القرآن للزجاج ٣ / ٣٦٦، والأصول ٢ / ٤٨، وجمهرة اللغة ١ / ٤٠٢، وإعراب القرآن ٣ / ٤٨، وتهذيب اللغة ٩ / ١٧، ١٥ / ٢٢٦، ومعاني القراءات ٢ / ٢٧٣، والمحكم ٦ / ١٨٣، ومعجم ما استعجم ٣ / ٩٠٧، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٨٠، وشرح ابن الناظم ٢١٦.

(٢) ونبَّه عليه أيضاً في أسرار العربية ٢٠٨، ونصَّ عليه المبردُ في المقتضب ١ / ٢٨، ٤ / ٢٩٧، والكامل ٢ / ٩٠٦-٩٠٧.

وَ«مَرَرتُ بِزَيدٍ وَعَمرٍو». وَالحُرُوفُ كُلُّهَا فِي هَذَا تَجرِي مَجرَى «الوَاوِ»، وَمَعَانِيهَا مُختَلِفَةٌ: فَالوَاوُ لِلجَمعِ دُونَ التَّرتِيبِ، وَالفَاءُ لِلتَّرتِيبِ وَالتَّعقِيبِ، وَ«ثُمَّ» لِلمُهلَةِ وَالتَّرَاخِي، وَ«أَوْ» لِلشَّكِّ وَالتَّخيِيرِ وَالإِبَاحَةِ، وَ«لا» لِإِخرَاجِ الثَّانِي مِن مَعنَى إِثبَاتِ الأَوَّلِ، وَ«بَلْ» لِلإِضرَابِ، وَ«لَكِنْ» لِلاستِدرَاكِ، وَ«أَمْ» لِلاستِفهَامِ، وَهِيَ عَلَى ضَرْبَينِ: مُتَّصِلَةٌ، وَمُنفَصِلَةٌ، فَالْمُتَّصِلَةُ بِمَعنَى «أَيٍّ» نَحوُ: «أَزَيدٌ عِندَكَ أَمْ عَمرٌو؟» مَعنَاهُ: أَيُّهُمَا عِندَكَ؟ وَالْمُنفَصِلَةُ بِمَعنَى «بَلْ» وَالهَمزَةِ كَقَولِهِم: «إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ»، مَعنَاهُ: بَل هِيَ شَاءٌ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩]، وَأَمَّا «حَتَّى» فَقَد ذَكَرنَاهَا فِي مَوضِعِهَا.

وَكَثِيرٌ مِنَ النَّحوِيِّينَ يَجعَلُونَ حُرُوفَ العَطفِ عَشَرَةً، وَيَعُدُّونَ «إِمَّا» الْمُكَرَّرَةَ مِن جُملَتِهَا، وَذَلِكَ سَهوٌ ظَاهِرٌ(١).

(١) هذه عبارة عبد القاهر الجرجاني في المقتصد ٢/ ٩٤٥، وقد نصَّ الفارسي على استبعاد «إمَّا» من حروف العطف، وعلَّله بأن حرف العطف لا يخلو من عطف مفرد على مفرد أو جملة على جملة، وهي عاريةٌ منهما، وأن الواو تدخل عليها حين تكرارها، ولا يجتمع حرفان لمعنًى، ولأنها يبتدأ بها، ووافقه الرماني وعبد القاهر وابن الشجري وابن الدهَّان، وأبو البركات الأنباري في أسرار العربية بعلل الفارسي نفسها، وابن الأثير والعكبري وابن يعيش وابن أبي الربيع، ومشى عليه ابن مالك ونسب المنع إلى يونس وابن كيسان، وتابعه ابنه والمرادي وابن هشام وابن عقيل والشاطبي. وممن عدَّها منها ابنُ السراج والزجاجي والوراق البغدادي وابن جني والصيمري وابن بابشاذ والواحدي والزمخشري والجزولي وابن الحاجب والصايغ وأبو الفدا والمالقي وذكر أنه ظاهر كلام سيبويه، ووافقه أبو حيان والمرادي، وهو ظاهر كلام المبرد والرضي، ونقل ابنُ عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست بحرف عطف، وأنهم أوردوه منها لمصاحبته إياها، وهو تعليل شيخه الشلوبين من قبلُ، وزعمُهُ الاتفاق لا يصحُّ. وأشار ابن مالك وابنُه والمرادي وابن هشام إلى أنه مذهب أكثر النحويين -كما صنع أبو البركات هنا- وردُّوه. ينظر: الكتاب ١/ ٤٣٥، والمقتضب ١/ ١٤٩، والأصول ٢/ ٥٦، والجمل للزجاجي ١٧، والإيضاح للفارسي ٢٨٩، والبغداديات ٣١٩-٣٢٠، والحلبيات ٢٢٠، وكتاب الشعر ١/ ٧-٨، والمسائل المنثورة ٤٢، وعلل النحو ٣٧٧-٣٧٨، ومعاني الحروف المنسوب للرماني ١٣١، واللمع ٩١، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٣١، ١٣٤، ١٣٨-١٣٩، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٢٩، والإعراب للواحدي ٥٦١، والجمل لعبد القاهر ٣٣، والمفصل ٣٠٨-٣٠٩، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٢٦، والغرة ٢/ ٩٥٠، وأسرار العربية ٢١٢-٢١٣، والبديع ١/ ٣٦٨، والمقدمة الجزولية ٧٢، واللباب ١/ ٤٢٦، وشرح ابن يعيش ٨/ ١٠٣-١٠٤، وشرح=

بَابُ المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ

اعلمْ أَنَّ النَّكِرَةَ مَا لم يَخُصَّ الوَاحِدَ من جِنسِه نَحوُ: «رَجُلٌ»، وَ«فَرَسٌ»، وَ«دَارٌ»، وَمَا أَشبَهَ ذَلكَ. وَتُمتَحَنُ النَّكِرَةُ بِشَيئَينِ: بِدُخُولِ لامِ التَّعْرِيفِ نَحوُ: «الرَّجُلُ»، وَ«الفَرَسُ»، وَ«الدَّارُ»، وَبِدُخُولِ «رُبَّ» نَحوُ: «رُبَّ رَجُلٍ، وَفَرَسٍ، وَدَارٍ»، وَمَا أَشبَهَ ذَلكَ.

وَمِمَّا حُكمُهُ حُكمُ النَّكِرَةِ: «أُسَامَةُ»، وَ«ذُؤَالَةُ»(١)، وَ«أَبُو الحَارِثِ»(٢)، وَ«أَبُو جَعْدَةَ»(٣)، وَ«ابنُ عِرْسٍ»(٤)، وَ«أُمُّ حُبَينٍ»(٥)، وَ«سَامٌّ أَبْرَصَ»(٦)، [١١ب] وَمَا أَشبَهَ هَذَا، وَذَلكَ إِذَا أَرَدتَ بِهِ الوَاحِدَ مِنَ الجِنسِ، فَإِنْ أَرَدتَ بِهِ الجِنسَ كَانَ مَعرِفَةً البَتَّةَ.

وَأَمَّا الْمَعرِفَةُ فَمَا خَصَّ الوَاحِدَ من جِنسِه، وَهُوَ عَلى خَمسَةِ أَضرُبٍ: أَسمَاءُ الكُنَى، وَأَسمَاءُ الإِشَارَةِ، وَأَسمَاءُ الأَعلامِ، وَمَا دَخَلَهُ الأَلِفُ وَاللَّامُ، وَالْمُضَافُ إِلى الوَاحِدِ من هَذِهِ الْمَعَارِفِ؛ فَأَسمَاءُ الكُنَى عَلى ضَربَينِ: مُنفَصِلٌ، وَمُتَّصِلٌ؛

= الشلوبين ٢/ ٦٧٣-٦٧٤، والتوطئة ١٩٩، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٩٨، ٢٠٢، وشرح ابن عصفور ١/ ٢٢٣، والمقرب ١/ ٢٣١، والتسهيل ١٧٤، وشرحه ٣/ ٣٤٤-٣٤٥، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٦، وشرح ابن الناظم ٢٠٩، وشرح الرضي ١/ ٢/ ١٠١٩، ١٠٤٣-١٠٤٤، والبسيط ١/ ٣٣١، ٣٤٣، ورصف المباني ١٨٣-١٨٤، واللمحة ٢/ ٦٩٦، والكناش ٢/ ١٠٢، والتذييل والتكميل ١٣/ ٦٣-٦٤، والارتشاف ٥/ ١٩٧٦، والجنى الداني ٥٢٨-٥٣٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٠١٢، ومغني اللبيب ١/ ٣٨١-٣٨٥، وأوضح المسالك ٣/ ٣٨٣، والمساعد ٢/ ٤٤١-٤٤٢، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٣٤، والمقاصد الشافية ٥/ ١٣٠-١٣٥، والهمع ٥/ ٢٥٢-٢٥٣، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٢٨.

(١) اسم للذئب. ينظر: اللسان (ذأل) ١١/ ٢٥٥.

(٢) كنية للأسد. ينظر: اللسان (حرث) ٢/ ١٣٦.

(٣) كنية للذئب. ينظر: اللسان (جعد) ٣/ ١٢٣.

(٤) دويبة دون السِّنَّور، له نابٌ، وجمعه بنات عرس. ينظر: اللسان (عرس) ٦/ ١٣٧.

(٥) دويبة على خِلْقة الحرباء، عريضةُ الصدر، عظيمة البطن، وقيل: هي أنثى الحرباء. ينظر: اللسان (حبن) ١٣/ ١٠٥.

(٦) هو الوزغة، وقيل من كبارها. ينظر: اللسان (برص) ٧/ ٥.

فَالْمُنفَصِلُ عَلى ضَرْبَينِ: مَرفُوعٌ، وَمَنصُوبٌ، فَالْمَرفُوعُ: «أَنَا»، وَ«أَنتَ»، وَ«أَنتِ»، وَ«هُوَ»، وَ«هِيَ»، وَتَثنِيَةُ ذَلِكَ وَجَمعُهُ، وَالْمَنصُوبُ نَحوُ: «إِيَّايَ»، وَ«إِيَّاكَ»، وَ«إِيَّاهُ»، وَ«إِيَّاهَا»، وَتَثنِيَةُ ذَلِكَ وَجَمعُهُ. وَأَمَّا الْمُتَّصِلُ فَعَلى ثَلاثَةِ أَضرُبٍ: مَرفُوعٌ، وَمَنصُوبٌ، وَمَجرُورٌ؛ فَالْمَرفُوعُ نَحوُ التَّاءِ فِي: «قُمتُ»، وَ«قُمتَ»، وَ«قُمتِ»، وَالإِضمَارِ فِي «قَائِمٍ»، وَتَثنِيَةُ ذَلِكَ وَجَمعُهُ، وَالْمَنصُوبُ نَحوُ: «أَكرَمَنِي»، وَ«أَكرَمَكَ»، وَ«أَكرَمَهُ»، وَ«أَكرَمَهَا»، وَتَثنِيَةُ ذَلِكَ وَجَمعُهُ، وَالْمَجرُورُ نَحوُ: «مَرَّ بِي»، وَ«بِكَ»، وَ«بِهِ»، وَ«بِهَا»، وَتَثنِيَةُ ذَلِكَ وَجَمعُهُ. وَأَمَّا أَسمَاءُ الإِشَارَةِ فَنَحوُ: «هَذَا»، وَ«ذَاكَ»، وَ«هَذِهِ»، وَ«تِيكَ»، وَتَثنِيَةُ ذَلِكَ وَجَمعُهُ. وَأَمَّا أَسمَاءُ الأَعلامِ فَنَحوُ: «زَيدٍ»، وَ«عَبدِ اللهِ»، وَ«أَبِي مُحَمَّدٍ». وَأَمَّا مَا دَخَلَهُ الأَلِفُ وَاللامُ فَنَحوُ: «الرَّجُلُ»، وَ«الغُلامُ». وَأَمَّا الْمُضَافُ إِلى وَاحِدٍ مِن هَذِهِ الْمَعَارِفِ فَنَحوُ: «صَاحِبِي»، وَ«غُلامُ هَذَا»، وَ«جَارِيَةُ زَيدٍ»، وَ«نَاحِيَةُ دَارِ الرَّجُلِ».

بَابُ مَا لا يَنصَرِفُ

اعلَمْ أَنَّ مَا لا يَنصَرِفُ هُوَ مَا اجتَمَعَ(١) فِيهِ سَبَبَانِ مِنَ الأَسبَابِ الَّتِي تَمنَعُ الصَّرفَ، وَيَكُونُ فِي مَوضِعِ الجَرِّ مَفتُوحاً، وَلا يَدخُلُهُ التَّنوِينُ. وَالأَسبَابُ تِسعَةٌ وَهِيَ: وَزنُ الفِعلِ، وَالوَصفُ، وَالتَّأنِيثُ، وَالأَلِفُ وَالنُّونُ الزَّائِدَتَانِ، وَالتَّعرِيفُ، وَالعَدلُ، وَالجَمعُ، وَالعُجمَةُ، وَالتَّركِيبُ.

فَأَمَّا وَزنُ الفِعلِ إِذَا سُمِّيتَ بِهِ نَحوُ: «أَحمَدُ»، وَ«تَغلِبُ»، [١٢أ] وَ«يَشكُرُ»، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّكَ لا تَصرِفُهُ مَعرِفَةً، وَتَصرِفُهُ نَكِرَةً. وَأَمَّا الوَصفُ فَكُلُّ «أَفعَلَ» مُؤَنَّثُهُ «فَعلاءُ»، أَو نَعتٌ عَلى «أَفعَلَ مِنكَ» نَحوُ: «أَحمَرُ وَحَمرَاءُ»، وَ«زَيدٌ أَفضَلُ مِن عَمرٍو»، وَهَذَا النَّوعُ لا يَنصَرِفُ فِي مَعرِفَةٍ وَلا نَكِرَةٍ. وَأَمَّا التَّأنِيثُ فَاعلَمْ أَنَّ الأَسمَاءَ الْمُؤَنَّثَةَ عَلى ضَرْبَينِ: ضَرْبٌ فِيهِ عَلامَةُ التَّأنِيثِ، وَضَرْبٌ لا عَلامَةَ

(١) في النسخة: «ما اجتمعا»، والفصيحُ ما أثبتُّه.

[فيه](١)؛ فَالَّذي فيه العَلامَةُ عَلى ضَربَين: «تَاءٌ»، وَ«أَلفٌ»، فَالتَّاءُ نَحوُ: «طَلحَةُ»، وَ«حَمزَةُ»، وَهَذَا لا يَنصَرِفُ مَعرِفَةً، وَيَنصَرِفُ نَكِرَةً، وَأَمَّا الأَلفُ فَهِيَ عَلى ضَربَين: مَقصُورَةٌ، وَمَمدُودَةٌ؛ فَالْمَقصُورَةُ نَحوُ: «سُعْدَى»، وَ«بُشْرَى»، وَالْمُمدُودَةُ نَحوُ: «حَمرَاءُ»، وَ«صَحرَاءُ»، وَ«أَصفِيَاءُ»، وَكِلاهُمَا لا يَنصَرِفُ مَعرِفَةً وَلا نَكِرَةً. وَأَمَّا الْمُؤَنَّثُ بِغَيرِ عَلامَةٍ فَلا يَخلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ أَو أَكثَرَ، فَإِنْ كَانَ عَلى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ فَلا يَخلُو مِن أَنْ يَكُونَ أَوسَطُهُ سَاكِناً أَو مُتَحَرِّكاً، فَإِنْ كَانَ سَاكِناً نَحوُ: «دَعْدٌ»، وَ«هِنْدٌ» فَلكَ فِيهِ وَجهَانِ: الصَّرفُ، وَمَنعُ الصَّرفِ، قَالَ الشَّاعِرُ(٢):

لَم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئزَرِهَا
دَعْدٌ وَلَم تُغْذَ دَعْدُ فِي العُلَبِ(٣)

وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكاً نَحوُ امرَأَةٍ سَمَّيتَهَا بِـ«قَدَمٍ»، وَ«عُنُقٍ»، وَ«إِطِلٍ» لَم تَصرِفْهُ مَعرِفَةً، وَصَرَفتَهُ نَكِرَةً، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ عَلى أَكثَرَ مِن ثَلاثَةِ أَحرُفٍ نَحوُ: «سُعَادُ»، وَ«زَينَبُ»، وَ«عَنَاقُ»، وَ«عَقْرَبُ»، مُذَكَّراً سَمَّيتَ بِهِ أَو مُؤَنَّثاً؛ لأَنَّ الحَرفَ الرَّابِعَ ضَارَعَ تَاءَ التَّأنِيثِ. وَأَمَّا الأَلِفُ وَالنُّونُ الزَّائِدَتَانِ فَكُلُّ مَا كَانَ عَلى «فَعْلانَ» مُؤَنَّثُهُ «فَعْلى» فَإِنَّهُ لا يَنصَرِفُ فِي مَعرِفَةٍ وَلا نَكِرَةٍ، وَذَلِكَ نَحوُ: «سَكرَانُ»، وَ«عَطشَانُ»،

(١) زيادة لازمة.

(٢) نسبه الأعلمُ في تحصيل عين الذهب ٤٥٧، وابنُ السِّيد في الاقتضاب ٣/ ١٩٥، والحلل ٢٩٤، وابنُ برِّي في التنبيه والإيضاح ٢/ ٢١ إلى جرير، وهو في ذيل ديوانه ٢/ ١٠٢١، وذكر ابنُ السِّيد أنه يروى لعبيد الله بن قيس الرقيات، وأثبته عنه محقق الديوان في زيادات ديوانه ١٧٨.

(٣) من المنسرح، والتلفُّع الاشتمالُ بالثوب على عادة نساء الأعراب، والفَضْلُ البقية، والعُلَب إناء يُتَّخذ من جلود الإبل يُحلب فيه اللبن ويشرب، والمعنى ليست دعد ممن تشتمل بثوبها، وتشرب اللبن بالعلبة كنساء الأعراب الشقيَّات، ولكنها ممن نشأ في نعمةٍ، وكُسي أحسنَ كسوة. قاله ابنُ بري. وينظر: الكتاب ٣/ ٢٤١، وأدب الكاتب ٢٨٢، والكامل ١/ ٤٠٨، وما ينصرف ٦٨، والجمل للزجاجي ٢٢١، والخصائص ٣/ ٦١، ٣١٦، والمنصف ٢/ ٧٧، والمبهج ٤٣، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٥٢، والإعراب للواحدي ٦٩١، والمفصل ٤٣، واللباب ١/ ٥٠٨، وشرح ابن يعيش ١/ ٧٠، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٩٥.

فَإِنْ لم يَكُنْ «فَعْلى» لهُ لم يَنصرِفْ مَعرِفَةً، وَانصرَفَ نَكِرَةً وَذَلِكَ نَحوُ: «سَعْدَانُ»، وَ«حَمْدَانُ»، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَت فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ لا «فَعْلى» لهُ نَحوُ: «عُثمَانُ»، [١٢ب] وَ«عِمرَانُ»، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ. وَأَمَّا التَّعرِيفُ فَمَتَى اجتَمَعَ مَعَهُ سَبَبٌ مِنَ الأَسبَابِ الَّتِي تَمنَعُ الصَّرفَ مُنِعَ الصَّرفَ. وَأَمَّا العَدْلُ فَهُوَ أَنْ تَلفِظُ بِبِنَاءٍ وَأَنتَ تُرِيدُ غَيرَهُ(١)، وَيَكُونُ فِي الْمَعرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ؛ فَالْمَعرِفَةُ نَحوُ: «عُمَرُ»، وَ«زُفَرُ»، عُدِلا عَن عَامِرٍ وَزَافِرٍ، وَهَذَا النَّوعُ لا يَنصَرِفُ مَعرِفَةً، وَيَنصَرِفُ نَكِرَةً، وَالنَّكِرَةُ نَحوُ: «مَثْنَى»، وَ«ثُلاثَ»، وَ«رُبَاعَ»، عُدِلا عِنِ اثنَينِ اثنَينِ، وَثَلاثَةٍ ثَلاثَةٍ، وَأَربَعَةٍ أَربَعَةٍ، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿**أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ**﴾ [فاطر: ١]. فَهَذَا النَّوعُ لا يَنصَرِفُ مَعرِفَةً وَلا نَكِرَةً؛ لأَنَّ فِيهِ الوَصفَ وَالعَدل. وَأَمَّا الجَمعُ فَهُوَ مَا كَانَ ثَالِثُهُ أَلِفاً وَبَعدَهُ حَرفَانِ أَو ثَلاثَةُ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ نَحوُ: «مَسَاجِدُ»، وَ«صَوَامِعُ»، وَ«مَحَارِيبُ»، وَ«تَمَاثِيلُ»، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿**لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ**﴾ [الحج: ٤٠]، وَقَالَ: ﴿**يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ**﴾ [سبأ: ١٣]، وَهَذَا الجَمعُ لا يَنصَرِفُ مَعرِفَةً وَلا نَكِرَةً. وَأَمَّا العُجمَةُ فَاعلَمْ أَنَّ الأَسمَاءَ الأَعجَمِيَّةَ عَلى ضَربَينِ: أَحَدُهُمَا مَا تَدخُلُهُ الأَلِفُ وَاللَّامُ نَحوُ: «آجُرٌّ»، وَ«لِجَامٌ»، وَ«شَاهِينٌ»، وَ«نِيرُوزٌ»، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ، وَهَذَا يَجرِي مَجرَى العَرَبِيِّ. وَأَمَّا مَا لا يَدخُلُهُ الأَلِفُ وَاللَّامُ فَنَحوُ: «إِبرَاهِيمُ»، وَ«إِسمَاعِيلُ»، وَ«إِسرَائِيلُ»، وَهَذَا النَّوعُ لا يَنصَرِفُ مَعرِفَةً، وَيَنصَرِفُ نَكِرَةً. وَأَمَّا التَّركِيبُ فَهُوَ ضَمُّ أَحَدِ الاسمَينِ إِلى الآخِرِ لا عَلى جِهَةِ الإِضَافَةِ، وَذَلِكَ نَحوُ: «حَضْرَمَوتُ»، وَ«بَعلَبَكُّ»، وَ«دَرَابَجِردُ»(٢)، وَمَا

(١) هذه عبارة ابن جني في اللمع ١٥٥، وأفادها من شيخه أبي علي في الإيضاح ٣٠١، والأغفال ٢ / ١٤٥، وكتاب الشعر ١ / ٤٢، وعنه الواحدي في التفسير البسيط ٦ / ٣٠٣، والإعراب ٦١٠، وهي في شرح ابن يعيش ٢ / ٤١، وفي الخزانة ٧ / ١٧٩ نقلاً عن كتاب الشعر.

(٢) كُورة بفارس، عَمَرَها درابجرد بن فارس، وكان ينزل بها الملوك، كثيرة المعادن، طيبة الهواء، وهي أيضاً محلة من محالِّ نيسابور. ينظر: أحسن التقاسيم ٣٥١، ومعجم ما استعجم ١ / ٥٤٨-٥٤٩، والمعرَّب ٣١٦، والأنساب ٥ / ٢٢٧، ومعجم البلدان ٢ / ٤٤٦، ومراصد الاطلاع ٢ / ٥١٩.

أَشبَهَ ذَلكَ، وَهَذَا النَّوعُ لا يَنصرِفُ مَعرفَةً، وَيَنصرِفُ نَكرَةً؛ لأَنَّ الثَّانيَ منهَا بمَنزلة تَاءِ التَّأنيث، وَكَمَا أَنَّ مَا فيه تَاءُ التَّأنيث لا يَنصرِفُ مَعرفَةً وَيَنصرِفُ نَكرَةً فَكَذَلكَ «حَضرَمُوتُ» وَمَا أَشبَهَهُ. وَجَميعُ مَا لا يَنصرِفُ إِذَا دَخَلَهُ الأَلفُ وَاللامُ أَوِ الإِضَافَةُ دَخَلَهُ الجَرُّ نَحوُ: «مَرَرتُ بالأَحمَرِ وَأَحمَرِكُم» [١٣أ]، وَكَذَلكَ سَائرُهَا.

بَابُ إِعرَابِ الأَفعَالِ [وَبنَائهَا](١)

اعلمْ أَنَّ الأَفعَال عَلى ضَربَين: مَبنيٌّ، وَمُعرَبٌ؛ فَالْمَبنيُّ عَلى ضَربَين: مَبْنيٌّ عَلى الوَقْف، وَمُبْنيٌّ عَلى الفَتحِ؛ فَالْمَبْنيُّ عَلى الوَقْف جَميعُ أَمثلة الأَمرِ للمُوَاجَه نَحوُ: «اذْهَبْ»، وَ«انْطَلقْ»، وَمَا أَشبَهَ ذَلكَ. وَالْمَبْنيُّ عَلى الفَتحِ جَميعُ أَمثلة الْمَاضي نَحوُ: «ضَرَبَ»، وَ«استَخرَجَ»، وَ«دَحرَجَ». وَالْمُعرَبُ هُوَ الفعلُ الْمُضَارعُ، وَإِعرَابُهُ: الرَّفعُ، وَالنَّصبُ، وَالجَزمُ، وَهُوَ عَلى ضَربَين: صَحيحٌ، وَمُعتَلٌّ؛ فَالصَّحيحُ مَا لم يَكُن فِي آخرِهِ وَاوٌ، وَلا يَاءٌ، وَلا أَلفٌ، وَيَكُونُ فِي الرَّفعِ مَضْمُوماً، وَفِي النَّصبِ مَفتُوحاً، وَفِي الجَزمِ سَاكناً نَحوُ: «هُوَ يَذهَبُ»، وَ«لنْ يَذهَبَ»، وَ«لم يَذهَبْ». وَالْمُعتَلُّ مَا كَانَ فِي آخرِهِ الوَاوُ وَاليَاءُ وَالأَلفُ نَحوُ: «يَغزُو»، وَ«يَرمِي»، وَ«يَخشَى»، فَهَذه الأَحرُفُ سَاكنَةٌ فِي الرَّفعِ، مَحذُوفَةٌ فِي الجَزمِ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَيُفتَحُ الوَاوُ وَاليَاءُ، وَتَبْقَى الأَلفُ عَلى سُكُونهَا؛ لأَنَّهُ لا سَبيل إِلى تَحريكهَا.

وَمنَ الفعلِ خَمسَةُ أَمثلةٍ، رَفعُهَا بإِثبَات النُّون، وَنَصبُهَا وَجَزمُهَا بحَذف النُّون، وَهِيَ: «تَفْعَلان»، وَ«يَفْعَلان»، وَ«تَفْعَلُونَ»، وَ«يَفْعَلُونَ»، وَ«تَفْعَلينَ يَا امرَأَةُ»، تَقُولُ فِي الرَّفعِ: «أَنتُمَا تَفعَلان»، وَفِي النَّصبِ: «لن تَفعَلا»، وَفِي الجَزمِ: «لم تَفعَلا»، وَمَا أَشبَهَ ذَلكَ، وَمنهُ قَولُهُ تَعَالى: ﴿**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا**﴾ [البقرة: ٢٤]، وَالنَّصبُ هَاهُنَا مَحمُولٌ عَلى الجَزمِ كَمَا كَانَ فِي الاسمِ مَحمُولاً عَلى الجَرِّ. فَإِنْ كَانَتِ النُّونُ ضَميرَ الجَمَاعَة الْمُؤَنَّث نَحوُ: «أَنتُنَّ تَفْعَلنَ»، وَ«هُنَّ يَفْعَلنَ»، تَثْبُتُ

(١) زيادة من أسرار العربية ٢١٩ لأنه تحدَّث هنا عن الأمرين معاً.

فِي حَالةِ الرَّفعِ وَالنَّصبِ والجَزمِ ولَم تُحذَفْ؛ لأَنَّهَا عَلامَةُ الجَمعِ، وَليسَت بِعَلامَةٍ لِلرَّفعِ.

بَابُ الحُرُوفِ العَاملةِ فِي الفعلِ [المُستَقبَلِ](١)

وَهِيَ عَلى ضَربَينِ: نَاصِبَةٌ، وَجَازِمَةٌ؛ أَمَّا النَّاصِبَةُ فَهِيَ أَربَعَةٌ: «أَنْ»، وَ«لنْ»، وَ«كَي»، وَ«إِذَنْ»، تَقُولُ: «أُرِيدُ أَنْ تَذهَبَ»، وَ«لنْ تَقُومَ»، وَ«جِئتُكَ كَي تُعْطِيَنِي»، وَيَقُولُ: «أَنَا أَرعَى حَقَّكَ»، فَتَقُولُ: «إِذَنْ [١٣ب] أُكرِمَكَ». وَتُضْمَرُ «أَنْ» بَعدَ خَمسَةِ أَحرُفٍ، وَهِيَ: «حَتَّى»، وَ«اللامُ»، وَ«الفَاءُ»، وَ«الوَاوُ»، وَ«أَوْ»، نَحوُ قَولِكَ: «سِرتُ حَتَّى أَدخُلَهَا»، وَ«مَا كُنتُ لأَضْرِبَكَ»، وَ«مَا جِئتَنِي فَأُكرِمَكَ»، وَ«لا يَسعُنِي شَيءٌ وَيَعجَزَ عَنكَ»، وَ«لأَضْرِبَنَّكَ أَو تَعْتَرِفَ»، قَال الشَّاعِرُ(٢):

فَقُلتُ لهُ لا تَبْكِ عَيْنَاكَ إِنَّمَا
نُحَاوِلُ مُلكاً أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا(٣)

وَالتَّقدِيرُ: أَو أَنْ نَمُوتَ.

وَأَمَّا الجَازِمَةُ فَهِيَ: «لم»، وَ«لَمَّا»، وَ«لامُ الأَمرِ»، وَ«لا» فِي النَّهيِ(٤)، وَ«إِنْ» فِي الشَّرطِ وَالجَزمِ، وَقَد تُشَبَّهُ بِهِ أَسمَاءٌ وَظُرُوفٌ، فَالأَسمَاءُ: «مَا»، وَ«مَنْ»، وَ«أَيٌّ»، وَ«مَهْمَا»، وَالظُّرُوفُ: «مَتَى»، وَ«أَينَ»، وَ«أَيَّ حِينٍ»(٥)، وَ«مَا»، وَ«أَينَمَا»، وَ«حَيثُمَا»، وَ«إِذْمَا».

(١) زيادة توضيحية من أسرار العربية ٢٢٧.

(٢) لامرئ القيس في ديوانه ٦٦.

(٣) من الطويل، يخاطب به رفيقَ دربه عمرو بن قميئة اليشكري وهما في طريقهما إلى ملك الروم ليستنجد به في أخذ ثأر أبيه، وفي الديوان: عَينُكَ، بالإفراد. ينظر: الكتاب ٣/ ٤٧، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٧١، والمقتضب ٢/ ٢٨، والأصول ٢/ ١٥٦، والجمل للزجاجي ١٨٦، واللامات ٦٨، واللمع ١٣٠، والخصائص ١/ ٢٦٣، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٩٨، والإعراب للواحدي ١١٣، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٧٨، وشرح ابن يعيش ٧/ ٢٢، ٣٣، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣١٣، وشرح ابن عصفور ٢/ ١٥٦، ورصف المباني ١٣٣، والخزانة ٨/ ٥٤٤.

(٤) في النسخة: «النفي»، وهو خطأٌ.

(٥) كرَّر الناسخ بعده: «متى».

وَالشَّرطُ وَجَوَابُهُ مَجزُومَانِ نَحوُ: «إِنْ تَأتِنِي آتِكَ»، وَ«إِنْ تَذهَبْ أَذهَبْ مَعَكَ». وَجَوَابُ الشَّرطِ عَلى ثَلاثَةِ أَضرُبٍ: الفِعلُ، وَالفَاءُ، وَإِذَا؛ فَالفِعلُ نَحوُ مَا قَدَّمنَاهُ، وَالفَاءُ نَحوُ قَولِهِ تَعَالى: ﴿**فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا**﴾ [الجن: ١٣]، وَ«إِذَا» نَحوُ قَولِهِ تَعَالى: ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾ [الروم: ٣٦].

وَقَد يُحذَفُ الشَّرطُ فِي ستَّةِ مَوَاضِعَ، وَهِيَ: الأَمرُ، وَالنَّهيُ، وَالاستِفهَامُ، وَالدُّعَاءُ، وَالتَّمَنِّي، وَالعَرْضُ، تَقُولُ فِي الأَمرِ: «ائْتِنِي أُكرِمْكَ»، وَفِي النَّهيِ: «لا تَفعَل يَكُنْ خَيراً لكَ»، وَفِي الاستِفهَامِ: «أَينَ بَيتُكَ أَزُرْكَ»، وَفِي الدُّعَاءِ: «اللَّهُمَّ ارزُقْنِي مَالاً أَتَصَدَّقْ بِهِ»، وَفِي التَّمَنِّي: «ليتَ لِي مَالاً أُنفِقْهُ»، وَفِي العَرْضِ: «أَلا تَنزِلُ أَحسِنْ إِليكَ»، تَجزِمُ هَذَا كُلَّهُ؛ لأَنَّ الْمَعنَى: «إِنْ تَفْعَل أَفْعَلْ». فَإِنْ أَدخَلتَ عَلَيهِ الفَاءَ كَانَ مَنصُوباً بِتَقْدِيرِ: «أَنْ» كَالْمَنفِيِّ، وَمَا قَدَّمْنَا ذِكرَهُ.

بَابُ النُّونَينِ الثَّقِيلَةِ وَالخَفِيفَةِ(١)

اعلَمْ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن هَاتَينِ النُّونَينِ يُؤَكَّدُ بِهَا الفِعلُ الْمُستَقبَلُ وَذَلِكَ فِي القَسَمِ، وَالأَمرِ، وَالنَّهيِ، وَالاستِفهَامِ، وَالشَّرطِ بِـ«إِمَّا». وَيُبْنَى مَعَهَا عَلى الفَتْحِ إِلا فِي جَمَاعَةِ الْمُذَكَّرِ فَإِنَّهُ يُبْنَى مَا قَبلَهَا عَلى الضَّمِّ، وَفِي وَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثِ فَإِنَّهُ يُبْنَى مَا قَبلَهَا [١٤أ] عَلى الكَسرِ، تَقُولُ: «وَاللهِ لتَذهَبَنَّ» بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ، وَ«لتَضرِبَنْ» بِالنُّونِ الخَفِيفَةِ، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿**لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ**﴾ [يوسف: ٣٢]، وَتَقُولُ فِي التَّثنِيَةِ: «وَاللهِ لتَذهَبَانِّ»، وَفِي الجَمعِ: «وَاللهِ لتَذهَبُنَّ»، فَتَضُمُّ مَا قَبلَهَا لِتَدُلَّ عَلى الوَاوِ الْمَحذُوفَةِ، وَتَقُولُ لِلمُؤَنَّثَةِ: «اذهَبنَّ يَا هِندُ»، فَتَكسِرُ مَا قَبلَهَا لِتَدُلَّ عَلى اليَاءِ الْمَحذُوفَةِ، وَتَقُولُ لِلتِّنْتَينِ: «وَاللهِ لتَذهَبَانِّ» كَمَا تَقُولُ فِي الْمُذَكَّرِ، وَتَقُولُ لِجَمَاعَةِ النِّسْوَةِ: «وَاللهِ لتَذهَبْنَانِّ»، فَتُثْبِتُ نُونَ الضَّمِيرِ لأَنَّهَا عَلامَةُ جَمعٍ لا عَلامَةُ رَفعٍ، وَتُدخِلُ الأَلِفَ لِتَفْصِلَ بَينَ النُّونَاتِ، وَتَكسِرُ نُونَ

(١) انفرد كتابُنا بهذا الباب، ولم يعرض له في أسرار العربية.

التَّوكيد لوُقُوعِهَا بَعدَ الأَلِف.

وَكُلُّ مَوضِعٍ تَدخُلُهُ الثَّقِيلةُ تَدخُلُ فِيهِ الخَفِيفَةُ إلا فِي مَوضِعَين: فعلُ الاثنَين، وَفِعلُ جَمَاعَةِ النِّسوَةِ؛ لِمَا يَلزَمُ مِن التِقَاءِ السَّاكِنَين عَلى غَيرِ حَدِّه(١). فَإِنْ وَقَفتَ عَلى النُّونِ الخَفِيفَةِ فَإِنْ كَانَ قَبلَهَا فَتحَةٌ أَبدَلتَ مِنهَا أَلِفاً كَقَولِهِ تَعَالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، وَإِنْ كَانَ قَبلَهَا ضَمَّةٌ أَو كَسرَةٌ حَذَفتَهَا وَأَعَدتَ عَلامَةَ الرَّفعِ كَقَولِكَ فِي [هَل تَذهَبُنْ](٢): «هَل تَذهَبُونَ؟»، وَفِي هَل تَذهَبِنْ: «هَل تَذهَبِينَ؟»، وَعَادَت وَاوُ الجَمعِ وَيَاءُ التَّأنِيثِ لِزَوَالِ نُونِ التَّوكِيد. وَتُحذَفُ هَذِهِ النُّونُ أَيضاً إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ مِن كَلِمَةٍ بَعدَهَا كَقَولِكَ فِي اذهَبَنْ: «اذهَبِ الآنَ»، قَالَ الشَّاعِرُ(٣):

وَلا تُـهِـينَ الـكَـرِيمَ عَـلَّكَ أَنْ
تَـركَعَ يَـومـاً وَالـدَّهـرُ قَـد رَفَـعَهْ(٤)

أَرَادَ: تُهِينَنْ، فَحُذِفَتِ النُّونُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَين.

(١) هذه عبارة أبي علي في الإيضاح ٣٢٣، وساقها الواحدي في الإعراب ١٧٢، وهذا مذهب البصريين، وهي من مسائل الخلاف بين الفريقين في الإنصاف ٥٢٢-٥٣٤، وفي حواشيه فضلُ تخريج.

(٢) زيادة لازمة.

(٣) للأضبط بن قُرَيع السَّعْدي في البيان والتبيُّن ٣/ ٣٤١، والشعر والشعراء ١/ ٣٨٢-٣٨٣، وأمالي القالي ١/ ١٠٧-١٠٨، والأغاني ١٨/ ١٢٨-١٢٩، وحماسة ابن الشجري ١/ ٤٧٣-٤٧٤، والحماسة البصرية ٣/ ٧٨٨. وساق أبو حاتم في المعمرين ١١-١٢، وثعلب في مجالسه ٤١٢ أبياتاً من القصيدة التي منها الشاهد منسوبة إليه.

(٤) من المنسرح، وروايةُ النحويين: «لا تهين الفقير»، ورواية أبي البركات هنا توافق رواية المبرد في الكامل ٢/ ٦٦٢، وهي رواية ابن الأثير في البديع ١/ ٦٧١ وغيَّرها المحقق إلى الرواية المشهورة! وكذا رُوي في الحماسة البصرية، ورواه الأنباري في الإنصاف ١٨١ بالرواية المشهورة. وينظر: العسكريات ٢٠١، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٣٤، وشرح المرزوقي ٢/ ١١٥١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٦، وشرح ابن يعيش ٩/ ٤٣، وشرح ابن عصفور ١/ ٤٤١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤١٩، ورصف المباني ٢٤٩، ٣٧٣، والتذييل والتكميل ٥/ ١٧٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٨٥، ومغني اللبيب ٢/ ٤٣٤، ٦/ ٤٩٨، وأوضح المسالك ٤/ ١١١، والهمع ٢/ ١٥٣، ٤/ ٤٠٤، والخزانة ١١/ ٤٥٠. وأُنبه إلى أن الجاحظ والأصفهاني رَوَيَا البيتَ بلفظ: لا تحقرنَّ، ورواه ابنُ الأنباري في الزاهر ٢/ ٣٢٢: لا تُعادِ، وهي رواية أبي علي القالي عنه عن ثعلبٍ، ورواها ابنُ الشجري في حماسته، ولا شاهدَ في الروايتين كلتيهما.

بَابُ التَّعَجُّب

اعلمْ أَنَّ التَّعَجُّبَ يَكُونُ بِلفظَينِ: أَحَدُهُمَا «مَا أَفعَلَهُ»، وَالآخَرُ «أَفعِلْ بِه» نَحوُ: «مَا أَحسَنَ زَيداً»، وَ«أَحسِنْ بِزَيدٍ». وَلا يُبْنَى فِعلُ التَّعَجُّبِ إِلا مِمَّا كَانَ عَلى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ نَحوُ: «ظَرُفَ»، وَ«ضَرَبَ»، وَ«سَمِعَ»، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ**﴾ [مريم: ٣٨]. وَمَا زَادَ عَلى ذَلِكَ فَلا يُبْنَى مِنهُ فِعلُ التَّعَجُّبِ نَحوُ: «انطَلَقَ»، وَ«استَخرَجَ»، وَ«دَحرَجَ»، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الأَلوَانُ وَالخِلقُ، لا تَقُولُ: «مَا أَحمَرَهُ» مِنَ الحُمْرَةِ، وَلا: «مَا أَعوَرَهُ» مِنَ العَوَرِ، وَلا: «أَحمِرْ بِه»، [١٤ب] وَلا: «أَعوِرْ بِه». فَإِنْ أَرَدتَ ذَلِكَ قُلتَ: «مَا أَشَدَّ حُمرَتَهُ»، وَ«مَا أَقبَحَ عَوَرَهُ». وَكُلُّ مَا امتَنَعَ بِهِ «مَا أَفعَلَهُ» امتَنَعَ فِيهِ «أَفعِل بِه».

بَابُ «نِعْمَ» وَ«بِئْسَ»

اعلمْ أَنَّ «نِعْمَ»، وَ«بِئْسَ» فِعْلانِ مَاضِيَانِ جَامِدَانِ، وَلا يَكُونُ فَاعِلُهُمَا إِلا اسماً مُستَغْرِقاً لِلجِنسِ، وَهُوَ عَلى ضَرْبَينِ: مُظهَرٌ، وَمُضْمَرٌ؛ فَالْمُظهَرُ نَحوُ: «نِعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ»، وَ«بِئْسَ وَافِدُ العَشِيرَةِ عَمرٌو»، وَالْمُضْمَرُ نَحوُ: «نِعمَ رَجُلاً زَيدٌ»، وَ«بِئْسَ غُلاماً عَمرٌو»، وَالتَّقْدِيرُ: نِعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ، إِلا أَنَّهُم أَضْمَرُوا الرَّجُل قَصْداً لِلاختِصَارِ، وَأَقَامُوا «رَجُلاً» مُقَامَهُ تَفْسِيراً لَهُ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلى التَّمييزِ، وَ«زَيدٌ» فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَرفُوعٌ بِالابتِدَاءِ، وَمَا قَبلَهُ خَبَرٌ عَنهُ، وَهُوَ أَوْجَهُ الوَجهَينِ(١).

بَابُ «حَبَّذَا»

اعلمْ أَنَّ «حَبَّذَا» تَرفَعُ الْمَعرِفَةَ، وَتَنصِبُ النَّكِرَةَ، تَقُولُ فِي الْمَعرِفَةِ: «حَبَّذَا عَبدُ اللهِ»، وَ«حَبَّذَا أَبُوكَ»، وَتَقُولُ فِي النَّكِرَةِ: «حَبَّذَا رَجُلاً زَيدٌ»، وَ«حَبَّذَا جَارِيَةً هِندٌ». وَحَقِيقَةُ رَفعِ الْمَعرِفَةِ بِالابتِدَاءِ، وَحَقِيقَةُ نَصْبِ النَّكِرَةِ عَلى التَّمييزِ كَمَا فِي «نِعمَ»، وَ«بِئسَ».

(١) ذكر في أسرار العربية ٨٢-٨٣ أن فيه وجهين، هذا أحدُهما، والآخر أنه خبر لمبتدأ محذوف، وهما وجهان مشهوران لا يكاد يخلو منهما كتابٌ نحويٌّ.

بَابُ «عَسَى»

اعلمْ أَنَّ «عَسَى» فعلٌ مَاضٍ جَامِدٌ، ولَهَا اسمٌ وَخَبَرٌ؛ فَاسمُهَا مَرفُوعٌ، وَخَبَرُهَا مَنصُوبٌ، وَلا يَكُونُ إِلا مَعَ الفعْلِ نَحوُ: «عَسَى زَيدٌ أَنْ يَقُومَ»، فَـ«زَيدٌ» مَرفُوعٌ؛ لأَنَّهُ اسمُ «عَسَى»، وَ«أَنْ يَقُومَ» فِي مَوضِعِ نَصبٍ؛ لأَنَّهُ خَبَرُهَا، وَقَد تُحذَفُ «أَنْ» فِي ضَرُورَةِ الشِّعرِ تَشْبِيهاً بِـ«كَادَ»، قَال الشَّاعِرُ(١):

عَسَى الهَمُّ الَّذِي أَمسَيتَ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ(٢)

وَقَد تَقَعَ «أَنْ» مَعَ صِلتِهَا مَوقِعَ الفَاعِلِ فَلا تَفتَقِرُ إِلى خَبَرٍ، قَال اللهُ تَعَالى: ﴿**وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ**﴾ [البقرة: ٢١٦].

بَابُ «كَمْ»

اعلمْ أَنَّ [١٥أ] «كَمْ» عَلى ضَربَينِ: أَحَدُهُمَا الاستِفهَامُ، وَالآخَرُ الخَبَرُ؛ فَإِذَا كَانَت استِفهَاماً كَانَ مَا بَعدَهَا مَنصُوباً، وَإِذَا كَانَتْ خَبَراً كَانَ مَا بَعدَهَا مَجرُوراً، تَقُولُ فِي الاستِفهَامِ: «كَم غُلاماً لكَ؟»، وَ«كَم دِرهَماً مَعَكَ؟». وَتَقُولُ فِي الخَبَرِ: «كَم غُلامٍ مَلكتُ»، وَ«كَم دَرهَمٍ أَنفَقتُ». وَرُبَّمَا نَصَبُوا بِهَا فِي الخَبَرِ، وَجَرُّوا بِهَا فِي الاستِفهَامِ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ. فَإِنْ فَصَلتَ بَينَ«كَم» وَمَا عَمِلت [فِيهِ](٣) لم يَجُز

(١) لهدبة بن الخشرم العذري في شعره ٥٩.

(٢) من الوافر، من قصيدةٍ قالها وهو في السجن لقتله ابنَ عمه زيادةَ بن زيد بسبب ملاحاةٍ وقعت بينهما، ورواه الأنباري في أسرار العربية في طبعة مدكور وعبد الباري ٩٧: عسى الغمُّ، وفي طبعة البيطار ١٢٨ كما هنا، ورواية الديوان والنحويين: عسى الكربُ. ينظر: الكتاب ٣/ ١٥٩، والمقتضب ٣/ ٧٠، والكامل ١/ ٢٥٤، والجمل للزجاجي، والإيضاح للفارسي ٨٠، واللمع ١٤٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٤، وشرح ابن يعيش ٧/ ١١٧، ١٢١، وشرح ابن عصفور ٢/ ١٧٦، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٤٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٥١٦، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢١، ٦/ ٢١٧، وأوضح المسالك ١/ ٣١٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٧، والهمع ٢/ ١٤٠، والخزانة ٩/ ٣٢٨.

(٣) زيادة لازمة.

فيهَا إلا النَّصبُ(١)، قَال الشَّاعرُ(٢):

كَم نَـالـنِي مِـنـهُمُ فَـضْلاً عَـلى عَـدَمٍ

إِذْ لا أَكَـادُ مِنَ الإِقْـتَـارِ أَحـتَـمِلُ(٣)

بَابُ العَدَد

اعلمْ أَنَّ العَدَدَ مِنَ الثَّلاثَةِ إِلى العَشَرَةِ لِلمُذَكَّرِ بالهَاءِ، وَمِنَ الثَّلاثِ إِلى العَشْرِ لِلمُؤَنَّثِ بِغَيرِ هَاءٍ، تَقُولُ: «عِندي ثَلاثَةُ رِجَالٍ، وَثَلاثُ نِسوَةٍ»، قَال اللهُ تَعَالى: ﴿ **سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا** ﴾ [الحاقة: ٧]. فَإِذَا زَادَت عَلى العَشَرَةِ وَاحِداً رَكَّبتَهُ مَعَهَا وَجَعَلتَهُمَا بِمَنزِلةِ اسمٍ وَاحِدٍ، وَبَنَيتَهُمَا عَلى الفَتحِ، تَقُولُ: «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً»، وَكَذَلكَ إِلى «تِسعَةَ عَشَرَ»، إِلا «اثْنَي عَشَرَ» فَإِنَّ الاثنَينِ مُعرَبٌ فِي جَمِيعِ الأَحوَالِ؛ لأَنَّ عَلَمَ التَّثْنِيَةِ هُوَ عَلَمُ الإِعرَابِ، فَلو نَزَعُوا إِعرَابَهُ لسَقَطَ مَعنَى تَثْنِيَتِه. وَتَقُولُ: «عِندي ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً»، فَتُثْبِتُ الهَاءَ فِي الاسمِ الأَوَّلِ، وَتَحذِفُهَا مِنَ الثَّانِي. وَتَقُولُ فِي الْمُؤَنَّثِ: «ثَلاثَ عَشْرَةَ امرَأَةً»، تُثْبِتُ الهَاءَ فِي الاسمِ الثَّانِي، وَتَحذِفُهَا مِنَ الأَوَّلِ، وَكَذَلكَ إِلى «تِسعَ عَشْرَةَ». فَإِذَا صِرتَ إِلى العِشْرِينَ استَوَى الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ فِيهَا إِلى التِّسعِينَ، وَكَذَلكَ إِلى مِئَةٍ وَأَلْفٍ، إِلا أَنَّ مَا بَعدَ العِشْرِينَ إِلى التِّسْعِينَ مَنصُوبٌ عَلى التَّمِيزِ، وَمَا بَعدَ الْمِئَةِ وَالأَلْفِ مَجرُورٌ بِالإِضَافَةِ، تَقُولُ: «عِندي عِشْرُونَ غُلاماً»، وَ«تِسعٌ وَتِسْعُونَ جَارِيَةً»، وَ«مِئَةُ

(١) ذكر في أسرار العربية ١٥٤ علة ذلك، وهذا مذهب البصريين، وهي من مسائل الخلاف بين الفريقين في الإنصاف ٢٦١-٢٦٥، وفي حواشيه فضلُ تخريج.

(٢) للقطامي في ديوانه ٣٠.

(٣) من البسيط، من أبياتٍ يمدح فيها عبد الواحد بن الحارث بن الحكم والي المدينة في عهد مروان بن الحكم، والإقتارُ الفقرُ، وأحتمل أي أرتحل في طلب الرزق، ورواية الديوان: فضلٌ بالرفع، ولا شاهدَ. ينظر: الكتاب ٢ / ١٦٥، والمقتضب ٣ / ٦٠، واللمع ١٤٧، والتبصرة والتذكرة١ / ٣٢٣، والإنصاف ٢٦٣، وشرح ابن يعيش ٤ / ١٢٩، ١٣١، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٨٣، وشرح التسهيل ٢ / ٤٢٠، وشرح ابن الناظم ٢٩١، والتذييل والتكميل ١٠ / ٢٥، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٣٤٠، والهمع ٤ / ٨٢، والخزانة ٦ / ٤٧٧.

دِينَارٍ»، وَ«أَلْفُ دِرهَمٍ».

فَإِنْ أَرَدتَ تَعْرِيفَ شَيءٍ مِنَ العَدَدِ لم يَخلُ إِمَّا أَنْ [١٥ب] يَكُونَ مُضَافاً أَو غَيرَ مُضَافٍ؛ فَإِنْ كَانَ مُضَافاً كَانَ تَعْرِيفُهُ فِي آخِرِهِ، تَقُولُ: «عِندِي ثَلاثَةُ الأَثْوَابِ»، وَ«ثَلاثُ النِّسوَةِ»، قَال الشَّاعِرُ(١):

وَهَل يَرجِعُ التَّسْلِيمَ أَو يَنفَعُ البُكَا

ثَلاثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ البَلاقِعُ(٢)

وَإِنْ كَانَ غَيرَ مُضَافٍ كَانَ تَعْرِيفُهُ فِي أَوَّلِهِ، تَقُولُ: «عِندِي الأَحَدَ عَشَرَ دِرهَماً»، وَكَانَ بَعْضُ النَّحوِيِّينَ يُجِيزُ أَنْ تَقُول: «عِندِي الأَحَدَ العَشَرَ الدِّرهَمَ»، وَ«الأَحَدَ عَشَرَ الدِّرهَمَ»، وَهُوَ قَولٌ ظَاهِرُ الفَسَاد(٣).

بَابُ الجَمعِ(٤)

اعلمْ أَنَّ الجَمعَ عَلى ضَربَينِ: جَمعُ قِلَّةٍ، وَجَمعُ كَثرَةٍ؛ فَجَمعُ القِلَّةِ مِنَ الثَّلاثَةِ إِلى العَشَرَةِ، وَجَمعُ الكَثرَةِ مَا فَوقَ ذَلِكَ.

فَأَبْنِيَةُ القِلَّة: «أَفْعُلٌ»، وَ«أَفْعَالٌ»، وَ«أَفْعِلَةٌ»، وَ«فِعْلَةٌ»، فَـ«أَفْعُلٌ» نَحوُ: «أَكلُبٌ»، وَ«أَكعُبٌ»، وَ«أَفْعَالٌ» نَحوُ: «أَجْمَالٌ»، وَ«أَعْدَالٌ»، وَ«أَفْعِلَةٌ» نَحوُ: «أَغرِبَةٌ»، وَ«أَجرِبَةٌ»، وَ«فِعْلَةٌ» نَحوُ: «غِلْمَةٌ»، وَ«صِبْيَةٌ». وَمَا عَدَا هَذِهِ الأَبْنِيَةَ

(١) لذي الرمة في ديوانه ٢/ ١٢٧٤.

(٢) من الطويل، وروايتُه المشهورة وهي التي في الديوان: أو يكشف العمى، والأثافي جمع أُثفيَّة وهو حجارة تُنصَب يُوضع عليها القِدْرُ ونحوه، والبَلْقع القفرُ الخالي. ينظر: إصلاح المنطق ٣٠٣، والمقتضب ٢/ ١٧٦، ٤/ ١٤٤، والجمل للزجاجي ١٢٩، والمنصف ١/ ٦٤، والمخصص ١٧/ ١٠٠، ١٢٥، والإعراب للواحدي ٧٣٦، وشرح ابن يعيش ٢/ ١٢٢، ٦/ ٣٣، وأمالي ابن الحاجب١/ ٣٥٨، وشرح ابن عصفور ١/ ٦١٩، ٢/ ٣٧، وشرح التسهيل ٢/ ١١٦، ١٦٦، ٤٠٨، والارتشاف ٤/ ٢١٤٢، وتذكرة النحاة ٣٤٤.

(٣) هذا مذهب البصريين، والذين أفسَدَ مذهبَهم هم الكوفيون، وهي من مسائل الخلاف بين الفريقين في الإنصاف ٢٦٩-٢٧٣، وفي حواشيه فضلُ تخريج.

(٤) حدَّده في أسرار العربية ٢٣٩ بأنه باب جمع التكسير، وهو كذلك هنا في الغالب؛ لأنه عرض في آخره لجمع الإناث.

فَيُستَعمَلُ لِجَمعِ الكَثرَةِ، وَرُبَّمَا يَستَغنُونَ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الآخَرِ، فَمَا كَانَ عَلى «فَعْلٍ» بِفَتحِ الفَاءِ وَسُكُونِ العَينِ، وَلَم تَكُن عَينُهُ وَاواً وَلا يَاءً فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي جَمعِ القِلَّةِ عَلى «أَفْعُلٍ» نَحوُ: «نَسْرٌ وَأَنسُرٌ»، وَ«فَرخٌ وَأَفرُخٌ»، وَفِي الكَثرَةِ عَلى «فُعُولٍ»، وَ«فِعَالٍ» نَحوُ: «نُسُورٌ»، وَ«فِرَاخٌ». وَمَا سِوَى «فَعْلٍ» مِنَ الأَبنِيَةِ الثُّلاثِيَّةِ الَّتِي لا زِيَادَةَ فِيهَا نَحوُ: «فِعْلٌ»، وَ«فُعْلٌ»، وَ«فَعَلٌ»، وَ«فَعِلٌ»، وَ«فَعُلٌ»، وَ«فِعَلٌ»، وَ«فُعَلٌ»، وَ«فُعُلٌ» فَإِنَّ جَمعَهُ فِي القِلَّةِ عَلى «أَفْعَالٍ» نَحوُ: «جِذْعٌ وَأَجْذَاعٌ»، وَ«بُرْدٌ وَأَبْرَادٌ»، وَ«جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ»، وَ«كَبِدٌ وَأَكْبَادٌ»، وَ«عَجُزٌ وَأَعْجَازٌ»، وَ«ضِلعٌ وَأَضْلاعٌ»، وَ«إِطِلٌ[1] وَآطَالٌ»، وَ«رُطَبٌ وَأَرْطَابٌ»، وَ«طُنُبٌ وَأَطْنَابٌ». وَيَكُونُ جَمعُهُ فِي الكَثرَةِ عَلى «الفِعَالِ»، وَ«الفُعُولِ» نَحوُ: «الجِمَالُ»، «وَالبِرَادُ»، وَ«الجُذُوعُ»، وَ«الكُبُودُ»، وَرُبَّمَا جَمَعُوهُ فِي الكَثرَةِ عَلى «فِعْلانٍ»، وَ«فُعْلانٍ» [١٦أ] نَحوُ: «عَبْدٌ وَعُبْدَانٌ»، وَ«بَطْنٌ وَبُطْنَانٌ»، وَ«صِنْوٌ وَصِنْوَانٌ»، وَ«ذِئْبٌ وَذُؤْبَانٌ»، وَ«حُوتٌ وَحِيتَانٌ»، وَ«بَرَقٌ[2] وَبِرْقَانٌ»، وَ«حَمَلٌ وَحُمْلانٌ». وَرُبَّمَا خَصُّوا نَوعاً بِبِنَاءٍ فَلا يَكَادُونَ يَخرُجُونَ عَنهُ نَحوُ: «نُغَرٌ[3] وَنِغْرَانٌ»، وَ«صُرَدٌ[4] وَصِرْدَانٌ»، وَإِنَّمَا خَصُّوهُ بِهَذَا البِنَاءِ لأَنَّهُم جَعَلُوهُ كَالْمُخَفَّفِ مِن «فُعَالٍ» نَحوُ: «غُرَابٌ»، وَ«عُقَابٌ».

وَأَمَّا مَا كَانَ مِن بَنَاتِ الأَربَعَةِ فَجَمعُهُ وَإِن اختَلَفَت أَبْنِيَتُهُ عَلى مِثَالِ «مَفَاعِل» لَفْظاً نَحوُ: «جَعفَرٌ وَجَعَافِرُ»، وَ«سَلْهَبٌ[5] وَسَلاهِبُ»، وَكَذَلِكَ الْمُلحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ

(١) في هامش النسخة: «الإطل: الخاصرة». وينظر: اللسان (أطل) ١١/ ١٨.

(٢) في هامش النسخة: «البَرَق: الحَمَل». وينظر: اللسان (برق) ١٠/ ١٧.

(٣) قيل: هي فراخ العصافير، وقيل: ضربٌ من الحُمَّر حُمر المناقير وأصول الأحناك. ينظر: اللسان (نغر) ٥/ ٢٢٣.

(٤) هو طائر فوق العصفور. ينظر: اللسان (صرد) ٣/ ٢٤٩.

(٥) في هامش النسخة: «السلهب: السهام، ويقال: قَرنٌ سلهب أي حادٌّ». ولم يرد هذا المعنى في المعجمات، وإنما الذي فيها أن السلهب هو الطويل من كل شيءٍ. ينظر: كتاب العين ٤/ ١٢٢، وجمهرة اللغة ٢/ ١١٢٥، وتهذيب اللغة ٦/ ٥٢٢، والمحيط في اللغة ٤/ ١٢٨، والصحاح (سلهب) ١/ ١٤٩، والمحكم ٤/ ٣٤٥، واللسان (سلهب) ١/ ٤٧٤، والتاج (سلهب) ٣/ ٧٤.

نَحوُ: «جَدْوَلٌ وَجَدَاوِلُ»، وَ«جوهَرٌ وَجَوَاهِرُ»، وَأَمَّا مَا كَانَ مِن بَنَاتِ الخَمسَةِ فَإِنَّكَ إِذَا جَمَعتَهُ حَذَفتَ آخِرَ حُرُوفِهِ نَحوُ: «سَفَرجَلٌ وَسَفَارِجُ»، وَ«فَرَزدَقٌ وَفَرَازِدُ» فَإِنْ كَانَ عَلى خَمسَةِ أَحرُفٍ رَابِعُهُ أَلِفٌ أَو وَاوٌ أَو يَاءٌ أَبْدَلتَ مِنَ الأَلِفِ وَالوَاوِ يَاءً، وَأَبْقَيتَ اليَاءَ عَلى حَالِهَا، وَجَمَعتَهُ عَلى «مَفَاعِيل» نَحوُ: «مِفتَاحٌ وَمَفَاتِيحُ»، وَ«قِنْدِيلٌ وَقَنَادِيلُ»، وَ«يَعقُوبٌ[1] وَيَعَاقِيبُ»، وَإِنْ لم تَقَع رَابِعَةً حَذَفتَهَا كَغَيرِهَا مِنَ الزَّوَائِدِ كَقَولِكَ: «سَمَيدَعٌ[2] وَسَمَادِعُ»، وَ«فَدَوكَسٌ[3] وَفَدَاكِسُ»، وَ«عَذَوَفَرٌ[4] وَعَذَافِرُ»، وَالعُذَافِرُ الشَّدِيدُ مِنَ الرِّجَالِ[5].

فَإِنْ كَانَ الاسمُ عَلى «فَعْلَةٍ» بِفَتحِ الفَاءِ وَسُكُونِ العَينِ، وَجَمَعتَهُ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ فَتَحتَ الأَوسَطَ مِنهُ نَحوُ: «جَفْنَةٌ وَجَفَنَاتٌ»، وَ«قَصْعَةٌ وَقَصَعَاتٌ»، قَالَ الشَّاعِرُ[6]:

لنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى

وَأَسيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدَةٍ دَمَا[7]

وَإِنْ كَانَت «فَعْلَةٌ» صِفَةً تَرَكْتَ الأَوسَطَ سَاكِناً نَحوُ: «عَبْلَةٌ[8] وَعَبْلاتٌ»، وَ«خَدْلَةٌ[9]

(١) قيل: هو الذَّكَرُ من الحَجَل والقطا، واستظهر ابنُ بري أنه ذَكَرُ العُقاب. ينظر: اللسان (عقب) ١/ ٦٢٢.

(٢) هو الكريم السيد الجميل الجسيم الموطَّأ الأكناف، وقيل: هو الشجاع. ينظر: اللسان (سمدع) ٨/ ١٦٨.

(٣) في هامش النسخة: «الفدوكس: السيئ الخُلُق». وهذا أحد معانيه أنه الغليظ الجافي. ينظر: اللسان (فدكس) ٦/ ١٥٩.

(٤) في النسخة: «عذافر»، والصوابُ ما أثبتُّه، وانظر ما سيأتي في آخر باب التصغير.

(٥) ويُطلق على غير الرجال أيضاً. ينظر: اللسان (عذفر) ٤/ ٥٥٥.

(٦) لحسان بن ثابت في ديوانه ١/ ٣٥.

(٧) من الطويل، والجفنةُ القِدْر، والغرُّ البيضُ مما فيها من الشحم، ويمكن أنه يريد بها المشهورات. ينظر: الكتاب ٣/ ٥٧٨، والمقتضب ٢/ ١٨٨، والكامل ٢/ ٧٢٤، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٢٧٥، وتصحيح الفصيح ٢٧٨، وعلل النحو ٥٢٥، والخصائص ٢/ ٢٠٦، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٤٩، والمخصص ٧/ ١٤٣، والإعراب للواحدي ٢٧٥، ٧٦٥، وأسرار العربية ٢٤٣، وشرح ابن عصفور ٢/ ٥١٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٧٩، والخزانة ٨/ ١٠٦.

(٨) في هامش النسخة: «العبلة: المرأة الضخمة». وينظر: اللسان (عبل) ١١/ ٤٢٠.

(٩) في هامش النسخة: «الخدلة: المرأة الناعمة الخدلاء الساق الممتلئ». وينظر: اللسان (خدل) ١١/ ٢٠١.

وَخَدْلاتٌ»، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مُعتَلَّ العَينِ أَو مُضَاعَفاً نَحوُ: «رَوضَةٌ وَرَوْضَاتٌ»، وَ«سَلَّةٌ وَسَلاتٌ». وَإِنْ كَانَ عَلى «فُعْلَةٍ» بِضَمِّ الفَاءِ وَسُكُونِ العَينِ كَانَ لكَ فِيهِ ثَلاثَةُ أَوجُهٍ: ضَمُّ الثَّانِي، وَفَتحُهُ، وَإِسكَانُهُ نَحوُ: «وُكْنَةٌ[1] وَوُكُنَاتٌ، وَوُكَنَاتٌ، [١٦ب] وَوُكْنَاتٌ». وَإِنْ كَانَ «فِعْلَةً» بِكَسْرِ الفَاءِ وَسُكُونِ العَينِ جَازَ لكَ فِيهِ ثَلاثَةُ أَوجُهٍ: كَسرُ الثَّانِي، وَفَتحُهُ، وَإِسكَانُهُ، وَذَلِكَ نَحوُ: «سِدْرَةٌ وَسِدرَاتٌ، وَسَدرَاتٌ، وَسِدْرَاتٌ». وَإِنْ جَمَعتَهَا جَمعَ التَّكسِيرِ جَاءَت «فَعْلَةٌ» عَلى «فِعَالٍ» نَحوُ: «جَفنَةٌ وَجِفَانٌ»، وَجَاءَت «فُعْلَةٌ» عَلى «فُعَلٍ» نَحوُ: «وُكْنَةٌ وَوُكَنٌ»، وَجَاءَت «فِعْلَةٌ» عَلى «فِعَلٍ» نَحوُ: «سِدْرَةٌ وَسِدَرٌ»، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ التَّصْغِيرِ

اعلَمْ أَنَّ التَّصْغِيرَ فِي الأَمرِ العَامِّ عَلى ثَلاثَةِ أَمثِلَةٍ: «فُعَيْلٌ»، وَ«فُعَيْعِلٌ»، وَ«فُعَيْعِيلٌ»؛ فَإِنْ كَانَ الاسمُ عَلى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ فَتَصغِيرُهُ عَلى «فُعَيلٍ» نَحوُ: «عَمرٌو وَعُمَيرٌ»، وَ«صَقْرٌ وَصُقَيرٌ»، فَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثاً أَلحَقْتَ تَاءَ التَّأنِيثِ سَوَاءٌ كَانَ فِي تَكْبِيرِهِ[2] تَاءٌ أَو لم تَكُن، وَذَلِكَ نَحوُ: «طَلحَةُ وَطُلَيحَةٌ»، وَ«حَمزَةُ وَحُمَيزَةٌ»، وَ«قِدْرٌ وَقُدَيرَةٌ»، وَ«فِهْرٌ وَفُهَيرَةٌ»، إِلا أَحرُفاً جِئنَ نَوَادِرَ، وَهِيَ: «نَعْلٌ»، وَ«عُرْسٌ»، وَ«فَرَسٌ»، وَ«قَوسٌ»، وَ«حَربٌ»، وَ«نَابٌ» مِنَ الإِبِلِ[3]، وَ«دِرعُ الحَدِيدِ»؛ فَإِنَّهُم يُجِيزُونَ حَذفَ التَّاءِ مِنهَا نَحوُ: «نُعَيْلٌ»، وَ«عُرَيْسٌ»، وَ«فُرَيْسٌ»، وَ«قُوَيْسٌ»، وَ«حُرَيْبٌ»، وَ«نُيَيْبٌ»، وَ«دُرَيْعٌ». فَإِنْ كَانَ ثَانِيهِ أَلِفاً فَإِنَّكَ تَرُدُّ أَلِفَهُ فِي التَّصْغِيرِ إِلى أَصْلِهَا، تَقُولُ فِي بَابٍ: «بُوَيبٌ»، وَفِي نَابٍ: «نُيَيبٌ». فَإِنْ كَانَت الأَلِفُ مَجهُولَةً وَجَبَ قَلبُهَا وَاواً، تَقُولُ فِي صَابٍ[4]: «صُوَيبٌ»، وَفِي آءَةٍ[5]: «أُوَيْأَةٌ».

(١) في هامش النسخة: «الوُكْن: عُشُّ الطائر». وينظر: اللسان (وكن) ١٣/ ٤٥٢.

(٢) في النسخة: «تنكيره»، والصوابُ ما أثبتُّه.

(٣) هي الناقة الْمُسنَّة. ينظر: اللسان (نيب) ١/ ٧٧٦.

(٤) هو عُصارةُ شجر مُرٍّ، وقيل هو شجرٌ إذا اعْتُصِرَ خرج منه كهيئة اللَّبَن. ينظر: اللسان (صوب) ١/ ٥٣٤.

(٥) ضربٌ من الشجر له ثمرٌ تأكله النعام، وصحَّح ابنُ برِّي أنه ثمر السَّرْح. ينظر: اللسان (أوأ) ١/ ٢٤-٢٥.

وَإِنْ كَانَ عَلى أَربَعَةِ أَحرُفٍ فَتَصْغيرُهُ عَلى «فُعَيعِلٍ» لفظاً نَحوُ: «جَعفَرٌ جُعَيفِرٌ»، وَ«قِمَطْرٌ(١) قُمَيطِرٌ». وَإِنْ كَانَ عَلى خَمسَةِ أَحرُفٍ وَرَابِعُهُ أَلِفٌ أَو يَاءٌ فَإِنَّكَ لا تَحذِفُ مِنهُ شَيئاً، وَتُبْدِلُ مِنَ الأَلِفِ وَالوَاوِ يَاءً، وَتُبْقِي اليَاءَ عَلى حَالِهَا وَتُصَغِّرُهُ عَلى «فُعَيْعِيلٍ» نَحوُ: «مِفتَاحٌ وَمُفَيتِيحٌ»، وَ«قِنديلٌ وَقُنَيديلٌ»، وَ«يَعقُوبٌ وَيُعَيقِيبٌ»، فَإِنْ لم تَقَع رَابِعَةً حَذَفتَهَا كَغَيرِهَا مِنَ الزَّوَائِدِ كَقَولِكَ: «سُمَيدِعٌ»، وَ«فُدَيكِسٌ»، وَ«عُذَيفِرٌ» كَمَا فَعَلتَ فِي [١٧أ] التَّكسِيرِ؛ لأَنَّ التَّكْسِيرَ وَالتَّصْغِيرَ مِن وَادٍ وَاحِدٍ(٢).

فَإِنْ صَغَّرتَ شَيئاً مِنَ الأَسمَاءِ الْمُبهَمَةِ لم تَضُمَّ أَوَّلَهُ كَغَيرِهِ مِنَ الأَسمَاءِ، وَأَلحَقْتَ فِي آخِرِهِ أَلِفاً، تَقُولُ فِي ذَا: «ذَيَّا»، وَفِي تَا: «تَيَّا»، وَفِي الَّذِي: «اللَّذَيَّا»، وَفِي الَّتِي: «اللَّتَيَّا»، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ النَّسَبِ

اعلمْ أَنَّكَ إِذَا أَرَدتَ أَنْ تَنْسُبَ اسماً إِلى أَبٍ أَو بَلدَةٍ أَو قَبِيلةٍ أَلحَقْتَ فِي آخِرِهِ يَاءً مُشَدَّدَةً مَكسُوراً مَا قَبلَهَا، تَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلى زَيدٍ: «زَيدِيٌّ»، وَإِلى عَمرٍو: «عَمرِيٌّ»، وَإِلى مُضَرَ: «مُضَرِيٌّ»، وَإِلى بَغدَادَ: «بَغدَادِيٌّ». فَإِنْ كَانَ الاسمُ عَلى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ مَكسُورِ الأَوسَطِ أَبْدَلتَ مِن كَسرَتِهِ فَتحَةً، تَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلى نَمِرٍ: «نَمَرِيٌّ»، وَإِلى شَقِرٍ: «شَقَرِيٌّ». وَإِنْ كَانَ مَقصُوراً نَحوُ: «رَحًى»، وَ«عَصاً» أَبْدَلتَ مِن أَلِفِهِ وَاواً، تَقُولُ فِي رَحًى: «رَحَوِيٌّ»، وَفِي عَصاً: «عَصَوِيٌّ». فَإِنْ كَانَ الْمَقصُورُ عَلى أَربَعَةِ أَحرُفٍ وَالأَلِفُ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ كَانَ لكَ فِيهِ وَجهَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ تُبْدِلَهَا(٣) وَاواً، وَالثَّانِي أَنْ تَحذِفَهَا، فَتَقُولُ فِي مَغْزًى: «مَغْزَوِيٌّ»، وَفِي مَلهًى:

(١) له معانٍ عدة؛ فهو الجمَل القوي السريع، وهو الرجل القصير الضخم، وهو ما تُصان به الكتبُ. ينظر: اللسان (قمطر) ٥/ ١١٦.

(٢) ذكر في أسرار العربية ٢٤٧ الأوجه الجامعة بينهما.

(٣) في النسخة: «تبدلهما»، والصوابُ ما أثبتُّه.

«مَلْهَوِيٌّ»، وَ«مَلْهِيٌّ»، وَالإِبْدَالُ أَجْوَدُ. فَإِنْ كَانَت لِلتَّأنيث كَانَ لكَ ثَلاثَةُ أَوجُه: الحَذفُ، وَالإِبْدَالُ، وَزِيَادَةُ وَاوٍ بَعدَهَا، تَقُولُ فِي حُبْلى: «حُبْلِيٌّ»، وَ«حُبْلَوِيٌّ»، وَ«حُبْلاوِيٌّ»، وَالاختِيَارُ أَنْ تَجعَل الأَلِفَ زَائِدَةً وَالوَاوَ مُبْدَلَةً، وَالحَذفُ أَجْوَدُ. فَإِنْ كَانَ عَلى خَمسَةِ أَحرُفٍ فَصَاعِداً وَجَبَ حَذفُ أَلِفِه زَائِدَةً كَانَت أَو أَصْلِيَّةً، تَقُولُ فِي مُرَامَى: «مُرَامِيٌّ»، وَفِي قَبَعْثَرَى[1]: «قَبَعْثَرِيٌّ». وَإِنْ كَانَ مَمدُوداً فَإِنْ كَانَ مُنْصَرِفاً كَانَ لكَ فِيه وَجهَان: إِقْرَارُ الهَمزَة، وَقَلبُهَا وَاواً، تَقُول فِي قُرَّاءٍ: «قُرَّائِيٌّ»، وَفِي عِلْبَاءٍ: «عِلْبَائِيٌّ»، وَ«عِلْبَاوِيٌّ»، وَإِقْرَارُ الهَمزَةِ أَجْوَدُ. وَإِنْ كَانَ غَيرَ مُنْصَرِفٍ أَبْدَلتَ مِن هَمزَتِه وَاواً فَقُلتَ فِي حَمرَاءَ: «حَمرَاوِيٌّ»، وَفِي صَحرَاءَ: «صَحرَاوِيٌّ»، وَأَمَّا قَولُهُم فِي صَنْعَاءَ: «صَنعَانِيٌّ»، وَفِي [١٧ب] بَهْرَاءَ[2]: «بَهرَانِيٌّ» فَشَاذٌّ لا يُقَاسُ عَلَيه.

وَإِنْ كَانَ مَنْقُوصاً فَإِنْ كَانَ عَلى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ نَحوُ: «عَمِي»، وَ«شَجِي» أَبْدَلتَ مِن كَسرَتِه فَتحَةً، وَقَلبتَ اليَاءَ أَلِفاً فَالتَحَقَ بِالْمَقصُورِ فَتَقُولُ: «عَمَوِيٌّ»، وَ«شَجَوِيٌّ»، كَمَا يُقَالُ: «رَحَوِيٌّ»، وَ«عَصَوِيٌّ». وَإِنْ كَانَ أَربَعَةً كَانَ الاختِيَارُ فِيه حَذفَ اليَاءِ، تَقُولُ فِي قَاضٍ: «قَاضِيٌّ»، وَفِي رَامٍ: «رَامِيٌّ»، وَقَد يَجُوزُ فِيه البَدَلُ فَتَقُولُ: «قَاضَوِيٌّ»، وَ«رَامَوِيٌّ»، فَإِنْ كَانَ عَلى أَكثَرَ مِن أَربَعَةِ أَحرُفٍ وَجَبَ حَذْفُ يَائِه لا غَيرُ، تَقُولُ فِي مُشْتَرٍي: «مُشتَرِيٌّ»، وَفِي مُستَقْصٍي: «مُستَقْصِيٌّ». فَإِنْ كَانَ قَبل آخِرِ الاسمِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ حُذِفَت الْمُتَحَرِّكَةُ، تَقُولُ فِي أُسَيِّد: «أُسَيْدِيٌّ»، وَفِي حُمَيِّرٍ: «حُمَيْرِيٌّ»، فَإِنْ كَانَ قَبل آخِرِ الاسمِ يَاءٌ خَفِيفَةٌ نَحوُ: «ثَقِيفٌ»، وَ«هُذَيلٌ» كَانَ لكَ إِثْبَاتُ اليَاءِ، وَحَذفُهَا قَلِيلٌ، تَقُولُ فِي ثَقِيفٍ: «ثَقِيفِيٌّ»، وَفِي هُذَيلٍ: «هُذَيلِيٌّ»، وَ«هُذَلِيٌّ»، قَال الشَّاعِرُ[3]:

(١) في هامش النسخة: «القبعثرى: الجمل الضخم». وينظر: اللسان (قبعثر) ٥ / ٧٣.

(٢) هو حَيٌّ من اليمن، وعن كُراع أنها قبيلة. ينظر: اللسان (بهر) ٤ / ٨١.

(٣) لم أقف عليه.

هُـذَيْـلِـيَّـةٌ تَـدْعُـو إِذَا هِيَ فَـاخَـرَتْ

أَبـاً هُـذَلِـيّـاً مِن غَـطَـارِفَـةٍ نُـجُـد(١)

فَإِنْ كَانَ عَلى «فَعِيلة»، أَو «فُعَيلة» حَذَفتَ منهُ اليَاءَ، تَقُولُ فِي رَبِيعَةَ: «رَبَعِيٌّ»، وَفِي جُهَينَةَ: «جُهَنِيٌّ»، فَأَمَّا قَولُهُم فِي السَّلِيقَةِ(٢): «سَلِيقِيٌّ»، وَفِي خُرَيبَةٍ(٣): «خُرَيبِيٌّ» فَشَاذٌّ لا يُقَاسُ عَليه.

بَابُ حُرُوفِ الاستفهَامِ

وَهِيَ ثَلاثَةٌ: «الهَمزَةُ»، وَ«أَمْ»، وَ«هَل»، وَالأَصْلُ فِيهَا الهَمزَةُ. وَقَد تُشَبَّهُ بِهَا أَسمَاءٌ، وَظُرُوفٌ؛ فَالأَسمَاءُ: «مَنْ»، وَ«مَا»، وَ«أَيٌّ»، وَ«كَمْ»، وَ«كَيْفَ». وَالظُّرُوفُ: «أَنَّى»، وَ«أَينَ»، وَ«مَتَى»، وَ«أَيُّ حِينٍ»، وَ«أَيَّانَ». وَلِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنهُمَا مَوَاضِعُ تَختَصُّ بِهِ: فَـ«مَنْ» سُؤَالٌ عَمَّن يَعْقِلُ، وَ«مَا» سُؤَالٌ عَمَّا لا يَعْقِلُ، وَ«أَيٌّ» سُؤَالٌ عَن بَعْضٍ، وَ«كَمْ» سُؤَالٌ عَنِ العَدَدِ، وَ«كَيفَ» سُؤَالٌ عَنِ الحَالِ، وَ«أَنَّى» سُؤَالٌ عَنِ الجِهَاتِ، وَ«أَينَ» سُؤَالٌ عَنِ الْمَكَانِ، وَ«مَتَى» سُؤَالٌ عَنِ الزَّمَانِ، وَكَذَلِكَ «أَيُّ حِينٍ»، وَ«أَيَّانَ»، تَقُولُ: «مَنْ عِندَكَ؟» فَيَقُولُ الْمُجِيبُ: «زَيدٌ»، أَو «عَمرٌو»، أَو «رَجُلٌ»، أَوِ «امرَأَةٌ»، وَلَو قَالَ: «فَرَسٌ»، [١٨أ] أَو «حِمَارٌ» لَم يَجُز؛ لِأَنَّ الجَوَابَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلى وَفْقِ السُّؤَالِ، وَكَذَلِكَ قِيَاسُ سَائِرِهَا.

بَابُ الحِكَايَةِ

اعلمْ أَنَّ الاسمَ إِذَا كَانَ عَلَماً أَو كُنْيَةً حَكَيتَهُ بِإِعرَابِهِ، إِذَا قَالَ: «رَأَيتُ زَيداً»، قُلتَ: «مَن زَيداً؟»، وَإِذَا قَالَ: «مَرَرتُ بِزَيدٍ»، قُلتَ: «مَن زَيدٍ؟»، وَكَذَلِكَ إِذَا

(١) من الطويل، والغِطْرِيفُ السيِّدُ الشريف السخي، ورجالٌ نُجُد سريعو النجدة والإجابة إلى ما دُعوا إليه. ينظر: العضديات ١٣٤، وعلل النحو ٥٣٠، والإعراب للواحدي ٦٧٨، والمفصل ٢٠٨، والإنصاف ٢٩٨، والبديع ٢/ ١٩٦، وتوجيه اللمع ٥٤٤، وشرح ابن يعيش ٦/ ١٠.

(٢) هي الطبيعة والسجية. ينظر: اللسان (سلق) ١٠/ ١٥٩.

(٣) هي محلةٌ من محالِّ البصرة. ينظر: اللسان: (خرب) ١/ ٣٤٧، ويراجع معجم البلدان ٢/ ٣٦٣.

قَال: «كَلَّمتُ أَبَا مُحَمَّدٍ»، قُلتَ: «مَن أَبَا مُحَمَّدٍ؟»، وَإِذَا قَال: «مَرَرتُ بِأَبِي مُحَمَّدٍ»، قُلتَ: «مَن أَبِي مُحَمَّدٍ؟»، هَذِهِ لُغَةُ أَهلِ الحِجَازِ، وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَإِنَّهُم يَرفَعُونَ ذَلِكَ كُلَّهُ فَيَقُولُونَ: «مَن زَيدٌ؟»، وَ«مَن أَبُو مُحَمَّدٌ؟»، وَهُوَ القِيَاسُ(١). فَإِنْ عَطَفْتَ أَو وَصَفْتَ أَو لم يَكُن عَلماً فَإِنَّ أَهل الحِجَازِ يُوَافِقُونَ بَنِي تَمِيمٍ فِي الرَّفعِ وَتَركِ الحِكَايَةِ، وَالعَطْفُ كَقَولِكَ إِذَا قَال«رَأَيتُ زَيداً»: «وَمَن زَيدٌ؟»، وَالوَصْفُ كَقَولِكَ إِذَا قَال: «رَأَيتُ زَيداً الظَّرِيفَ» قُلتَ: «مَن زَيدٌ الظَّرِيفُ؟»، وَكَونُهُ غَيرَ عَلمٍ إِذَا قَال: «مَرَرتُ بِصَاحِبِ عَمرٍو»، قُلتَ: «مَن صَاحِبُ عَمرٍو؟». فَإِنْ كَانَ نَكِرَةً فَتَحْكِيهَا(٢) بِـ«مَنْ» نَفْسِهَا، وَتَزِيدُ عَلَيهَا وَاواً مَعَ الْمَرفُوعِ، وَأَلِفاً مَعَ الْمَنصُوبِ، وَيَاءً مَعَ الْمَجرُورِ، إِذَا قَال: «جَاءَنِي رَجُلٌ» قُلتَ: «مَنُو؟»، وَإِذَا قَال: «رَأَيتُ رَجُلاً» قُلتَ: «مَنَا؟»، وَإِذَا قَال: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ» قُلتَ: «مَنِي؟»، وَإِذَا قَال: «عِندِي امرَأَةٌ»، قُلتَ: «مَنَهْ؟»، تُجْرَى عَلى لَفْظِ مَا تَكَلَّمَ بِهِ الْمُخَاطَبُ وَتُثَنَّى وَتُجمَعُ فَيُقَالُ: «مَنَانْ؟»، وَ«مَنِينْ؟»، وَ«مَنُونْ؟»، وَ«مَنْتَانْ؟»، وَ«مَنْتَينْ؟»، فَإِنْ وَصَلتَ حَذَفتَ هَذِهِ الزِّيَادَاتِ كُلَّهَا فَتَقُولُ: «مَنْ يَا فَتَى»، وَأَمَّا قَولُ الشَّاعِرُ(٣):

(١) وكذا حكم عليها في أسرار العربية ٢٦٤، وينظر: الكتاب ٢/ ٤١٣، والمقتضب ٢/ ٣٠٨-٣٠٩، والأصول ٢/ ٣٩٤-٣٩٥، والجمل للزجاجي ٣٣١-٣٣٢، والتعليقة ٢/ ١١٦، والمسائل المنثورة ١٣٥-١٣٧، وعلل النحو ٤٢٧-٤٢٩، واللمع ٣٢٤، والإعراب للواحدي ٤٦٥، والمفصل ١٤٢-١٤٣، والبديع ١/ ٧٠٤-٧٠٥، واللباب ٢/ ١٣٥-١٣٦، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٩-٢٠، وشرح ابن عصفور ٢/ ٤٦١، ٤٦٥-٤٦٦، والمقرب ١/ ٢٩٨، والتسهيل ٢٤٨، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧١٩، وشرح ابن الناظم ٢٩٣، وشرح الرضي ٢/ ١/ ٢٨٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٥٠، وأوضح المسالك ٤/ ٢٨٥، والمساعد ٣/ ٢٦٣-٢٦٤، وشرح ابن عقيل ٤/ ٨٩-٩٠، والمقاصد الشافية ٦/ ٣٣٨.

(٢) في النسخة: «محكية»، ولعل الصواب ما أثبتُّه، وينظر الجملة التي ختم بها هذا الباب.

(٣) هو شُمَير بن الحارث الضبي في نوادر أبي زيد ٣٨٠، وقال الأخفش الأصغر فيما كتبه عليها: «حِفْظي سُمَير». وعليه السيرافي في شرحه ٩/ ١٤٥، وعلى ما ذكره أبو زيد جرى ابنُ السيد في الحلل ٣٩١، ونسب الجاحظ في الحيوان ٤/ ٤٨١-٤٨٢ إلى أبي زيد أنه رواه لسهم بن الحارث، ثم عاد في ٦/ ١٩٦-١٩٧ ونسبه هو إلى شمر مُكبَّراً، وهو ما مشى عليه البصري في حماسته ٣/ ١٢٣١، ونُسب إلى تأبط شراً، وهو في ديوانه ٢٥٦ مما نُسب إليه.

أَتَـوا نَـارِي فَـقُـلتُ: مَـنُـونَ أَنـتُم؟

فَقَالُوا: الجِنُّ، قَلتُ: عِـمُوا ظَلامَا(١)

فَقَليلٌ [شَاذٌّ](٢) لا يُقَاسُ عَليه.

وَإِنْ حَكَيتَهَا بِـ«أَيٍّ» أَعرَبْتَهَا، وَأَجْرَيتَهَا مُجرَى «مَن» فِي التَّذكِيرِ، وَالتَّأنِيثِ، وَالتَّثنِيَةِ، وَالجَمعِ.

بَابُ الخِطَابِ

اعلَمْ أَنَّ قِيَاسَ هَذَا البَابِ أَنْ تَجعَلَ أَوَّل كَلامِكَ لِلمُشَارِ إِلَيهِ الغَائِبِ، وَآخِرَهُ [١٨ب] لِلحَاضِرِ الْمُخَاطَبِ، تَقُولُ إِذَا خَاطَبْتَ رَجُلاً وَأَشَرْتَ إِلَى رَجُلٍ: «كَيفَ ذَاكَ الرَّجُلُ يَا رَجُلُ؟»، وَإِنْ أَشَرتَ إِلَى رَجُلَينِ قُلتَ: «كَيفَ ذَانِكَ الرَّجُلانِ يَا رَجُلُ؟»، وَإِنْ أَشَرتَ إِلَى رِجَالٍ قُلتَ: «كَيفَ أُولئِكَ الرِّجَالُ يَا رِجَالُ؟»، وَإِذَا خَاطَبْتَ رَجُلَينِ وَأَشَرتَ إِلَى وَاحِدٍ قُلتَ: «كَيفَ ذَلِكُمَا الرَّجُلُ يَا رَجُلانِ؟»، وَإِنْ أَشَرتَ إِلَى رَجُلَينِ قُلتَ: «كَيفَ ذَانِكُمَا الرَّجُلانِ يَا رَجُلانِ؟»، وَإِنْ أَشَرتَ إِلَى رِجَالٍ قُلتَ: «كَيفَ أُولئِكُمَا الرِّجَالُ يَا رَجُلانِ؟»، وَإِذَا خَاطَبْتَ رِجَالاً وَأَشَرتَ إِلَى رَجُلٍ قُلتَ: «كَيفَ ذَلِكُمُ الرَّجُلُ يَا رِجَالُ؟»، وَإِنْ أَشَرتَ إِلَى رَجُلَينِ قُلتَ: «كَيفَ ذَانِكُمُ الرَّجُلانِ يَا رِجَالُ؟»، وَإِنْ أَشَرتَ إِلَى رِجَالٍ قُلتَ: «كَيفَ أُولئِكُمُ الرِّجَالُ يَا رِجَالُ؟». وَقَد يَجُوزُ أَنْ تُفْرِدَ كَافَ الخِطَابِ فِي جَمِيعِ الوُجُوهِ فَتَقُول: «كَيفَ ذَلِكَ

(١) من الوافر، وذكر ابن السيد في الحلل ٣٩١، والشاطبي في المقاصد ٦/ ٣٣٦، والعيني في المقاصد ٤/ ٢٠٠٩، والبغدادي في الخزانة ٦/ ١٧٧ أنه يُنشَد بقافية الحاء: عِمُوا صَبَاحَا، من قصيدةٍ لجذع بن سنان الغساني. وينظر: الكتاب ٢/ ٤١١، المقتضب ٢/ ٣٠٧، والجمل للزجاجي ٣٣٦، والبغداديات ٣٥١، والتعليقة ٢/ ١١٣، وعلل النحو ٤٢٨، والخصائص ١/ ١٢٩، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٧٨، والإعراب للواحدي ٤٦٥، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٦، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦٢، وشرح ابن عصفور ٢/ ٤٦٨، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧١٨، وشرح ابن الناظم ٢٩٣، وأوضح المسالك ٤/ ٢٨٣، والهمع ٥/ ٣٤٦، ٦/ ٢٢١، والخزانة ٦/ ١٧٦.

(٢) في النسخة: «فقيل»، والصوابُ ما أثبتُّه، وما بين المعقوفتين زيادة من أسرار العربية ٢٦٦.

الرَّجُلُ يَا رِجَالُ؟»، وَقَد جَاءَ التَّنزِيلُ بِاللُّغَتَينِ جَمِيعاً، قَال اللهُ تَعَالى: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾ [الأنفال: ١٤]، وَقَال فِي مَوضِعٍ آخَرَ: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٢]، ثُمَّ قِسِ الْمُؤَنَّثَ عَلى مَا بَيَّنَّاهُ فِي الْمُذَكَّرِ.

بَابُ الأَسمَاءِ المَوصُولة

اعلمْ أَنَّ الأَسمَاءَ الْمَوصُولةَ: «الَّذِي»، وَ«الَّتِي»، وَتَثْنِيَتُهُمَا وَجَمعُهُمَا، وَ«مَن»، وَ«مَا»، وَ«أَيٌّ»، وَالأَلِفُ وَاللامُ بِمَعنَى «الَّذِي»، فَهَذِهِ الأَسمَاءُ لا بُدَّ لَهَا مِن صِلاتٍ تُوَضِّحُهَا، وَلا تَكُونُ إِلا جُملةً خَبَرِيَّةً، وَلا بُدَّ فِيهَا مِن عَائِدٍ يَعُودُ إِلى الْمَوصُولِ، وَهِيَ عَلى ضَرْبَينِ: جُملةٌ فِعلِيَّةٌ، وَجُملةٌ اسمِيَّةٌ عَلى مَا ذَكَرنَا فِي خَبَرِ الْمُبتَدَأ؛ فَالصِّلةُ بِالجُملةِ الفِعلِيَّةِ نَحوُ قَولِكَ: «الَّذِي ذَهَبَ غُلامُهُ زَيدٌ»، وَ«الَّذِي أَكْرَمتُهُ عَمرٌو»، فَـ«الَّذِي» اسمٌ مَوصُولٌ فِي مَوضِعِ رَفْعٍ لأَنَّهُ مُبتَدأٌ، وَ«ذَهَبَ غُلامُهُ»، وَ«أَكْرَمتُهُ» الصِّلةُ، وَالهَاءُ فِي «غُلامُهُ» وَ«أَكْرَمتُهُ» العَائِدُ، وَلولا هُوَ لَما صَحَّت الْمَسأَلةُ، وَ«زَيدٌ» وَ«عَمرٌو» خَبَرُ [١٩أ] الْمُبتَدَأ. وَقَد يَجُوزُ أَنْ يُحذَفَ العَائِدُ الْمَنصُوبُ الْمُتَّصِلُ فَتَقُول: «الَّذِي أَكْرَمتُ عَمرٌو»، وَقَال تَعَالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ [الفرقان: ٤١]، وَتَقدِيرُهُ: بَعَثَهُ اللهُ. وَالصِّلةُ بِالجُملةِ الاسمِيَّةِ نَحوُ: «الَّذِي غُلامُهُ ذَاهِبٌ زَيدٌ»، فَـ«الَّذِي» مُبتَدأٌ، وَ«غُلامُهُ ذَاهِبٌ» الصِّلةُ، وَالضَّمِيرُ فِي «غُلامُهُ» العَائِدُ، وَلولا هُوَ لَما صَحَّت الْمَسأَلةُ، وَ«زَيدٌ» الخَبَرُ. وَلا يَجُوزُ أَنْ تُقَدَّمَ الصِّلةُ وَلا شَيءٌ مِنهَا عَلى الْمَوصُولِ، وَلا أَنْ يُفْصَلَ بَينَهُمَا بِأَجنَبِيٍّ، وَلا أَنْ يُخبَرَ عَنهُ، وَلا يُبْدَلَ مِنهُ، وَلا يُعْطَفَ عَلَيهِ، وَلا يُؤَكَّدَ، وَلا يُوصَفَ، وَلا يُستَثنَى مِنهُ حَتَّى يَستَوفِيَ صِلتَهُ؛ لأَنَّهُ بِمَنزِلةِ اسمٍ مُفرَدٍ. وَحُكمُ الْمَنصُوبِ بِالصِّلةِ لَفْظاً وَمَوضِعاً إِذَا ذُكِرَ حُكْمُ الصِّلةِ؛ فَلا يَجُوزُ أَنْ يُقَال: «سَوطاً الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيدٌ»، وَلا «بِهِ الَّذِي مَرَرتُ عَمرٌو»، فَكَمَا لا يَجُوزُ أَنْ يُقَال: «ذَهَبَ غُلامُهُ الَّذِي زَيدٌ» مِن قَولِكَ: «الَّذِي ذَهَبَ غُلامُهُ زَيدٌ» فَكَذَلِكَ سَائِرُهَا.

وَأَمَّا «مَن»، وَ«مَا»، وَ«أَيٌّ» فَحُكْمُهَا فِي الصِّلة حُكمُ «الَّذي»، وَتُوصَلُ تَارَةً بالجُملة الفعليَّة، وَتَارَةً بالجُملة الاسميَّة، فَصلتُهَا بالجُملة الفعليَّة نَحوُ: «مَن ذَهَبَ غُلامُهُ زَيدٌ»، وَ«مَا أَكْرَمتُهُ عَمرٌو»، وَ«أَيُّهُم قَامَ بَكْرٌ»، وَ«أَيَّتُهُنَّ ذَهَبَتْ هِندٌ». وَصِلتُهَا بالجُملة الاسميَّة نَحوُ: «ضَرَبْتُ مَن غُلامُهُ ذَاهِبٌ»، وَ«رَكِبْتُ مَا زَيدٌ رَاكِبُهُ»، وَ«لقيتُ أَيَّهُم هُوَ أَفْضَلُ»، وَ«أَيَّتَهُنَّ أَبُوهَا قَائِمٌ»، إلا أَنَّ «أَيّاً» مُعْرَبَةٌ دُونَ أَخَوَاتِهَا، وَقَد يَجُوزُ حَذفُ الْمُبتَدَأ مِن صِلتِهَا فَتُبْنَى عَلى الضَّمِّ، قَال اللهُ تَعَالى: ﴿**ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ**﴾ [مريم: ٦٩]، وَتَقْدِيرُهُ: هُوَ أَشَدُّ، فَلمَّا حُذِفَ الْمُبتَدَأُ بُنِيَتْ.

وَأَمَّا الأَلِفُ وَاللامُ بِمَعنَى «الَّذي» فَتَنْقُصُ عَنهَا فِي الصِّلة دُونَ العَائِد؛ لأَنَّ صِلتَهَا لا تَكُونُ إلا اسمَ فَاعِلٍ أَو مَفْعُولٍ مُشتَقٍّ مِنَ الفِعْلِ لأَنَّهَا فَرعٌ عَليهَا، وَقَائِمَةٌ مَقَامَهَا، وَلا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهَا [١٩ب]، تَقُولُ إِذَا أَخْبَرتَ عَن زَيدٍ مِن قَولِكَ: ذَهَبَ زَيدٌ: «الذَّاهِبُ زَيدٌ»، فَتَصُوغُ مِن «ذَهَبَ» اسمَ الفَاعِلِ، وَتُدْخِلُ عَليهِ الأَلِفَ وَاللامَ بِمَعنَى «الَّذي»، وَتَجعَلُ زَيداً الخَبَرَ، فَـ«الذَّاهِبُ» مُبتَدَأٌ، وَالضَّمِيرُ فِيهِ العَائِدُ، وَ«زَيدٌ» الخَبَرُ. فَإِنْ أَخْبَرتَ عَنِ الفَاعِلِ مِن قَولِكَ: ضَرَبَ زَيدٌ عَمراً قُلتَ: «الضَّارِبُ عَمراً زَيدٌ»، فَإِنْ أَخْبَرتَ عَنِ الْمَفعُولِ قُلتَ: «الضَّارِبُهُ زَيدٌ عَمرٌو»، فَإِنْ أَخْبَرتَ عَن نَفسِكَ مِن قَولِكَ: ضَرَبْتُ عَمراً قُلتَ: «الضَّارِبُ عَمراً أَنَا»، فَإِنْ أَخْبَرتَ عَن عَمرٍو قُلتَ: «الضَّارِبُهُ أَنَا عَمرٌو»، فَالهَاءُ فِي «الضَّارِبُهُ» العَائِدُ، وَ«أَنَا» مَرفُوعٌ بِالضَّارِبِ، وَأَبرَزتَ الضَّمِيرَ لأَنَّ ضَارِباً لكَ وَقَد جَرَى عَلى الأَلِفِ وَاللامِ الَّذي هُوَ عَمرٌو فِي الْمَعنَى. وَإِنَّمَا ذَكَرتُ الأَلِفَ وَاللامَ فِي جُملة الأَسمَاءِ دُونَ الحُرُوفِ لِوُجُوبِ العَائِدِ مَعَهَا كَالأَسمَاءِ دُونَ الحُرُوفِ.

بَابُ الحُرُوفِ المَوصُولة(١)

اعلمْ أَنَّ الحُرُوفَ الْمَوصُولةَ ثَلاثَةٌ: «أَنَّ» الْمَفتُوحَةُ الشَّدِيدَةُ، وَ«أَنْ» الخَفِيفَةُ، وَ«مَا». فَأَمَّا الْمَفتُوحَةُ الشَّدِيدَةُ فَهِيَ الَّتِي لهَا اسمٌ مَنصُوبٌ، وَخَبَرٌ مَرفُوعٌ، وَصِلتُهَا اسمُهَا وَخَبَرُهَا، وَهِيَ مَعَهَا فِي تَأوِيلِ الْمَصْدَرِ بِخلاف «إِنَّ» الْمَكسُورَةِ الهَمزَةُ [نَحوُ: «عَلِمتُ أَنَّ زَيداً قَائِمٌ»، أَي: قِيَامَ زَيدٍ. وَأَمَّا «أَنْ» الخَفِيفَةُ فَهِيَ النَّاصِبَةُ لِلمُضَارِعِ، وَصِلتُهَا الفِعلُ وَالفَاعِلُ، وَهِيَ مَعَهَا فِي تَأوِيلِ الْمَصْدَرِ](٢) نَحوُ: «أَعجَبَنِي أَنْ يَقُومَ زَيدٌ»؛ أَي: قِيَامُ زَيدٍ، قَال اللهُ تَعَالى: ﴿**وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي**﴾ [الشعراء: ٨٢]. وَقَد تَدخُلُ عَلى الْمَاضِي إِذَا أَرَدْتَ أَنَّ الحَدَثَ كَانَ فِيمَا مَضَى نَحوُ: «أَعجَبَنِي أَنْ قَامَ زَيدٌ» أَي: قِيَامُ زَيدٍ. وَأَمَّا «مَا» فَصِلتُهَا الفِعلُ وَالفَاعِلُ، وَهِيَ مَعَ الصِّلةِ فِي تَأوِيلِ الْمَصدَرِ نَحوُ: «أَعجَبَنِي مَا قَامَ زَيدٌ» أَي: قِيَامُ زَيدٍ، قَال اللهُ تَعَالى: ﴿**أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا**﴾ [القصص: ٢٥] أَي: سَقْيُكَ.

وَحُكمُ هَذِهِ الحُرُوفِ الْمَوصُولةِ الَّتِي فِي تَأوِيلِ الْمَصدَرِ أَيضاً حُكمُ الأَسمَاءِ الْمَوصُولةِ فِي [٢٠أ] امتِنَاعِ تَقْدِيمِ شَيءٍ مِن صِلاتِهَا عَلَيهَا، وَالفَصْلِ بَينَهُمَا بِأَجنَبِيٍّ، إِلا أَنَّهَا لا تَفْتَقِرُ إِلى ضَمِيرٍ يَعُودُ مِن صِلاتِهَا إِلَيهَا؛ لأَنَّ الحُرُوفَ لا حَظَّ لهَا فِي الضَّمِيرِ.

بَابُ الأَلِفَاتِ فِي أَوَائِلِ الكَلِمِ

وَهِيَ عَلى ضَربَينِ: هَمزَةُ وَصْلٍ، وَهَمزَةُ قَطْعٍ؛ فَهَمزَةُ الوَصْلِ تَدخُلُ عَلى أَمثِلةِ الأَمرِ مِنَ الفِعْلِ الَّذِي يُسَكَّنُ فِيهِ مَا بَعدَ حَرفِ الْمُضَارَعَةِ نَحوُ: «اذهَبْ»، «اضْرِبْ»، «اعلَمْ»، «اُقتُل». وَقَد تَدخُلُ عَلى الأَفعَالِ الْمَاضِيَةِ الثُّلاثِيَّةِ إِذَا تَجَاوَزَت عِدَّتُهَا بِالزِّيَادَةِ أَربَعَةَ أَحرُفٍ فِي تِسعَةِ أَبنِيَةٍ، وَهِيَ: «انْفَعَل»، وَ«افْعَلَلَّ»،

(١) انفرد كتابُنا بهذا الباب، ولم يعرض له في أسرار العربية.

(٢) الكلام بحاجةٍ إلى مثل هذه الزيادة الموضوعة بين المعقوفتين والمستوحاة من سياق الكلام، وجاء الكلامُ في النسخة متصلاً ببعضه!

وَ« افْتَعَل »، وَ« افْعَالَلَّ »، وَ« استَفْعَل »، وَ« افْعَوعَل »، وَ« افْعَوَّل »، وَ« افْعَنْلل »، وَ« افْعَنْلى »، فَـ « انْفَعَل » نَحوُ: « انْطَلقَ »، وَ« انْكَسَرَ »، وَ« افْعَلَلَّ » نَحوُ: « احْمَرَرتُ »، وَ« اصْفَرَرتُ »، وَيَلحَقُهُ الإدغَامُ فِي نَحوِ: « احْمَرَّ »، وَ« اصْفَرَّ »، وَ« افْتَعَل » نَحوُ: « اقْتَطَعَ »، وَ« اقْتَتَل »، وَ« افْعَالَلَّ » نَحوُ: « احْمَارَرتُ »، وَ« اصْفَارَرتُ »، وَيَلحَقُهُ الإدغَامُ كَمَا لحِقَ « افْعَللَّ » نَحوُ: « احْمَارَّ »، وَ« اصْفَارَّ »، وَ« استَفْعَل » نَحوُ: « استَخرَجَ »، وَ« استَحوَذَ »، وَ« افْعَوعَل » نَحوُ: « اغْدَودَنَ »(١)، وَ« احْلولى »(٢)، وَ« افْعَوَّل » نَحوُ: « اخْرَوَّطَ »(٣)، وَ« اعْلوَّطَ »(٤)، وَ« افْعَنْلل » نَحوُ: « اسحَنْكَكَ »(٥)، وَ« افْعَنْلى » نَحوُ: « اسلنْقَى »(٦). وَقَد تَدخُلُ أَيضاً عَلى الأَفعَالِ الرُّبَاعِيَّةِ فِي بِنَاءَينِ أَحَدُهُمَا « افْعَنْلل » نَحوُ: « احرَنْجَمَ »(٧)، وَالآخَرُ « افْعَللَّ » نَحوُ: « اسْبَطَرَّ »(٨)، وَ« اسْبَكَرَّ »(٩). وَمَصَادِرُ هَذِهِ الأَفعَالِ نَحوُ: « انطِلاقٌ »، وَ« احمِرَارٌ »، وَ« اقتِطَاعٌ »، وَ« احمِيرَارٌ »، وَ« استِخرَاجٌ »، وَ« اغدِيدَانٌ »، وَ« اخرِوَّاطٌ »، وَ« اسحِنْكَاكٌ »، وَ« اسلِنْقَاءٌ »(١٠)، وَ« احرِنجَامٌ »، وَ« اسبِطرَارٌ »، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ.

وَقَد تَدخُلُ هَمزَةُ الوَصْلِ عَلى أَسمَاءٍ لَيسَت بِمَصَادِرَ، وَهِيَ عَشَرَةٌ: « امرُؤٌ »،

(١) يقال: شجر مُغدودن أي ناعم مُتَثَنٍّ، واغدودن النبتُ إذا اخضرَّ حتى ضرب إلى السواد، واغدودن الشَّعْرُ إذا طال وتمَّ. ينظر: اللسان (غدن) ١٣/ ٣١١.

(٢) مبالغةٌ في الحلاوة. ينظر: اللسان (حلا) ١٤/ ١٩١.

(٣) أي طال وامتدَّ، والاخروَّاط في السير هو السرعة والمضاء. ينظر: اللسان (خرط) ٧/ ٢٨٠.

(٤) الاعلوَّاط ركوب الرأس والتقحُّم على الأمور بغير رويَّةٍ، والأخذ والحبس، وركوب المركوب عَرِيّاً. ينظر: اللسان (علط) ٧/ ٣٥٣.

(٥) أي اسودَّ اسوداداً شديداً، واسحنكك الليلُ أي أظلم. ينظر: اللسان (سحك) ١٠/ ٤٣٨.

(٦) أي نام على ظهره. ينظر: اللسان (سلق) ١٠/ ١٥٩.

(٧) يقال: احرنجم القوم اجتمع بعضُهم إلى بعض، واحرنجمت الإبلُ اجتمعت وبَرَكَت. ينظر: اللسان (حرجم) ١٢/ ١٣٠.

(٨) أي أسرع وامتدَّ. ينظر: اللسان (سبطر) ٤/ ٣٤٢، (سبط) ٧/ ٣٠٨.

(٩) أي طال واعتدل واستقام. ينظر: اللسان (سبكر) ٤/ ٣٤٣.

(١٠) في النسخة: « واستلقاء »، والصواب ما أثبتُّه، وسبق فعلُه قريباً.

وَ« امرَأَةٌ »، وَ« ابنٌ »، وَ« ابنَةٌ »، وَ« اثْنَانِ »، وَ« اثْنَتَانِ »، وَ« اسْمٌ »، وَ« اسْتٌ »، وَ« ايمٌ »، وَ« ايْمُنُ »، قَال الشَّاعِرُ(١):

فَقَال فَرِيقُ القَومِ لَمَّا نَشَدتُهُم

نَعَمْ، وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي(٢)

[٢٠ب] إلا أَنَّكَ تَفتَحُ هَمزَةَ « اَيمُنُ » مِن بَينَ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا كَالهَمزَةِ الَّتِي تَلحَقُ لامَ التَّعْرِيفِ نَحوُ: « الرَّجُلُ »، وَ« الغُلامُ ». فَهَذِهِ جَمِيعُ هَمزَاتِ الوَصْلِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ مِن هَمزَاتِ القَطْعِ.

بَابُ الإِمَالَةِ

اعلَمْ أَنَّ الإِمَالَةَ أَنْ تَنْحُوَ بِالفَتحَةِ نَحوَ الكَسْرَةِ فَتُمِيلَ الأَلِفَ إِلَى اليَاءِ نَحوُ: « فَتَى »، وَ« رَحَى »، وَ« عَصَا »، وَ« غَزَى »، وَ« سَعَى ». وَأَكثَرُ مَا تَكُونُ الإِمَالَةُ إِذَا كَانَتِ الأَلِفُ مُنقَلِبَةً عَن يَاءٍ وَكَانَ قَبلَهَا يَاءٌ أَو كَسرَةٌ؛ فَالإِمَالَةُ فِيمَا كَانَ مِن ذَوَاتِ اليَاءِ نَحوُ: « هُدَى »، وَ« رَدَى »، وَ« نَابٌ »، وَ« عَابٌ »، وَالإِمَالَةُ فِيمَا كَانَ قَبلَهُ يَاءٌ نَحوُ: « شَيْبَانُ »، وَ« غَيْلانُ »، وَالإِمَالَةُ فِيمَا كَانَ قَبلَهُ كَسْرَةٌ نَحوُ: « شِهَابٌ »، وَ« كِتَابٌ »، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتِ الكَسرَةُ بَعدَ الأَلِفِ نَحوُ: « عَابِدٌ »، وَ« زَاهِدٌ »، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ. وَيَمنَعُهَا مِنَ الإِمَالَةِ سَبعَةُ أَحرُفٍ: الطَّاءُ، وَالظَّاءُ، وَالصَّادُ، وَالضَّادُ، وَالقَافُ، وَالغَينُ، وَالخَاءُ نَحوُ: « طَالِبٌ »، وَ« ظَالِمٌ »، وَ« صَابِرٌ »، وَ« ضَامِرٌ »، وَ« قَادِرٌ »، وَ« غَابِرٌ »، وَ« خَالِدٌ ». وَكَذَلِكَ إِنْ وَقَعَت هَذِهِ الأَحرُفُ بَعْدَهَا لا يَجُوزُ فِيهَا الإِمَالَةُ

(١) لنُصَيب بن رباح في شعره ٩٤.

(٢) من الطويل، ومعناه أنه يذكر أنه جاء لزيارة محبوبته فجعل ينشُدُناقةً ضلَّت له مخافةَ أن يُنكَر عليه مجيئُه وإلمامه. ورُوي: وَيحَكَ مَا نَدري، وَوَيلَكَ. ولا شاهد. ينظر: الكتاب ٣/ ٥٠٣، ٤/ ١٤٨، والمقتضب ١/ ٢٢٨، ٢/ ٩٠، ٣٣٠، والأصول ١/ ٤٣٤، والجمل للزجاجي ٧٣، والحجة للقراء ٦/ ٢٣٥، واللمع ١٨٧، ٢٢٦، وسر الصناعة ١/ ١٠٦، ١١٥، ٣٨٣، والمخصص ١٣/ ١١٥، والإعراب للواحدي ٢٥٠، والإنصاف ٣٤٤، وشرح ابن يعيش ٨/ ٣٥، ٩/ ٩٢، وشرح التسهيل ٣/ ٢٠٤، والتذييل والتكميل ١١/ ٣٥٤، ومغني اللبيب ٢/ ١١٢، وتخليص الشواهد ٢١٩، والهمع ٤/ ٣٢٩.

نَحوُ: «غِيَاضٌ»، وَ«رِبَاطٌ»، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا. فَإِنْ كَانَ شَيءٌ من هَذِهِ الحُرُوفِ مَكسُورَةً قَبلَ الأَلِفِ جَازَتْ إِمَالَتُهُ نَحوُ: «طِلابٌ»، وَ«ظِلالٌ»، وَ«صِعَابٌ»، وَ«ضِبَابٌ»، وَ«غِلابٌ»، وَ«قِفَافٌ»، وَ«خِفَافٌ»، وَيَجرِي مَجرَى هَذِهِ الحُرُوفِ فِي مَنعِ الإِمَالَةِ الرَّاءُ إِذَا كَانَت مَضْمُومَةً أَو مَفتُوحَةً نَحوُ: «هَذَا حِمَارُكَ»، وَ«رَأَيتُ حِمَارَكَ»، فَإِنْ كَانَت مَكسُورَةً قَوَّتْ جَلْبَ الإِمَالَةِ نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿**وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ**﴾ [البقرة: ٢٥٩].

وَأَمَّا الأَفعَالُ فَتُمَالُ أَلِفَاتُهَا عَلَى الإِطْلاقِ وَإِنْ كَانَ مَعَهَا حُرُوفُ الاستِعْلاءِ وَالإِطْبَاقِ نَحوُ: «قَضَى»، وَ«مَضَى»، وَ«صَفَا»، وَ«صَغَا»، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا. وَأَمَّا الحُرُوفُ فَلا تُمَالُ أَلِفَاتُهَا عَلَى الإِطلاقِ؛ [٢١أ] لأَنَّهَا بَعِيدَةٌ عَنِ الاشْتِقَاقِ وَذَلِكَ نَحوُ: «لا»، وَ«إِلى»، وَ«عَلى»، وَأَمَّا «بَلى» فَإِنَّمَا أُمِيلَ لأَنَّهُ اكتَسَى تَمَكُّناً لِغنَايَتِهِ غَنَاءَ الجُملَةِ، وَكَذَلِكَ «يَا» فِي النِّدَاءِ اكتَسَى تَمَكُّناً لِقِيَامِهِ مَقَامَ الفِعْلِ فَجَازَت إِمَالَتُهُ كَالفِعْلِ.

بَابُ الوَقْفِ

اعلَمْ أَنَّ الوَقْفَ عَلَى خَمسَةِ أَضرُبٍ: السُّكُونُ، والإِشْمَامُ، وَالرَّوْمُ(١)، وَالتَّضْعِيفُ، وَالإِتْبَاعُ؛ فَالوَقْفُ عَلَى السُّكُونِ يَكُونُ فِي الْمَرفُوعِ وَالْمَجرُورِ نَحوُ: «هَذَا زَيدْ»، وَ«مَرَرتُ بِزَيدْ»، وَإِنْ كَانَ مَنصُوباً أَبْدَلتَ من تَنْوِينِهِ أَلِفاً نَحوُ: «رَأَيتُ زَيدَا»، وَمِنهُم مَنْ يُبْدِلُ مِن تَنوِينِ الْمَرفُوعِ وَاواً، وَمِن تَنوِينِ الْمَجرُورِ يَاءً كَمَا يُبْدِلُ مِن تَنوِينِ الْمَنصُوبِ أَلِفاً، وَهَاتَانِ لُغَتَانِ قَلِيلتَانِ لا يُعتَدُّ بِهِمَا(٢). وَالإِشْمَامُ

(١) في النسخة: «والرفع»، والصوابُ ما أثبتُّه.

(٢) وصفها في أسرار العربية ٢٨٠ بأنها لُغَيَّةٌ قليلةٌ، ووصفها من قبلُ شيخُه ابنُ الشجري في أماليه ٢/ ١٥٩ بالرداءة. قال سيبويه ٤/ ١٦٧: «وزعم أبو الخطَّاب أنَّ أزدَ السَّراة يقولون: هذا زيدُو، وهذا عمرُو، ومررت بزيدِي، وبعمرِي؛ جعلوه قياساً واحداً، فأثبتوا الياءَ والواوَ كما أثبتُوا الألفَ». ورُوي عن أبي عثمان المازني أنها لغةُ قومٍ من اليمن ليسوا فصحاءَ. وينظر: الكتاب ٣/ ٥٢٢، والأصول ٢/ ٣٧٢، والتكملة ١٩، وسر الصناعة ٢/ ٥٢٢، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧١٨، والبديع ١/ ٦٨١، واللباب ٢/=

أَنْ تَضُمَّ شَفَتَيكَ مِن غَيرِ صَوتٍ، وَهَذَا يُدرِكُهُ البَصِيرُ دُونَ الأَعمَى، وَالرَّوْمُ أَنْ تُشِيرَ إِلى الحَرَكَةِ بِصَوتٍ ضَعِيفٍ، وَيَكُونُ فِي الْمَرفُوعِ وَالْمَنصُوبِ وَالْمَجرُورِ، وَالإِشْمَامُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَرفُوعِ خَاصَّةً. وَالتَّضْعِيفُ نَحوُ: «هَذَا فَرَجٌ»، وَ«هَذَا خَالِدٌ»، وَالإِتْبَاعُ أَنْ تَنْقُلَ حَرَكَةَ الحَرفِ إِلى السَّاكِنِ قَبلَهُ نَحوُ: «هَذَا بَكْرٌ»، وَ«مَرَرتُ بِبَكْرٍ»، وَلا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْمَنصُوبِ.

فَإِنْ وَقَفْتَ عَلى اسمٍ مُعتَلٍّ لم يَخْلُ مِن أَنْ يَكُونَ مَنْقُوصاً أَو مَقْصُوراً؛ فَإِنْ كَانَ مَنقُوصاً فَلا يَخْلُو مِن أَنْ يَكُونَ مُنَوَّناً أَو غَيرَ مُنَوَّنٍ؛ فَإِنْ كَانَ مُنَوَّناً كَانَ لكَ الوَقْفُ عَلَيهِ فِي حَالَةِ الرَّفعِ وَالجَرِّ بِحَذْفِ اليَاءِ وَإِثْبَاتِهَا نَحوُ: «هَذَا قَاضْ»، وَ«مَرَرتُ بِقَاضْ، وَقَاضِي»، وَالحَذْفُ أَقْيَسُ، وَفِي حَالَةِ النَّصْبِ بِإِبْدَالِ التَّنوِينِ أَلِفاً نَحوُ: «رَأَيتُ قَاضِيَا». وَإِنْ كَانَ غَيرَ مُنَوَّنٍ كَانَ الوَقْفُ عَلَيهِ فِي حَالَةِ الرَّفعِ وَالجَرِّ أَيضاً بِإِثْبَاتِ اليَاءِ وَحَذْفِهَا، وَالإِثْبَاتُ أَكثَرُ وَأَقْيَسُ، وَفِي حَالَةِ النَّصْبِ بِإِثْبَاتِ اليَاءِ سَاكِنَةً لا غَيرُ [٢١ب] نَحوُ: «رَأَيتُ القَاضِي». وَإِنْ كَانَ مَقْصُوراً لم يَخْلُ مِن أَنْ يَكُونَ مُنَوَّناً أَو غَيرَ مُنَوَّنٍ؛ فَإِنْ كَانَ مُنَوَّناً نَحوُ: «رَحًى»، وَ«عَصاً» كَانَ الوَقْفُ مِنهُ فِي حَالَةِ الرَّفعِ وَالجَرِّ عَلى الأَلِفِ الَّتِي هِيَ حَرفُ الإِعرَابِ نَحوُ: «هَذِهِ رَحَى وَعَصَا»، وَإِنْ كَانَ غَيرَ مُنَوَّنٍ نَحوُ: «حُبْلَى»، وَ«بُشْرَى» كَانَ الوَقْفُ عَلى الأَلِفِ الَّتِي هِيَ حَرفُ الإِعرَابِ عَلى كُلِّ حَالٍ نَحوُ: «هَذِهِ حُبْلَى وَبُشْرَى»، وَ«رَأَيتُ حُبْلَى وَبُشْرَى»، وَ«مَرَرتُ بِحُبْلَى وَبُشْرَى»، فَاعرِفْهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى.

= ٢٠١، وشرح ابن يعيش ٩ / ٦٩-٧٠، والتسهيل ٣٢٨، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٨١، وشرح ابن الناظم ٣٢١، وشرح الشافية ٢ / ٢٧٤، ٢٨٠، ٣١٧، وشرح الرضي ٢ / ٢ / ١٤٥٤، والكناش ٢ / ١٥٨، والارتشاف ٢ / ٨٠٠، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٤٦٩، والمساعد ٤ / ٣٠٣، وتمهيد القواعد ١٠ / ٥٢٩٠، والمقاصد الشافية ٨ / ٧-٨، والهمع ٦ / ٢٠١.

بَابُ الهَمزَةِ(١)

اعلمْ أَنَّ الهَمزَةَ نَبْرَةٌ فِي الصَّدْرِ، مَخرَجُهَا أَقْصَى الحَلْقِ فِي أَبْعَدِ مَخَارِجِ الحُرُوف، وَلَكَ فِيهَا التَّحْقِيقُ عَلى الأَصْلِ، وَالتَّخْفِيفُ لِمَا فِيهَا مِنَ التَّثْقِيلِ؛ فَالتَّحْقِيقُ نَحوُ: «كَأْسٌ»، وَ«جُؤْنٌ»(٢)، وَ«مِئَرٌ»(٣)، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ، وَالتَّخْفِيفُ يَكُونُ بِثَلاثَةِ أَشيَاءَ: القَلْبُ، وَالحَذْفُ، وَجَعْلُهَا بَينَ بَينَ، وَهِيَ لا تَخْلُو مِن ثَلاثَةِ أَحوَالٍ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً مُتَحَرِّكاً مَا قَبلَهَا، أَو مُتَحَرِّكَةً سَاكِناً مَا قَبلَهَا، أَو مُتَحَرِّكَةً مُتَحَرِّكاً مَا قَبلَهَا؛ فَإِنْ سَكَنَتْ وَتَحَرَّكَ مَا قَبلَهَا لم يَخْلُ مِن أَنْ يَكُونَ مَضْمُوماً أَو مَفتُوحاً أَو مَكْسُوراً، فَإِنْ كَانَ مَضْمُوماً قُلِبَتْ وَاواً كَقَولِكَ فِي سُؤْلٍ: «سُولٌ»، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿**قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى**﴾ [طه: ٣٦]. وَإِنْ كَانَ مَفتُوحاً قُلِبَتْ أَلِفاً كَقَولِكَ فِي كَأْسٍ: «كَاسٌ»، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿**وَكَأْسًا دِهَاقًا**﴾ [النبأ: ٣٤]. وَإِنْ كَانَ مَكْسُوراً قُلِبَتْ يَاءً كَقَولِكَ فِي بِئْرٍ: «بِيرٌ». وَإِنْ كَانَت مُتَحَرِّكَةً سَاكِناً مَا قَبلَهَا لم يَخْلُ مِن أَنْ يَكُونَ حَرفاً صَحِيحاً أَو مُعْتَلّاً؛ فَإِنْ كَانَ صَحِيحاً حُذِفَتْ وَأُلقِيَتْ حَرَكَتُهَا عَلى السَّاكِنِ قَبلَهَا كَقَولِكَ فِي الخَبْءِ(٤): «الخَبُ»، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿**يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ**﴾ [النمل: ٢٥]. وَإِنْ كَانَ مُعْتَلّاً لم يَخْلُ مِن أَنْ [٢٢أ] يَكُونَ وَاواً أَو يَاءً أَو أَلِفاً؛ فَإِنْ كَانَ وَاواً أَو يَاءً مَزِيدَتَينِ قُلِبَتْ وَاواً أَو يَاءً كَقَولِكَ فِي مَخبُوءَةٍ: «مَخبُوَّةٌ»، وَفِي مَشِيئَةٍ: «مَشِيَّةٌ». وَإِنْ كَانَت أَلِفاً جُعِلتْ بَينَ بَينَ فَقُلتَ فِي عَبَاءَةٍ: «عَبَاةٌ». وَمَعْنَى جَعْلِهَا بَينَ بَينَ أَنْ تَجعَلَهَا بَينَ الهَمزَةِ وَالحَرفِ الَّذِي حَرَكَتُهَا مِنهُ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِاللَّفْظِ، وَلَيسَ لِلخَطِّ فِيهِ حَظٌّ.

---

(١) انفرد كتابُنا بهذا الباب والذي يليه، ولم يعرض لهما في أسرار العربية.

(٢) الجُؤْنة سلَّة مستديرة مُغشَّاة أدَماً يُجعل فيها الطيب والثياب، وعن ابن بري أن الهمز فيها هو الأصل. ينظر: اللسان (جأن) ١٣/ ٨٤، (جون) ١٣/ ١٠٣.

(٣) هو الذَّحْلُ والعداوة، ورجل مَئِر ومِئَر مُفسِدٌ بين الناس. ينظر: اللسان (مأر) ٥/ ١٥٨.

(٤) هو ما خُبِئ، فهو تسميةٌ بالمصدر، والخبء كلُّ مخفيٍّ مستُورٍ لا يُرى. ينظر: اللسان (خبأ) ١/ ٦٢.

وَإِنْ كَانَت مُتَحَرِّكَةً مُتَحَرِّكاً مَا قَبلهَا فَلهَا تِسعَةُ أَحوَالٍ: أَحَدُهَا أَنْ تَكُونَ مَفتُوحَةً مَضْمُوماً مَا قَبلهَا نَحوُ: «جُؤَنٌ»، وَالثَّانِي أَنْ تَكُونَ مَفتُوحَةً مَكْسُوراً مَا قَبلهَا نَحوُ: «مِئَرٌ»، وَالثَّالِثُ أَنْ تَكُونَ مَفتُوحَةً مَفتُوحاً مَا قَبلهَا نَحوُ: «قَرَأَ»، وَالرَّابِعُ أَنْ تَكُونَ مَضْمُومَةً مَضْمُوماً مَا قَبلهَا نَحوُ: «هُوَ وَاحِدُ أُمِّه»، وَالخَامِسُ أَنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً مَكْسُوراً مَا قَبلهَا نَحوُ: «قَد أَقْبَل مِن عِندِ إِبِلِه»، وَالسَّادِسُ أَنْ تَكُونَ مَضْمُومَةً مَفتُوحاً مَا قَبلهَا نَحوُ: «لؤُمَ»، وَالسَّابِعُ أَنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً مَفتُوحاً مَا قَبلهَا نَحوُ: «يَئِسَ»، وَالثَّامِنُ أَنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً مَضْمُوماً مَا قَبلهَا نَحوُ: «جُئِثَ»(١)، وَالتَّاسِعُ أَنْ تَكُونَ مَضْمُومَةً مَكْسُوراً مَا قَبلهَا نَحوُ: «يَستَهْزِئُونَ»؛ فَأَمَّا الأَوَّلُ فَإِنَّكَ تَقْلِبُهَا فِيهِ وَاواً فَتَقُولُ فِي جُؤَنٍ: «جُونٌ»، وَأَمَّا الثَّانِي فَإِنَّكَ تَقْلِبُهَا فِيهِ يَاءً فَتَقُولُ فِي مِئَرٍ: «مِيَرٌ»، وَلا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَل فِي هَذَينِ الحَالَينِ بَينَ بَينَ لِمَا فِيهِ مِن تَقْرِيبِهَا مِنَ الأَلِفِ، وَالأَلِفُ لا يَكُونُ قَبلهَا كَسرَةٌ وَلا ضَمَّةٌ، فَكَذَلِكَ مَا قَرُبَ مِنهَا، وَأَمَّا الثَّالِثُ وَمَا بَعْدَهُ إِلى التَّاسِعِ فَتُجْعَلُ فِيهَا كُلِّهَا بَينَ بَينَ إِلا فِي الثَّامِنِ وَالتَّاسِعِ عِندَ الأَخفَشِ فِي نَحوِ: «جُئِثَ»، وَ«يَستَهْزِئُونَ» فَإِنَّهُ يَقْلِبُهَا فِي «جُئِثَ» وَاواً، وَفِي «يَستَهْزِئُونَ» يَاءً، وَالأَكثَرُونَ عَلى خِلافِهِ(٢).

فَإِنِ الْتَقَى هَمزَتَانِ خُفِّفَ إِحدَاهُمَا، فَإِنْ كَانَتَا مِن كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَجَبَ تَخْفِيفُ

(١) الجُأْثُ الفزَعُ والذعرُ والخوفُ. ينظر: اللسان (جأث) ٢/ ١٢٦

(٢) تخفيف الهمزة وجعلها بين بين هو مذهب سيبويه والخليل والبصريين، وجعلُها بعد الضم واواً خالصة، وبعد الكسر ياءً خالصة هو مذهب الكوفيين والأخفش. ينظر: الكتاب ٣/ ٥٤٢-٥٤٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٤٥-٥٠، والمقتضب ١/ ٢٩٣-٢٩٤، والأصول ٢/ ٤٠١-٤٠٢، وإعراب القرآن ١/ ١٩١، والجمل ٢٨١، والتكملة ٣٧، والحجة للقراء ١/ ٣٥٣-٣٦٥، وسر الصناعة ١/ ٥٣-٥٥، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٣٥، والمفصل ٣٦٤، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ٣٥٤-٣٥٧، والبديع ٢/ ٣٢٨-٣٢٩، واللباب ٢/ ٤٤٦-٤٤٧، وشرح ابن يعيش ٩/ ١١١-١١٢، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٤١-٣٤٢، وشرح ابن عصفور ٢/ ٣٥٧-٣٥٨، وتسهيل الفوائد ٣٠٢-٣٠٣، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٠٩، وشرح الشافية ٣/ ٤٥-٤٧، والكناش ٢/ ١٧٣، والارتشاف ١/ ٢٧١، والبحر المحيط ١/ ٢٠٢، والمساعد ٤/ ١١٣-١١٤، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٠٤٦.

[٢٢ب] الثَّانيَة نَحوُ: «آمَنَ»، وَالأَصلُ فيه «أَأْمَنَ»، فَخُفِّفَت الثَّانيَةُ بِقَلْبِهَا أَلفاً لِسُكُونِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبلَهَا، وَإِنْ كَانَتَا من كَلِمَتَين نَحوُ: ﴿ **فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا** ﴾ [محمد: ١٨] كُنتَ مُخَيَّراً إِنْ شِئتَ خَفَّفْتَ الأُولى، وَإِنْ شِئتَ خَفَّفْتَ الثَّانيَةَ، وَتَخْفِيفُ الثَّانيَةِ أَوْلى منَ الأُولى.

بَابُ التَّضْعِيف

اعلَمْ أَنَّ التَّضْعِيفَ أَنْ يَكُونَ عَينُ الفِعْلِ وَلامُهُ من جِنسٍ وَاحِدٍ نَحوُ: «رَدَّ»، وَ«عَضَّ»، وَ«لَبَّ»، وَالأَصْلُ فيه: رَدَدَ، وَعَضَضَ، وَلَبَبَ، بِدَلِيلِ قَولِكَ: «رَدَدْتُ»، وَ«عَضَضْتُ»، وَ«لَبِبْتُ»، وَكَذَلِكَ الْمُضَارِعُ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَاضِي نَحوُ: «يَرُدُّ»، وَ«يَعَضُّ»، وَ«يَلَبُّ». فَإِنْ كَانَ مَجزُوماً أَو مَبْنِيّاً عَلى الوَقْفِ كَانَ لكَ فيه وَجهَانِ: إِظْهَارُ التَّضْعِيفِ عَلى لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ، وَالإِدغَامُ عَلى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ(١)، وَقَد نَطَقَ بِهِ التَّنزِيلُ، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿ **وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ** ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وَقَالَ فِي مَوضِعٍ آخَرَ: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ** ﴾ [المائدة: ٥٤]. وَأَكثَرُ مَا جَاءَ فِي القُرآنِ عَلى لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ نَحوُ قَولِهِ تَعَالى: ﴿ **اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي** ﴾ [طه: ٣١].

فَأَمَّا الأَسمَاءُ الثُّلاثِيَّةُ فَلا يُدْغَمُ منهَا إِلا مَا كَانَ عَلى «فَعِلٍ»، أَو «فَعُلٍ» بِكَسْرِ العَينِ وَضَمِّهَا، فَأَمَّا مَا كَانَ عَلى «فَعَلٍ» فَإِنَّهُ لا يُدْغَمُ لِخِفَّةِ الفَتحَةِ. وَأَمَّا مَا زَادَ عَلى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ منَ الأَسمَاءِ وَالأَفعَالِ فَإِنَّهُ يَجِبُ فِيهِ الإِدغَامُ إِذَا الْتَقَى فِيهِ حَرفَانِ من جِنسٍ وَاحِدٍ إِلا أَنْ تَكُونَ تِلكَ الزِّيَادَةُ لِلإِلحَاقِ نَحوُ: «مَهْدَدٌ»(٢)، وَ«قَرْدَدٌ»(٣)،

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٣١-٥٣٥، والمقتضب ١/ ٣١٩-٣٢١، والأصول ٣/ ٤٠٥-٤٠٨، والجمل للزجاجي ٤١٤-٤١٥، والتكملة ٢٧٣-٢٧٤، والمنصف ٢/ ٣٠١-٣٠٥، والخصائص ١/ ٩٠، ٢٥٩-٢٦٠، ٢/ ١٣٩-١٤٠، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٩٣٥، والبديع ٢/ ٦٧٢، ٤/ ٦٢٣، واللباب ٢/ ٤٦٩-٤٧٠، وشرح الشافية ٢/ ٢٤٦، وشرح ابن يعيش ١٠/ ١٢١-١٢٣، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٩١-٤٩٢، والمقرب ٢/ ٣٤٦، والكناش ٢/ ٣٠٦، والارتشاف ٢/ ٧٠٢، وأوضح المسالك ٤/ ٤١١، والمساعد ٤/ ٢٦٤، والهمع ٦/ ٢٨٧.

(٢) في هامش النسخة: «مهدد: اسم امرأة». وينظر: اللسان (مهد) ٣/ ٤١٠.

(٣) في هامش النسخة: «قردد: اسم للموضع الخشن». وينظر: اللسان (قرد) ٣/ ٣٤٨.

وَإِنَّمَا لم يَجُزْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ فِي الإِلْحَاقِ أَنْ يَكُونَ لفْظُ الْمُلْحَقِ مُطَابِقاً لِلفْظِ الْمُلْحَقِ بِهِ، وَذَلِكَ يَزُولُ بِالإِدغَامِ.

بَابُ الإِدغَامِ(١)

اعلمْ أَنَّ الإِدغَامَ [٢٣أ] أَنْ تَصِل حَرفاً بِحَرفٍ مِثْلِهِ مِن غَيرِ أَنْ تَفْصِل بَينَهُمَا بِحَرَكَةٍ أَو وَقْفٍ فَيَنْبُوَ اللِّسَانُ عَنهُمَا نَبْوَةً وَاحِدَةً، وَهُوَ عَلى ضَرْبَينِ: أَحَدُهُمَا إِدغَامُ حَرفٍ فِي مِثْلِهِ، وَالآخَرُ إِدغَامُ حَرفٍ فِي مُقَارِبِهِ؛ فَأَمَّا إِدغَامُ الحَرفِ فِي مِثْلِهِ فَنَحوُ مَا قَدَّمنَاهُ فِي بَابِ التَّضْعِيفِ، وَأَمَّا إِدغَامُ الحَرفِ فِي مُقَارِبِهِ فَهُوَ أَنْ تُبْدِلَ أَحَدَهُمَا مِن جِنسِ الآخَرِ ثُمَّ تُدغِمَهُ فِيهِ نَحوُ: «ادْمَغْ خَّلفاً»، وَ«اسْلخ غَّنَمَكَ»، وَ«الْحَق كَّلدَةَ»، وَ«انْهَك قَّطَناً»، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ.

فَصلٌ: وَاعلمْ بِأَنَّكَ لا تَعْرِفُ تَقَارُبَ الحُرُوفِ مَا لم تَعْرِف مَخَارِجَهَا، فَلْنَذكُرْ أَوَّلاً أَعدَادَهَا، ثُمَّ نَذكُرُ مَخَارِجَهَا، فَنَقُولُ: حُرُوفُ العَرَبِيَّةِ تِسعَةٌ وَعِشرُونَ حَرفاً(٢)، وَهِيَ: الهَمزَةُ، وَالأَلِفُ، وَالهَاءُ، وَالعَينُ، وَالحَاءُ، وَالغَينُ، وَالخَاءُ، وَالقَافُ، وَالكَافُ، وَالجِيمُ، وَالشِّينُ، وَاليَاءُ، وَالضَّادُ، وَاللَّامُ، وَالرَّاءُ، وَالنُّونُ، وَالطَّاءُ، وَالدَّالُ، وَالتَّاءُ، وَالصَّادُ، وَالزَّاءُ، وَالسِّينُ، وَالظَّاءُ، وَالذَّالُ، وَالثَّاءُ، وَالفَاءُ، وَالبَاءُ، وَالْمِيمُ، وَالوَاوُ، فَهَذِهِ التِّسعَةُ وَالعِشْرُونَ حَرفاً، وَقَد تَصِيرُ خَمسَةً وَثَلاثِينَ حَرفاً بِحُرُوفٍ مُسْتَحسَنَةٍ(٣)، وَتَصِيرُ اثنَينِ وَأَربَعِينَ حَرفاً بِحُرُوفٍ [غَيرِ مُسْتَحسَنَةٍ](٤) لا يَلِيقُ

(١) يكاد يكون هذا البابُ أقرب الأبواب لفظاً بما أورده في أسرار العربية ٢٨٣–٢٨٩، والموازنة تكشف ذلك.

(٢) اكتفى في أسرار العربية ٢٨٣ بذكر عددها دون تعدادها، وقال: وهي معروفةٌ.

(٣) ذكرها في أسرار العربية ٢٨٣، وهي: النون الخفيفة، وهمزة بين بين، والألف الممالة، وألف التفخيم وهي التي يُنحى بها نحو الواو نحو الصلاة، والصاد كالزاي، والشين كالجيم.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من أسرار العربية ٢٨٣، وذكر فيه هذه الحروف غير المستحسنة وهي: القاف التي بين القاف والكاف، والكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء، وحكى مبرمان: الضاد الضعيفة المبدلة من الثاء.

ذِكْرُهَا بِهَذَا الْمُختَصَرِ(١).

وَأَمَّا مَخَارِجُهَا فَستَّةَ عَشَرَ مَخرَجاً: فَالهَمزَةُ وَالأَلِفُ وَالهَاءُ مِن أَقْصَى الحَلْقِ مِمَّا يَلِي الصَّدْرَ، ثُمَّ العَينُ وَالحَاءُ مِن وَسَطِ الحَلْقِ، ثم الغَينُ وَالخَاءُ مِن أَدْنَى الحَلْقِ مِمَّا يَلِي الفَمَ، ثُمَّ القَافُ مِن أَقْصَى اللِّسَانِ وَمَا فَوقَهُ مِنَ الحَنَكِ، ثُمَّ الكَافُ أَسْفَلَ مِن ذَلِكَ، وَأَدْنَى إِلى مُقَدَّمِ الفَمِ، ثُمَّ الجِيمُ وَالشِّينُ وَالياءُ مِن وَسَطَ اللِّسَانِ بَينَهُ وَبَينَ الحَنَكِ الأَعْلى، ثُمَّ الضَّادُ مِن أَوَّلِ حَافَةِ اللِّسَانِ وَمَا يَليهَا مِنَ الأَضْرَاسِ، وَهِيَ مِنَ الجَانِبِ الأَيْسَرِ أَطْوَعُ، ثُمَّ اللامُ مِن أَدْنَى حَافَةِ اللِّسَانِ إِلى مُنْتَهَى طَرَفِهِ، ثُمَّ النُّونُ مِن فَوقِ ذَلِكَ فُوَيقَ الثَّنَايَا، ثُمَّ الرَّاءُ مِن مَخرَجِ النُّونِ إِلا [٢٣ب] أَنَّهَا أَدْخَلُ فِي ظَهْرِ اللِّسَانِ مُتَحَرِّفَةً إِلى مَخرَجِ اللامِ، وَلَهَا تَكْرِيرٌ فِي مَخرَجِهَا، ثُمَّ الطَّاءُ وَالدَّالُ وَالتَّاءُ مِن بَينَ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأُصُولِ الثَّنَايَا العُلْيَا، ثُمَّ الصَّادُ وَالسِّينُ وَالزَّاءُ مِن طَرَفِ اللِّسَانِ وَفُوَيقَ الثَّنَايَا السُّفْلى، وَتُسَمَّى حُرُوفَ الصَّفِيرِ، ثُمَّ الظَّاءُ وَالذَّالُ وَالثَّاءُ مِن بَينَ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَطْرَافِ الثَّنَايَا العُلْيَا، ثُمَّ الفَاءُ مِن بَاطِنِ الشَّفَةِ السُّفْلى وَأَطْرَافِ الثَّنَايَا العُلْيَا، ثُمَّ البَاءُ وَالْمِيمُ وَالوَاوُ مِنَ الشَّفَتَينِ، ثُمَّ النُّونُ الخَفِيفَةُ مِنَ الخَيَاشِيمِ، فَهَذِهِ مَخَارِجُ الحُرُوفِ.

فَصلٌ: وَاعلمْ بِأَنَّ لِهَذِهِ الحُرُوفِ أَقْسَاماً تَنْقَسِمُ إِلَيهَا، فَالقِسمُ الأَوَّلُ يَنقَسِمُ إِلى قِسْمَينِ: الْمَهمُوسُ، وَالْمَجهُورُ؛ فَالْمَهمُوسُ عَشَرَةُ أَحرُفٍ، وَهِيَ: الهَاءُ، وَالحَاءُ، وَالخَاءُ، وَالكَافُ، وَالسِّينُ، وَالشِّينُ، وَالصَّادُ، وَالتَّاءُ، وَالثَّاءُ، وَالفَاءُ، وَمَجْمُوعُهَا: «سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ». وَالْمَجهُورَةُ مَا بَقِيَ مِنَ الحُرُوفِ، وَهِيَ تِسْعَةَ عَشَرَ حَرفاً، وَمَجْمُوعُهَا: «مُدَّ غِطَاءَ جَعْظَرٍ، وَقُل(٢) بَذَّ ضَيزَنٌ». وَمَعْنَى الْمَهمُوسِ أَنَّهُ حَرفٌ(٣) أُضْعِفَ الاعتِمَادُ فِي مَوضِعِهِ حَتَّى جَرَى النَّفَسُ مَعَهُ، وَمَعْنَى الْمَجهُورِ أَنَّهُ

(١) من عبارة الزجاجي في الجمل ٤٠٩.

(٢) في النسخة: «قد»، والصوابُ ما أثبتُّه، وهو ما في أسرار العربية ٢٨٥.

(٣) في النسخة: «حروف»، والصوابُ ما أثبتُّه.

حَرفٌ أُشْبِعَ الاعتمَادُ فِي مَوضِعِهِ وَمُنِعَ النَّفَسُ أَنْ يَجرِيَ مَعَهُ. وَالقِسْمُ الثَّانِي يَنْقَسِمُ إِلى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ: الشَّدِيدَةُ، وَالرِّخْوَةُ، وَمَا بَينَهُمَا؛ فَالشَّدِيدَةُ ثَمَانِيَةُ أَحرُفٍ مَجْمُوعُهَا: «أَجَدْتَ طَبَقَكَ»، وَكَذَلِكَ مَا بَينَ الشَّدِيدَةِ بَاقِي الحُرُوفِ، وَهِيَ ثَلاثَةَ عَشَرَ حَرفاً، وَمَعْنَى الشَّدِيدِ أَنَّهُ حَرفٌ لا يَجْرِي فِيهِ الصَّوتُ. وَالقِسْمُ الثَّالِثُ يَنْقَسِمُ إِلى قِسمَينِ: الْمُطْبَقَةُ، وَالْمَفتُوحَةُ؛ فَالْمُطْبَقَةُ أَربَعَةُ أَحرُفٍ، وَهِيَ: الصَّادُ، وَالضَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاءُ، وَالْمَفتُوحَةُ مَا عَدَا هَذِهِ الأَربَعَةَ. وَمَعْنَى [٢٤أ] الْمُطْبَقِ أَنَّهُ حَرفٌ يَرتَفِعُ بِهِ اللِّسَانُ إِلى الحَنَكِ الأَعْلى فَيَنْطَبِقُ عَلَيهِ فَيَصِيرُ الحَرفُ مَحْصُوراً بَينَهُمَا، وَمَعْنَى الْمَفتُوحِ أَنَّهُ حَرفٌ لا يَرتَفِعُ بِهِ اللِّسَانُ إِلى الحَنَكِ الأَعْلى فَيَنْفَتِحُ عَنِ الحَرفِ. وَالقِسْمُ الرَّابِعُ يَنْقَسِمُ إِلى قِسمَينِ: حُرُوفُ الذَّلاقَةِ، وَالْمُصْمَتَةُ؛ فَحُرُوفُ الذَّلاقَةِ ستَّةٌ: اللامُ، وَالنُّونُ، وَالرَّاءُ، وَالفَاءُ، وَالبَاءُ، وَالْمِيمُ، وَالْمُصْمَتَةُ مَا عَدَا هَذِهِ السِّتَّةَ، وَإِنَّمَا نُسِبَتْ هَذِهِ السِّتَّةُ إِلى الذَّلاقَةِ؛ لأَنَّ لهَا فَضْلَ اعتِمَادٍ عَلى ذَلقِ اللِّسَانِ، وَهُوَ طَرَفُهُ(١). وَأَمَّا الْمُصْمَتَةُ فَمَأْخُوذٌ مِنَ الصَّمْتِ؛ لأَنَّهُم لا يَكَادُونَ يَبْنُونَ كَلِمَةً رُبَاعِيَّةً أَو خُمَاسِيَّةً إِلا وَيَكُونُ فِيهَا بَعضُ حُرُوفِ الذَّلاقَةِ نَحوُ: «جَعْفَرٌ»، وَ«سَفَرجَلٌ»، فَكَأَنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ قَد صُمِتَ عَنهَا مُنْفَرِدَةً عَن حُرُوفِ الذَّلاقَةِ فَقِيلَ: مُصْمَتَةٌ. وَالقِسْمُ الخَامِسُ يَنْقَسِمُ إِلى قِسمَينِ: الْمُستَعْلِيَةُ، وَالْمُنخَفِضَةُ؛ فَالْمُستَعْلِيَةُ سَبعَةُ أَحرُفٍ، مِنهَا أَربَعَةٌ مُطْبَقَةٌ، وَثَلاثَةٌ مَفتُوحَةٌ، وَقَد ذَكَرنَاهَا جُملَةً فِي بَابِ الإِمَالَةِ، وَمَعْنَى الْمُستَعْلِيَةِ أَنَّهَا تَستَعْلِي إِلى الحَنَكِ الأَعْلى، وَمَعْنَى الْمُنخَفِضَةِ عَكْسُ ذَلِكَ، فَافهَمْهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى.

فَصلٌ: وَاعلَمْ أَنَّ كُلَّ حَرفٍ فِيهِ زِيَادَةُ صَوتٍ لا يُدْغَمُ فِيمَا هُوَ أَنْقَصُ صَوتاً مِنهُ؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلى الإِجْحَافِ بِهِ، وَيُبْطِلُ مَا لهُ مِنَ الفَضْلِ عَلى مُقَارِبِهِ؛ فَلا تُدغَمُ الْمِيمُ فِي البَاءِ نَحوُ: «أَكْرِمْ بَكْراً» لِذَهَابِ مَا فِيهَا مِنَ الغُنَّةِ، وَكَذَلِكَ لا تُدغَمُ الرَّاءُ فِي

(١) ينظر: اللسان (ذلق) ١٠/ ١٠٩-١١٠.

اللامِ نَحوُ: «اغْفِرْ لهُ» لِذَهَابِ مَا فِيهَا مِنَ التَّكْرِيرِ. وَتُدغَمُ البَاءُ فِي الْمِيمِ نَحوُ: «اصْحَبْ مَّطَراً»، وَيُدغَمُ اللَّامُ فِي الرَّاءِ نَحوُ: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ﴾ [المؤمنون: ٩٧]. فَعَلى هَذَا فَقِسْ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى.

وَتُدغَمُ لامُ الْمَعْرِفَةِ فِي ثَلاثَةَ عَشَرَ حَرفاً، وَهِيَ: الشِّينُ، وَالضَّادُ، [٢٤ب] وَالنُّونُ، وَالرَّاءُ، وَالطَّاءُ، وَالدَّالُ، [وَالتَّاءُ](١)، وَالصَّادُ، وَالسِّينُ، وَالزَّايُ، وَالثَّاءُ، وَالذَّالُ، وَالظَّاءُ. وَلا يَجُوزُ مَعَهُنَّ إِلا الإِدغَامُ لِكَثرَةِ لامِ الْمَعرِفَةِ فِي الكَلامِ نَحوُ: «الشَّاكِرُ»، وَ«الضَّامِرُ»، وَ«النَّبِيلُ»، وَ«الرَّحِيمُ»، وَ«الطَّائِعُ»، وَ«الدَّاعِي»، وَ«التَّائِبُ»، وَ«الصَّابِرُ»، وَ«السَّعِيدُ»، وَ«الزَّكِيُّ»، وَ«الثَّابِتُ»، وَ«الذَّاكِرُ»، وَ«الظَّرِيفُ»، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ.

فَصلٌ فِي شَوَاذِّ الإِدغَامِ: فَمِنَ الشَّاذِّ قَولُهُم: «ستٌّ»، وَالأَصْلُ: سِدْسٌ، بِدَلِيلِ قَولِهِم فِي تَصْغِيرِهِ: «سُدَيسٌ»، وَفِي تَكْسِيرِهِ: «أَسْدَاسٌ»، إِلا أَنَّهُم أَبْدَلُوا مِنَ السِّينِ تَاءً، ثُمَّ أَدغَمُوا الدَّالَ فِي التَّاءِ.

وَمِمَّا شَذَّ قَولُهُم: «بَلْحَارِثِ»، وَ«بَلْعَنْبَرِ» فِي بَنِي الحَارِثِ، وَبَنِي العَنْبَرِ، إِلا أَنَّهُم حَذَفُوا الحَرفَ الْمُعْتَلَّ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَينِ؛ فَالْتَقَتِ النُّونُ وَاللامُ، وَلَم يَتَمَكَّنُوا مِنَ الإِدغَامِ لِتَحَرُّكِ النُّونِ وَسُكُونِ اللامِ، فَحَذَفُوا النُّونَ عِوَضاً مِنَ الإِدغَامِ، وَعَلى هَذَا قَولُ الشَّاعِرِ(٢):

إِذَا غَابَ غَدْواً عَنكَ بَلْعَمٌ لم تَكُن
جَلِيداً وَلَم تَعطِفْ عَلَيكَ العَوَاطِفُ(٣)

أَرَادَ: بَنِي العَمِّ، وَمِن ذَلِكَ يُنْشِدُونَ(٤):

(١) زيادة لازمة من أسرار العربية ٢٨٧.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) من الطويل، والجليد هو الصبور، وأنشده في أسرار العربية ٢٨٩.

(٤) مُختلَف فيه؛ فنسبه المبردُ في الكامل ٣/ ١٢٢٦، وابنُ جني في المبهج ٣٣-٣٤، وابنُ الشجري في حماسته ١/ ٢٢٠-٢٢١، وأماليه ٢/ ١٨٠، وياقوتٌ في معجم البلدان ٢/ ٤٨٥-٤٨٦، والبصريُّ في حماسته ١/ ٢٥٠-٢٥١، وأبو الفدا في الكناش ٢/ ٣٤٤ إلى قَطَري بن الفجاءة، وهو له في شعر=

غَـدَاةَ طَـفَـتْ عَـلْـمَـاءِ بَـكْـرُ بنُ وَائِلٍ
وَعُـجْنَا صُـدُورَ الخَيلِ نَحوَ تَـمِيمِ(١)

وَهَذَا كُلُّهُ شَاذٌّ لا يُقَاسُ عَليهِ؛ فَاعرِفْهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى.

تَمَّ الكِتَابُ

فَرَغَ مِن تَعْلِيقِه لِنَفْسِه أَضْعَفُ عِبَادِ اللهِ وَأَحوَجُهُم إِلى غُفرَانِه وَذَلِكَ بِمَدِينَةِ كَاشْغَرَ(٢) فِي شَهرِ جُمَادَى الآخِرَةِ(٣) مِن سَنَةِ إِحدَى وَسِتِّينَ وَستِّ مِئَةٍ هِلالِيَّةٍ، حَامِداً لله وَمُصَلِّيًا عَلى نَبِيِّه مُحَمَّدٍ ﷺ، وَالحَمدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ، وَصَلَوَاتُهُ عَلى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِه الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ.

= الخوارج ١٠٦، ونسبه البلاذري في أنساب الأشراف نسبتين: إلى حبيب بن سهم التميمي ٧/ ١٤٧-١٤٨، وإلى صالح بن عبد الله العبشمي ٧/ ١٤٩-١٥٠، وأشار الأصفهاني في الأغاني ٦/ ١٤٠، ١٤٧-١٤٨ إلى هذا الاختلاف في نسبته، وذكر أنه يروى لقَطَري بن الفجاءة، ولصالح بن عبد الله العبشمي، ولحبيب بن سهم التميمي، ولعبيدة بن هلال اليشكري.

(١) من الطويل، وطفت أي ارتفعت على وجه الماء، وعاج أي مال، وهذه رواية النحويين، وهو في شعره مُلفَّقٌ من بيتين هما معَ ما قبلهما:

وَلَو شَهِدَتْنِي يَومَ دُولَابَ أَبصَرَتْ ... طَعَانَ فَتًى فِي الحَربِ غَيرَ ذَمِيمِ
غَـدَاةَ طَفَت عَلمَاءِ بَكرُ بنُ وَائِلٍ ... وَأَلفُهَـا مِـن حِمْيَـرٍ وَسَلِيمِ
وَمَـالَ الـحِجَازِيُّونَ نَحوَ بِلادِهِم ... وَعُجْـنَا صُدُورَ الخَيلِ نَحوَ تَمِيمِ

وهي روايةُ الأصفهاني في الأغاني. وينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٧، وجامع البيان ١٩/ ٤٣١، والزاهر ١/ ٢٤٠، والمفصل ٤٣٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٤٥، والإبانة للصحاري ١/ ٢١٦، والبديع ٢/ ٦٨٠، وشرح ابن يعيش ١٠/ ١٥٤، ١٥٥، والبحر المحيط ٥/ ١١٠، وشرح شواهد الشافية ٤٩٨.
وأُنبه إلى أن البلاذري رواه في الموضعين: طفت في الماء، ولا شاهدَ.

(٢) وذكرها السمعاني في الأنساب ١١/ ٩ بلفظ: «كاجْغَر» بهذا الضبط، وأشار الإدريسي في نزهة المشتاق ٢٠٣ إلى أنها من بلاد الصين، وأنها مدينة عامرة كثيرة الخيرات مشتملة البركات، فيها متاجر وبضائع، وينظر: معجم البلدان ٤/ ٤٢٧، ومراصد الاطلاع ٣/ ١١٤٢.

(٣) في النسخة: «الآخر»، والصوابُ ما أثبتُّه.

المصادر والمراجع

أولاً- الرسائل الجامعية:

١. الإعراب في علم الإعراب للواحدي، تحقيق عبد الله بن محمد السديس (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٣هـ.

٢. شرح الإيضاح للعكبري، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام، ١٤٠٩هـ.

٣. شرح الجزولية للأبذي، من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة، تحقيق معتاد بن معتق الحربي (ماجستير)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٣-١٤٢٤هـ.

ثانياً- الكتب المطبوعة:

٤. الإبانة للصحاري، تحقيق د. عبد الكريم خليفة وزملائه، إصدار وزارة التراث القومي والثقافة العُمانية، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٥. إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد للألوسي، تحقيق د. عدنان الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٦. إتحاف فضلاء البشر للبنا، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٧. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي البشاري، تحقيق شاكر لعيبي، دار السويدي، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٣م.

٨. أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٩. ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٠. أساس البلاغة للزمخشري، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م.

١١. الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي، تحقيق د. طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون العراقية، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م.

١٢. أسرار العربية للأنباري، تحقيق د. محمد راضي مدكور، ووائل محمود عبدالباري، إصدار وزارة الأوقاف الكويتية، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

١٣. إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي، تحقيق د. أحمد قشاش، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٠هـ.

١٤. إشارة التعيين لليماني، تحقيق عبد المجيد دياب، مطبوعات مركز الملك فيصل، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٥. الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

١٦. إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط٤، دار المعارف، القاهرة.

١٧. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٨. إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م.

١٩. إعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط٤، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٠. إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٢١ . إعراب القراءات الشواذ للعكبري، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٢٢ . الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٢٣ . الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق عبد الكريم العزباوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.

٢٤ . الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، إصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي.

٢٥ . الاقتراح للسيوطي، تحقيق د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

٢٦ . الاقتضاب لابن السِّيد، تحقيق مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م.

٢٧ . أمالي ابن الحاجب، تحقيق د. فخر قداره، دار الجيل، بيروت، دار عمار، عَمَّان، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٢٨ . أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٢٩ . الأمالي لأبي علي القالي، تحقيق محمد عبد الجواد الأصمعي، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٣٠ . الأمكنة والمياه والجبال للزمخشري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مطبعة السعدون، بغداد.

٣١ . إنباه الرواة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٢ . الانتصار لابن ولاد، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٣٣ . أنساب الأشراف للبلاذري، تحقيق د. سهيل زكار، ود. رياض زركلي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٣٤ . الأنساب للسمعاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٣٥ . الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق د. جودة مبروك، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣٦ . أوضح المسالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

٣٧ . إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، تحقيق د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٣٨ . الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، مطبوعات جامعة الملك سعود، ط١، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

٣٩ . الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

٤٠ . البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٤١ . بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

٤٢ . البداية والنهاية لابن كثير، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٣ . البديع لمجد الدين ابن الأثير، تحقيق د. فتحي أحمد، ود. صالح العايد، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.

٤٤ . البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٤٥ . بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي، تحقيق محمد علي النجار وعبد العليم الطحاوي، المكتبة العلمية، بيروت.

٤٦ . بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٤٧ . البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٤٨ . البيان والتبيُّن للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٤٩ . البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٥٠ . تاج العروس للمرتضى الزَّبيدي، إصدارات وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

٥١ . تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ترجمة د. عبد الحليم النجار، ط٤، دار المعارف، القاهرة.

٥٢ . تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان، دار الهلال، بيروت.

٥٣ . تاريخ الإسلام للذهبي، تحقيق د. بشار معروف عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٥٤ . التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محمد الندوي، الدار السلفية بالهند، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٥٥ . التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٥٦ . التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٥٧ . تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٢م.

٥٨ . تخليص الشواهد لابن هشام، تحقيق د. عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٥٩ . تذكرة الحفاظ للذهبي، تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ١٣٧٤هـ.

٦٠ . تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٦١ . التذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، (ج٦) ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٦٢ . تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٦٣ . تصحيح الفصيح لابن درستويه، تحقيق د. محمد المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٦٤ . تعليق الفرائد للدماميني، تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٦٥ . تعليم النحو العربي عرض وتحليل، د. علي أبو المكارم، دار الثقافة العربية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٦٦ . التفسير البسيط للواحدي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مطبوعات جامعة الإمام، ١٤٣٠هـ.

٦٧ . التعليقات والنوادر للهجري، تحقيق حمد الجاسر، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٦٨ . التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن الشاذلي فرهود، مطبوعات جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٦٩ . التنبيه والإيضاح لابن بري، تحقيق مصطفى حجازي وزملائه، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.
٧٠ . تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وزملائه، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
٧١ . توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٧٢ . توضيح المقاصد للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٧٣ . التوطئة للشلوبين، تحقيق د. يوسف المطوع، مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٧٤ . التيسير في القراءات السبع للداني، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الإمارات، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٧٥ . الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا، تحقيق شادي آل نعمان، مكتبة ابن عباس، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
٧٦ . جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري، تحقيق د. عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٧٧ . جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٧٨ . الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٧٩. الجليس الصالح الكافي للمعافى بن زكريا، تحقيق د. محمد مرسي الخولي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٨٠. جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق د. رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٨١. الجمل للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٨٢. الجمل المنسوب للخليل، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٨٣. الجمل لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٨٤. جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي، تحقيق د. محمد علي الهاشمي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٨٥. الجنى الداني للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٨٦. حاشية الشِّهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت.

٨٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

٨٨. حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٨٩. الحجة للقراء السبعة للفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٩٠. الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، د. محمد ضاري حمادي، وزارة الأوقاف العراقية، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٩١ . الحديث النبوي في النحو العربي، د. محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٨٧م.

٩٢ . الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي، تحقيق د. مصطفى إمام، الدار المصرية، القاهرة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٩٣ . حماسة أبي تمام، تحقيق د. عبد الله عسيلان، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٩٤ . حماسة البحتري، تحقيق د. محمد إبراهيم حور، وأحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط١، ٢٠٠٧م.

٩٥ . الحماسة البصرية لابن أبي الفرج البصري، تحقيق د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٩٦ . الحماسة الشجرية لابن الشجري، تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٧٠م.

٩٧ . الحيوان للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.

٩٨ . خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٩٩ . الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٣، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٠٠ . دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى أديب العربية أبي فهر محمود محمد شاكر، القاهرة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

١٠١ . دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٢، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

١٠٢. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د. محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.

١٠٣. الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

١٠٤. دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٠٥. ديوان الأدب لأبي إبراهيم الفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٢٠٠٣م.

١٠٦. ديوان الإسلام لابن الغزي، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

١٠٧. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة.

١٠٨. ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، دار المعارف، القاهرة.

١٠٩. ديوان تأبط شرّاً، جمع وتحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١١٠. ديوان جرير بشرح ابن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، ط٣، دار المعارف بالقاهرة.

١١١. ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.

١١٢. ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١١٣ . ديوان ذي الرمة، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١١٤ . ديوان طفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٦٨م.

١١٥ . ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات، تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

١١٦ . ديوان الفرزدق، تحقيق عبد اللهـ الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

١١٧ . ديوان القطامي، تحقيق د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م.

١١٨ . ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، دار العروبة، القاهرة، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

١١٩ . ديوان كثير عزة، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

١٢٠ . ديوان المتلمس الضبعي، تحقيق حسن كامل الصيرفي، مطبوعات معهد المخطوطات العربية، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

١٢١ . ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة.

١٢٢ . ذيل تاريخ مدينة السلام لابن الدبيثي، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٢٣ . الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٢٤ . رسالة الصاهل والشاحج للمعري، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف بالقاهرة، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٢٥ . رصف المباني للمالقي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٢٦ . روضات الجنات للخوانساري، الدار الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٢٧ . زاد المسير لابن الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٢٨ . الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري، تحقيق عبد المنعم بشناتي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٢٩ . الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

١٣٠ . السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٣١ . سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة، تحقيق محمود عبد القادر الأرناؤوط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون، إستانبول ٢٠١٠م.

١٣٢ . سير أعلام النبلاء للذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٣٣ . شذرات الذهب لابن العماد، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومصطفى الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٣٤ . شذور العقود في تاريخ العهود لابن الجوزي، تحقيق د. أحمد عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه، سراييفو، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٣٥ . شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.

١٣٦ . شرح الألفية لابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٣٧ . شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق محمد بن سليم اللبابيدي، مطبعة جاورجيوس، بيروت، ١٣١٢هـ.

١٣٨ . شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد المختون، دار هجر للطباعة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٣٩ . شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، (دون بيانات نشر).

١٤٠ . شرح الحماسة للأعلم الشنتمري، تحقيق د. علي المفضل حمودان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٤١ . شرح الحماسة للتبريزي، تحقيق محمد الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة، ١٣٥٨هـ.

١٤٢ . شرح الحماسة للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٤٣ . شرح الحماسة المنسوب للمعري، تحقيق د. حسين محمد نقشة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٤٤ . شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام، تحقيق د. عبد الله الطويل، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٤٥ . شرح الشافية للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٤٦ . شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن برِّي، تحقيق د. عيد مصطفى درويش، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٤٧ . شرح شواهد الشافية لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
١٤٨ . شرح شواهد المغني للسيوطي، تعليق محمد محمود التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، القاهرة، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
١٤٩ . شرح الكافية للرضي، تحقيق د. حسن الحفظي، ود. يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الإمام، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
١٥٠ . شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
١٥١ . شرح كتاب سيبويه للسيرافي، (ج٣) تحقيق د. فهمي أبو الفضل، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، و(ج٤) تحقيق د. محمد هاشم عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م، و(ج٩) تحقيق شعبان صلاح، وعبد الرحمن محمد عمر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
١٥٢ . شرح المفصل لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة.
١٥٣ . شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
١٥٤ . شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق خالد عبدالكريم، الكويت، ط١، ١٩٧٦م.
١٥٥ . شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق د. حسن الحفظي، ود. يحيى مصري، مطبوعات جامعة الإمام، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
١٥٦ . شعر الخوارج، جمع وتقديم د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.
١٥٧ . شعر أبي زبيد الطائي، تحقيق د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.

١٥٨ . شعر ضبة وأخبارها في الجاهلية والإسلام، د. حسن بن عيسى أبو ياسين، مطبوعات جامعة الملك سعود، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

١٥٩ . شعر طيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام، د. وفاء فهمي السنديوني، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٦٠ . شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم د. داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

١٦١ . شعر الكميت بن معروف (ضمن شعراء مُقلُّون)، د. حاتم الضامن، مطبوعات جامعة بغداد، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

١٦٢ . شعر اللعين المنقري، جمع وتحقيق عبد العزيز إبراهيم، مجلة المورد العراقية، مج٣٥، ع٤، ٢٠٠٨م.

١٦٣ . شعر المرار بن سعيد الفقعسي، (ضمن شعراء أمويون) القسم الثاني، تحقيق د. نوري حمود القيسي،دار الكتب، الموصل ١٣٩٦هـ.

١٦٤ . شعر نصيب بن رباح، جمع وتقديم داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.

١٦٥ . شعر هدبة بن الخشرم العذري، تحقيق د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٦٦ . شعر أبي وجزة السعدي، جمع وليد السراقبي، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ٣٤، ج ١، ٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٦٧ . الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث بالقاهرة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٦٨ . شمس العلوم لنشوان الحميري، تحقيق د. حسين العمري وزملائه، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٦٩ . شواذ القراءات للكرماني، تحقيق د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت.

١٧٠ . الشواهد والاستشهاد في النحو، د. عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء، بغداد، ط١، ١٩٧٦م.

١٧١ . السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، د. محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٧٢ . الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٧٣ . صلة الصلة لابن الزبير الغرناطي، تحقيق شريف أبو العلا العدوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١ ، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٧٤ . صناعة الكتاب للنحاس، تحقيق د. بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٧٥ . طبقات الشافعية للإسنوي، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٧٦ . طبقات الشافعية لابن السبكي، تحقيق د. محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٧٧ . طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، تحقيق د. عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٧٨ . طبقات الشافعية لابن كثير، تحقيق عبد الحفيظ منصور، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

١٧٩ . طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

١٨٠ . طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة.

١٨١ . العباب الزاخر للصغاني (باب السين)، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٨٧م.

١٨٢ . العبر في خبر من غبر للذهبي، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، إصدار وزارة الإعلام الكويتية، ط٢، ١٩٨٤م.

١٨٣ . عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان للعيني، تحقيق محمود رزق محمود، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٨٤ . علل النحو للوراق البغدادي، تحقيق د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٨٥ . العين للخليل بن أحمد، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

١٨٦ . الغرة لابن الدهان، تحقيق د. فريد الزامل السليم، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

١٨٧ . الفائق في غريب الحديث للزمخشري، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٨٨ . فرحة الأديب للأسود الغندجاني، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار قتيبة، دمشق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٨٩ . الفصول والغايات للمعري، تحقيق محمود حسن زناتي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٩٠ . الفصيح لثعلب، تحقيق د. عاطف مدكور، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٨٤م.

١٩١ . فقه اللغة وسر العربية للثعالبي، تحقيق خالد فهمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٩٢ . الفلاكة والمفلوكون للدلجي، تحقيق خليل صادق، مطبعة الشعب، القاهرة، ١٣٢٢هـ.

١٩٣ . فهارس الأصول لابن السراج، د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٩٤ . فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

١٩٥ . القاموس المحيط للفيروزآبادي، بإشراف محمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

١٩٦ . الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع، تحقيق د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٩٧ . الكامل للمبرد، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٩٨ . الكامل في التاريخ لابن الأثير، راجعه د. محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٩٩ . الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٠٠ . كتاب الروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٠١ . كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٠٢ . كشف الظنون لحاجي خليفة، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٠٣ . الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٠٤. كشف المشكلات للباقولي، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢٠٥. الكشاف للزمخشري، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢٠٦. الكليات للكفوي، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢٠٧. الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفدا، تحقيق د. رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٠٨. اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٠٩. اللامات للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢١٠. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق غازي طليمات، ود. عبدالإله نبهان، مركز جمعة الماجد، دبي، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٢١١. اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير، دار صادر، بيروت.

٢١٢. لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.

٢١٣. لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.

٢١٤. اللمحة في شرح الملحة للصايغ، تحقيق د. إبراهيم بن سالم الصاعدي، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة، ط١، ١٤٢٤هـ.

٢١٥. اللمع في العربية لابن جني، تحقيق د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.

٢١٦ . ما اتفق لفظه وافترق مسماهـ من الأمكنة للحازمي، تحقيق حمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض، ١٤١٥هـ.

٢١٧ . ما تلحن فيه العامة للكسائي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

٢١٨ . ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز، تحقيق د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢م.

٢١٩ . ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق د. هدى قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٢٢٠ . المؤتلف والمختلف للآمدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.

٢٢١ . المبسوط في القراءات العشر لابن مهران، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨١م.

٢٢٢ . المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٢٣ . مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٥، دار المعارف بالقاهرة.

٢٢٤ . مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٢٥ . مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفوطي، تحقيق محمد الكاظم، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٢٦ . مجمل اللغة لابن فارس، تحقيق د. زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٢٧ . المحرر الوجيز لابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
٢٢٨ . المحكم لابن سيده، تحقيق عبد الستار فراج، إصدار معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٢٢٩ . المحيط في اللغة للصاحب بن عبَّاد، تحقيق محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت.
٢٣٠ . مختارات ابن الشجري، ضبطها وشرحها محمود حسن زناتي، مطبعة الاعتماد، مصر، ط١، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م.
٢٣١ . مختار الصحاح للرازي، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٢٣٢ . المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء، المطبعة الحسينية المصرية، ط١، ١٣٢٥هـ.
٢٣٣ . مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، عُني بنشره ج. برجشتراسر، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤م.
٢٣٤ . المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي للذهبي، تحقيق د. مصطفى جواد، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٧١هـ/ ١٩٥١م.
٢٣٥ . المخصص لابن سيده، المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق، ط١، ١٣١٦هـ.
٢٣٦ . المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٢٣٧ . المذكر والمؤنث لأبي حاتم، تحقيق د. حاتم الضامن، مطبوعات مركز جمعة الماجد بدبي، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٢٣٨ . المذكر والمؤنث لابن فارس، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة، ط١، ١٩٦٩م.

٢٣٩ . المذكر والمؤنث للفراء، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة.

٢٤٠ . مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢٤١ . مراصد الاطلاع للبغدادي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٤٢ . المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٤٣ . المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

٢٤٤ . المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٤٥ . المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

٢٤٦ . المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٤٧ . المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق د.شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عَمَّان، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٤٨ . المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٢٤٩ . مسالك الأبصار لابن فضل الله العمري، مطبوعات المجمع الثقافي في أبو ظبي، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٥٠ . مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٥١ . المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح لابن يسعون، تحقيق د. محمد الدعجاني، مطبوعات الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٢٥٢ . المصباح المنير للفيومي، تحقيق د. عبد العظيم الشناوي، ط٢، دار المعارف، القاهرة.

٢٥٣ . معالم التنزيل للبغوي، تحقيق محمد النمر وزميليه، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٢٥٤ . معاني الحروف المنسوب للرماني، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، ط٣، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٤م.

٢٥٥ . معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٢٥٦ . معاني القراءات للأزهري، تحقيق د. عيد درويش، ود. عوض القوزي، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٢٥٧ . معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٥٨ . معاني القرآن للفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وزملائه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٥٩ . معجم الأدباء لياقوت الحموي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٢٦٠ . معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٢٦١ . معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، علي الرضا قره بلوط، وأحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري، تركيا.

٢٦٢ . معجم الشعراء للمرزباني، تحقيق فاروق أسليم، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

٢٦٣ . معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٦٤ . معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت.

٢٦٥ . معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٢٦٦ . المعرب للجواليقي، تحقيق د. ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٢٦٧ . المعمرون والوصايا لأبي حاتم، تحقيق عبد المنعم عامر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦١م.

٢٦٨ . المعين في طبقات المحدثين للذهبي، تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان، عَمَّان، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٦٩ . مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٧٠ . مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٢٧١ . المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق جماعة من المحققين، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٧٢ . المقاصد النحوية للعيني، تحقيق د. علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٢٧٣ . المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٢٧٤ . المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
٢٧٥ . مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٢٧٦ . المقتصد لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢م.
٢٧٧ . المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم بمصر، ط١، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
٢٧٨ . موجز دائرة المعارف الإسلامية، تحرير م. ت. هوتسما وزملائه، مركز الشارقة للإبداع الفكري، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٢٧٩ . موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.
٢٨٠ . ميزان الاعتدال للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.
٢٨١ . النجوم الزاهرة لابن تغري بردي، طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.
٢٨٢ . نزهة المشتاق في اختراق الآفاق للإدريسي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
٢٨٣ . النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة.
٢٨٤ . النكت للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير سلطان، مطبوعات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٨٥ . النوادر لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت والقاهرة، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢٨٦ . هدية العارفين لإسماعيل باشا، عناية وكالة المعارف في المطبعة البهية، إستانبول، ١٩٥١م.

٢٨٧ . همع الهوامع للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢٨٨ . الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق هلموت ريتر، فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢٨٩ . الوحشيات لأبي تمام، تحقيق عبد العزيز الميمني، وزاد في حواشيه محمود محمد شاكر، ط٣، دار المعارف بالقاهرة.

٢٩٠ . وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧١م.